جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

سلسـلـة قضايـا التخطيـط والتنميـة

مستقبل القطن المصرى فى سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر

رقـم (304) - يوليو 2019

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (304)
(سلسلة علمية محكمة)

مستقبل القطن المصري
في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر

يوليو 2019

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد".
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام 1977 عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجـــز
مستقبل القطن المصري
في استراتيجية التنمية الزراعية في مصر

لعب القطن المصري ادواراً هامة في التاريخ الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي للدولة، وقامت عليه صناعات هامة ومتعددة، واتاح فرص عمالة كثيفة بدءاً من زراعته، وجنيه، وحلجه، وتصنيعه وتسويقه، بالإضافة إلى ما صاحب ذلك من تدريب هذه العمالة، كما شكلت صادراته خاماً ومصنعاً مصدرا رئيسياً من مصادر النقد الأجنبي التي ساهمت في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تمويل الواردات المصرية.

خلال الفترة الماضية تدهورت منظومة القطن المصري، لعدة أسباب بدأت بتخلي الدولة عنه في إطار تحرير زراعته، وتجارته، مما كان له تداعيات بالغة، فتدهورت اوضاعه، زراعةً وتصنيعاً، وتجارةً، محلياً وعالمياً، حيث تناقصت مساحته حتى بلغت أدناها في عام 2016م، مسجلة نحو (131.8) ألف فدان فقط، مقابل نحو (1.8) مليون فدان كمتوسط لفترة الخمسينيات.

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود رؤية محددة واضحة لاستعادة مكانته محلياً وعالمياً حتى الآن، لذا يستهدف هذا البحث التعرف على الوضع الراهن للقطن المصري، وأهم أسباب تراجعه خلال الفترة السابقة، والمحددات والمعوقات الراهنة التي تواجه زراعته، وتسويقه، وحلجه، وتصنيعه، والتعرف على أوضاع تجارته في مصر والعالم، ودعمه في أهم الدول المنتجة في العالم.

ولتحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج الوصفي في استعراض، وتحليل البيانات، والمعلومات، والبحوث، والدراسات المنشورة، والمواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت، والبيانات والمعلومات المتاحة لدى الجهات ذات العلاقة بالقطن المصري، الزراعية، والصناعية، والتجارية، أيضاً القرارات الوزارية الصادرة في شأنه، والإطلاع على عدد من المقابلات الشخصية المنشورة للمسؤولين عن القطن المصري.

تمثلت نتائج البحث فى تحديد أهم متطلبات استعادة مكانته، ومنها: المتطلبات الإنتاجية، والبحثية، والإرشاد الزراعي، والتسويق، والحليج، وانتاج الزيوت، ومتطلبات انتاج الغزول، والمنسوجات القطنية، وذلك في سياق التوجهات الراهنة للدولة واستراتيجية التنمية الزراعية في مصر.

الكلمات الدالة: القطن المصري – التنمية الزراعية – الاقتصاد الزراعي – المحالج – الغزل والنسيج.

فريق البحث

الهيئة العلمية بالمعهد

أ.د سعد طه علام — الباحث الرئيسي

أ.د سمير عبد الحميد عريقات

أ.د نجوان سعد الدين

أ.د. حنان رجائى عبد اللطيف

الهيئة الادارية بالمعهد

د. بدر اسماعيل مخلوف

من خارج المعهد

أ د. اشرف كمال عباس

<u>السكرتارية</u>

اميمة سلطان

محاسن حسان

المحتويات

الموضوع		رقم الصفحة
مقدمة		1
مشكلة البحث		2
أهمية البحث		3
أهداف البحث		3
منهجية البحث		3
الفصل الأول: انتاج القطن في مصر		4
1-1	مقدمة	4
2-1	تطور اوضاع القطن المصري خلال الفترة (1994-2017م)	7
	1-2-1 تطور المساحة	8
	2-2-1 تطور الانتاجية الفدانية	8
	3-2-1 تطور الإنتاج	9
3-1	تطور المؤشرات المالية لزراعة القطن في مصر	12
4-1	عوامل تدهور منظومة القطن في مصر	15
	1-4-1 العوامل الداخلية	15
	2-4-1 العوامل الخارجية	22
الفصل الثاني: صناعة حليج القطن في مصر		25
1-2	مقدمة	25
2-2	الوضع الراهن للمحالج في مصر	26
3-2	الطاقة الإنتاجية للمحالج في مصر	28
4-2	المعوقات التي تواجه محالج القطن في مصر	32
5-2	خطة الدولة لتطوير محالج القطن	34
6-2	البرنامج التنفيذي لخطة تطوير محالج القطن	35
الفصل الثالث: انتاج بذرة القطن في مصر		37
1-3	مقدمة:	37
2-3	تطور انتاج وانتاجية بذرة القطن في مصر	38
3-3	الوضع الراهن لمعاصر بذرة القطن في مصر	40
4-3	معوقات تصنيع بذرة القطـن في مصـر	41

تابع المحتويات

الموضوع		رقم الصفحة
الفصل الرابع: صناعة الغزول والمنسوجات القطنية في مصر		42
4-1	مقدمة	42
4-2	التطور التاريخي لصناعة الغزل والمنسوجات القطنية في مصر	43
4-3	الوضع الراهن لصناعة الغزل والمنسوجات القطنية في مصر	46
	4-3-1 دور صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في الصناعات التحويلية	47
	4-3-2 اعداد المنشآت والعاملين في صناعة الغزل والمنسوجات القطنية	47
	4-3-3 الطاقة الانتاجية في قطاع الغزل والمنسوجات القطنية	49
4-4	موقف مصر من السوق العالمي لمنتجات الغزل والنسيج	49
4-5	التجارة الخارجية المصرية من منتجات الغزل والمنسوجات القطنية	51
4-6	مساهمة منتجات الغزل والنسيج في الصادرات المصرية	52
4-7	المعوقات التي تواجه صناعة الغزل والنسيج	53
4-8	جهود تطوير صناعة الغزل والنسيج في مصر	56
الفصل الخامس: التجارة الخارجية للقطن في مصر والعالم		60
5-1	مقدمة	60
5-2	التجارة الخارجية للقطن المصري	60
	5-2-1 صادرات مصر من القطن الخام	60
	5-2-2 واردات مصر من القطن الخام	62
5-3	استهلاك القطن الخام في مصر	62
5-4	السياسة التجارية للقطن في مصر	64
5-5	إنتاج واستهلاك وتجارة القطن في العالم	65
	5-5-1 إنتاج القطن في العالم	65
	5-5-2 استهلاك القطن في العالم	68
	5-5-3 صادرات القطن في العالم	73
	5-5-4 واردات القطن في العالم	76
5-6	دعم القطن في العالم	82
الفصل السادس: مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية (متطلبات استعادة المكانة)		85
6-1	مقدمة	85
6-2	المتطلبات الإنتاجية	86

تابع المحتويات

الموضوع		رقم الصفحة
3-6	المتطلبات البحثية والارشادية الزراعية	87
4-6	المتطلبات التسويقية والتجارية	88
5-6	المتطلبات التمويلية والائتمانية	89
6-6	المتطلبات الخاصة بالمحالج	89
7-6	المتطلبات الخاصة بصناعة الغزل والنسيج	89
8-6	متطلبات تصنيع بذرة القطن	91
9-6	المتطلبات القانونية والتشريعية	91
10-6	المتطلبات المشتركة	92
المراجع		94
مراجع باللغة العربية		95
مراجع باللغة الاجنبية		96
مواقع الانترنت		96
الملاحق		98
ملحق رقم (1)	استراتيجية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، إنتاج وتسويق القطن المصري	99
ملحق رقم (2)	قرار وزاري رقم 154 لسنة 2019م بشأن تحديد مناطق زراعة أصناف القطن موسم 2019م	103
ملحق رقم (3)	قرار وزاري رقم (155) لسنة 2019م، بشأن تحديد المناطق المخصصة لتعميم زراعة التقاوي المعتمدة لأصناف القطن المصري، ومناطق الاكثار	104
ملحق رقم (4)	قرار وزاري رقم (177) لسنة 2018، بشأن تحديد مناطق زراعة أصناف القطن موسم 2018م	105
ملحق رقم (5)	قرار وزاري رقم (178) لسنة 2018م، بشأن تحديد المناطق المخصصة لتعميم زراعة التقاوي المعتمدة لأصناف القطن، (مناطق الإكثار) في السنة الزراعية 2018م	107
ملحق رقم (6)	الترقيم الإنجليزي للقطن	108

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	تطور مساحة وإنتاجية وإنتاج القطن الزهر في مصر كمتوسط لعقود الفترة (1951-1994م)	6
(1-2)	تطور مساحة وإنتاجية وإنتاج القطن الزهر في مصر خلال الفترة (1994-2017م)	10
(1-3)	تطور تكاليف الإنتاج وإجمالي الإيراد وصافي العائد الفدانى من القطن الزهر خلال الفترة (1994/1993-2016/2015م)	14
(2-1)	المحالج العاملة وصنف القطن المرخص بحلجه لموسم 2018/2017م	27
(2-2)	الطاقة الإنتاجية والموسمية للمحالج المرخص بتشغيلها على مستوى محافظات الجمهورية بالقنطار قطن زهر، عام 2018م	29
(3-1)	تطور إنتاج وإنتاجية بذرة القطن في مصر خلال الفترة (2000 – 2016م)	39
(3-2)	عدد معاصر زيت بذرة القطن (القطاع الخاص) وأماكن تواجدها	40
(4-1)	تطور خسائر منشآت الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام المستخدمة للقطن المصري	46
(4-2)	مساهمة صناعة الغزول والمنسوجات القطنية في الانتاج والقيمة المضافة للصناعات التحويلية بالمليار جنيه خلال الفترة (2000ـ2017م)	47
(4-3)	تطور عدد المنشآت العاملة في صناعة الغزل والمنسوجات القطنية والعاملين بها خلال الفترة (2000ـ2017م)	48
(4-4)	متوسط الطاقة الإنتاجية الفعلية والعاطلة في قطاع الغزل والمنسوجات القطنية بالمليون جنيه خلال الفترة (2000ـ2017م)	49
(5-4)	أهم الدول المصدرة والمستوردة لمنتجات الغزل والنسيج عالمياً كمتوسط الفترة (2011-2017م)	50
(6-4)	صادرات وواردات المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) خلال بعض سنوات الفترة (2005 ـ 2017م)	51
(7-4)	الميزان السلعي لمنتجات الغزل المنسوجات القطنية عام 2018/2017م	52
(8-4)	أهم الأسواق الخارجية للصادرات المصرية من منتجات الغزل والمنسوجات القطنية كمتوسط للفترة (2011ـ2017م)	53
(1-5)	تطور صادرات وواردات القطن الخام في مصر خلال الفترة (2009-2018م)	61
(2-5)	تطور إنتاج وتجارة القطن الخام في مصر خلال الفترة (2009-2018م)	63
(3-5)	تطور انتاج واستهلاك القطن في العالم واهم الدول بالألف طن خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م)	72
(4-5)	تطور صادرات واردات القطن في العالم وأهم الدول بالألف طن خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م)	80

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	تطور مساحة وإنتاج القطن الزهر في مصر كمتوسط لعقود الفترة (1951-1994م)	7
(1-2)	تطور مساحة وإنتاج القطن الزهر في مصر خلال الفترة (1994-2017م)	11
(1-3)	تطور إنتاجية القطن الزهر في مصر (قنطار/ فدان) خلال الفترة (1994-2017م)	11
(1-4)	تطور صافى العائد وإجمالي تكاليف زراعة فدان قطن خلال الفترة (1994-2015/2016م)	13
(3-1)	تطور إنتاج بذرة القطن بالألف اردب في مصر خلال الفترة (2000-2015م)	38
(3-2)	تطور إنتاجية بذرة القطن في مصر خلال الفترة (2000-2015م)	40
(5-1)	تطور صادرات وواردات القطن المصري بالألف طن خلال الفترة (2009 – 2018م)	60
(5-2)	تطور نسبة صادرات القطن إلى الإنتاج في مصر خلال الفترة (2009- 2018م)	61
(5-3)	تطور نسبة واردات القطن إلى الإنتاج في مصر خلال الفترة (2009 - 2018م)	63
(5-4)	تطور إنتاج القطن في العالم خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م)	66
(5-5)	الأهمية النسبية لأهم الدول المنتجة للقطن في العالم عام 2018/2017م	66
(5-6)	تطور الانتاج في أهم الدول المنتجة للقطن في العالم خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م)	68
(5-7)	تطور استهلاك القطن في العالم خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م)	69
(5-8)	الأهمية النسبية لأهم الدول المستهلكة للقطن في العالم عام 2018/2017م.	69
(5-9)	تطور استهلاك القطن في أهم الدول المستهلكة خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م).	71
(5-10)	تطور صادرات القطن في العالم خلال الفترة (2009/2008- 2018/2017م).	74
(5-11)	الأهمية النسبية لأهم الدول المصدرة للقطن عام 2018/2017م.	74
(5-12)	تطور صادرات القطن في أهم دول العالم خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م).	76
(5-13)	تطور واردات القطن في العالم خلال الفترة (2009/2008- 2018/2017م).	77
(5-14)	الأهمية النسبية لأهم الدول المستوردة للقطن عام 2018/2017م.	77
(5-15)	تطور الواردات في أهم الدول المستوردة للقطن خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م).	79
(6-1)	متطلبات الارتقاء بمنظومة القطن في مصر	93

مقدمة

لعب القطن المصري ادواراً هامة في التاريخ الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي المصري، قامت عليه صناعات متعددة بدءاً من صناعة حلج وكبس القطن، وصناعة الغزول، والصباغة والتجهيز، والنسيج والملابس الجاهزة، فضلا عن صناعة زيت وكسب بذرة القطن، وصناعة الصابون، وغيرها، وتجدر الاشارة الى ان زراعة القطن والصناعات المتعددة التي قامت عليه وارتبطت به قد اتاحت الفرص لعمالة كثيفة بدءاً من زراعته، وجنيه، وحلجه، وتصنيعه وتسويقه، بالإضافة الى ما صاحب ذلك من تدريب هذه العمالة، كما شكلت صادرات القطن المصري مصدرا رئيسيا من مصادر النقد الأجنبي التي ساهمت في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تمويل الواردات المصرية.

خلال الفترة الماضية تعددت أسباب تدهور منظومة القطن المصري، وهى أسباب ارتبطت بالدرجة الأولى بنقطة انقلاب بدأت بتخلي الدولة عنه في إطار تحرير زراعته، وصدور القانون رقم (210) لسنة 1994م، الخاص بتحرير تجارة القطن، مما كان له تداعيات اصابت كافة ارجاء المنظومة، خاصة في ظل غياب كامل للتنسيق بين مختلف القطاعات ذات العلاقة بالقطن، والتنافس بين الشركات، والتراخي في تفعيل القوانين الخاصة بالمحافظة على النقاوة الوراثية في حقول الاكثار، مما ادى الى تلوث وخلط الاصناف، وبالتالي حدوث تدهور لصفات الجودة، في الوقت الذى شهد فيه انتاج القطن دعماً كبيرا في عدد من دول العالم المنتجة والمنافسة للقطن المصري، التي استطاعة سد فجوة غياب القطن المصري من الاقطان الطويلة وفائقة الطول، مما ادى الى انخفاض الطلب العالمي على القطن المصري، وكذا انخفاض الاستهلاك المحلى نتيجة لارتفاع أسعاره عن القطن المستورد.

كل هذه العوامل أدت إلى كارثة انخفاض المساحة القطنية، وبالتالي انخفاض الناتج الكلى من القطن الزهر، وما ترتب على ذلك من انخفاض المنتجات الثانوية من الزيوت النباتية والكسب، فتناقصت مساحته، حتى بلغت ادناها في عام 2016م، مسجلة نحو (131.8) الف فدان فقط، مقابل نحو (1.8) مليون فدان كمتوسط لفترة الخمسينات، كما انخفض الانتاج من القطن الزهر الى نحو (918.3) الف قنطار مقابل نحو (8.54) مليون قنطار كمتوسط لنفس الفترة، وهو ما ترتب عليه خلل كبير وتراجع في كافة ارجاء منظومة القطن المصري، انتاجاً، وتسويقاً، وتصنيعا.

ومع توجه الدولة اخيراً اعتباراً من عام 2017م وبدعم من القيادة السياسية نحو استعادة مكانة القطن المصري، وإصلاح منظومة انتاجه وتسويقه، وتصنيعه بدأت الدولة ممثلة في كل من وزارتي الزراعة والصناعة، والجهات ذات العلاقة في وضع استراتيجية جديدة تهدف الى عودة القطن المصري. واستعادة مكانته محلياً. وعالمياً.

ومن ثم استهدف البحث التعرف على الوضع الراهن للقطن المصري، وأهم اسباب تراجعه خلال الفترة السابقة، والمحددات والمعوقات الحالية التي تواجه زراعته، وتسويق وتصنيعه، والتعرف على الاوضاع العالمية الراهنة للقطن، وصولاً الى اهم متطلبات استعادة مكانته محليا وعالميا، ومنها: متطلبات الانتاج، والبحوث، والارشاد الزراع، والتسويق، والحليج، وتصنيع البذرة، وانتاج الزيوت، ومتطلبات انتاج الغزول، والمنسوجات القطنية، وذلك في سياق التوجهات الراهنة للدولة واستراتيجية التنمية الزراعية في مصر.

يشتمل البحث على ستة فصول، جاء الفصل الاول منها بعنوان: انتاج القطن في مصر"، والفصل الثاني بعنوان" محالج القطن في مصر، والفصل الثالث بعنوان" انتاج زيت وكسب بذرة القطن في مصر، والفصل الرابع بعنوان " صناعة الغزول والمنسوجات القطنية في مصر"، والخامس بعنوان" تجارة القطن في مصر والعالم، اما الفصل السادس فجاء بعنوان" مستقبل القطن المصري ـ متطلبات استعادة المكانة في سياق استراتيجية التنمية الزراعية.

مشكلة البحث

واجه القطن المصري إنتاجاً، وتسويقاً، وتصنيعاً، منذ منتصف عقد الثمانينات، وبداية عقد التسعينيات عدة متغيرات تزامنت مع التحرير الاقتصادي للزراعة المصرية، ومنها القطن، وصدور القانون رقم (210) لسنة 1994م، الخاص بتحرير تجارة القطن، وما ترتب عليها من التزامات محلية، ومنافسة خارجية، في الوقت الذى لم تكن الأوضاع المحلية مهيئة لها، ولم تتخذ الاجراءات المناسبة للتعامل معها، الامر الذى ادى تراجعاً كبيراً في زراعة القطن، وتراجع مكانته الى ادنى مستوياتها محلياً وعالمياً، وصاحب ذلك العديد من المشاكل التي اعاقت تطور هذا المحصول الى حد التهديد بالاندثار.

ومع توجه الدولة اخيراً اعتباراً من عام 2017م وبدعم من القيادة السياسية نحو استعادة مكانة القطن المصري، الا ان رؤية الاستعادة لم تكن واضحة ومحددة بالقدر الكافي، وهو ما ظهر جلياً من خلل في تسويق انتاج القطن في موسم 2018م، وصعوبة تمويل الشركات العاملة في تسويقه، وتراجع شركات تجارة القطن، وجمعية منتجي القطن عن شراء المحصول من المزارعين، رغم تحديد سعر مناسب للقنطار في كل من الوجه البحري والوجه القبلي، لأسباب متعددة. وتتمثل مشكلة البحث في عدم وجود رؤية محددة واضحة في استعادة مكانة القطن المصري لمكانته محليا وعالميا حتى الان.

أهمية البحث

يستمد البحث اهميته من هدفه الرئيسي، واهدافه الفرعية، التي اشتملت على التعرف على اسباب تدهور القطن المصري، واوضاعه الحالية، انتاجا، وتجاراً، وتصنيعاً، وصولاً الر الرصد الواضح لكافة متطلبات استعادة مكانته، في سياق استراتيجية التنمية الزراعية.

أهداف البحث

يستهدف البحث التعرف على مستقبل القطن المصري ومتطلبات استعادة مكانته محليا وعالميا، في سياق التوجهات الراهنة للدولة، وذلك خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على انتاج القطن في مصر واسباب تراجعه.
2. التعرف على الاوضاع الراهنة للمحالج في مصر، والمعوقات التي تواجهها، وجود الدولة في مواجهتها.
3. التعرف على الاوضاع الراهنة لتصنيع بذرة القطن في مصر، والمعوقات التي تواجهها، وجود الدولة في مواجهتها.
4. التعرف على الاوضاع الراهنة لصناعة الغزول والمنسوجات القطنية في مصر، والمعوقات التي تواجهها، وجود الدولة في مواجهتها.
5. التعرف على اوضاع تجارة القطن في مصر والعالم.
6. وضع تصور لمستقبل القطن المصري ــ (متطلبات استعادة مكانته محلياً وعالمياً)، في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر.

4-4 منهجية البحث

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية، التي استهدفت: وصف وتحليل الواقع الراهن للقطن المصري، ورصد المحددات والمعوقات الحالية التي تواجه زراعته وتسويقه وتصنيعه، والتعرف على الاوضاع التجارية للقطن في مصر والعالم، وصولاً الى اهم متطلبات استعادة القطن المصري لمكانته محليا وعالمياً، في سياق استراتيجية التنمية الزراعية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في استعراض، وتحليل البيانات، والمعلومات، والبحوث، والدراسات المنشورة، والمواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت، والبيانات والمعلومات المتاحة لدى الجهات ذات العلاقة بالقطن المصري: الزراعية والصناعية، والتجارية، ايضا القرارات الوزارية الصادرة في شأن القطن المصري، والاطلاع على عدد من المقابلات الشخصية المنشورة للمسؤولين عن القطن المصري.

الفصل الأول
إنتاج القطن في مصر

1-1 مقدمة

اشتهرت مصر بإنتاج القطن، واحتلت مركزاً مرموقاً خاصة في العقود الاولى من القرن الماضي، نتيجة لتوافر العوامل والمقومات التي جعلته يتفوق على مثيله في دول اخرى، فلا توجد دولة في العالم يُزرع بها جميع اصناف القطن مثلما تزرع في مصر، وفي أوائل القرن التاسع عشر الميلادي قام محمد على بوضع القطن في مقدمة مصر الزراعية، وقام باستدعاء المهندس الفرنسي "لويس جوميل" ليشرف على تنظيم زراعة القطن في مصر[1].

من هذا التاريخ اصبح القطن المصري احد اهم المحاصيل التي لعبت ادواراً هامة في التاريخ الاقتصادي، والاجتماعي المصري، فقامت عليه صناعات متعددة، بدأً من صناعة آلات حلج وكبس القطن، فصناعة الغزول، وعصر الزيوت، وانتاج الاسمدة والمبيدات، بالإضافة الى الصناعات التحويلية، كصناعة الصباغة والتجهيز، وصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة التي تم انشاء مصنعها الاول في عام 1816م، فضلا عن صناعة الصابون، والأعلاف المركزة (الكسب)، وغيرها.

هذا وتجدر الاشارة الى ان زراعة القطن والصناعات المتعددة التي قامت عليه، وارتبطت به قد اتاحت الفرص لعمالة كثيفة بدءاً من زراعته، وجنيه، وتصنيعه وتسويقه، بالإضافة الى ما صاحب ذلك من تدريب هذه العمالة، كما شكلت صادراته مصدرا رئيسيا من مصادر النقد الأجنبي التي ساهمت في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تمويل الواردات المصرية من السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

التعرف على اوضاع زراعة القطن المصري منذ خمسينات القرن الماضي وحتى بداية تحرير زراعته، وتجارته في عام 1994م، وبداية تراجعه وتدهوره، يتبين من الجدول رقم (1-1) ان عقدي الخمسينات والستينيات من القرن العشرين مثلا العصر الذهبي لمحصول القطن المصري، الذى احتل فيهما مكانة خاصة كمحصول الدولة الأول الذى حظى باهتمام كبير بدءاً من توفير التقاوي، وخلال العمليات الزراعية، وصولاً الى الجنى، والحلج، والتسويق الداخلي والخارجي، والتصنيع، فخلال العقد (1951ــ1960م) بلغ متوسط مساحة القطن اعلى قيمة بنحو (1.79) مليون فدان، حققت متوسط انتاج بلغ نحو (8.54) مليون قنطار، بإنتاجية بلغت في المتوسط نحو (4.8) قنطار/ فدان.

[1] صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج، القطن المصري بين الماضي والمستقبل، النشرة الربع سنوية، الربع الرابع،2016م.

وتجدر الاشارة الى ان الانتاجية الفدانية للقطن خلال النصف الأول من القرن العشرين كانت تدور حول أربعة قناطير/ فدان، بسبب عدم اهتمام الاحتلال الإنجليزي آنذاك بتطويرها، واعتماده في الحصول على احتياجاته من القطن المصري على التوسع الأفقي، وهو ما انطوى على حرمان الفلاح، والشعب المصري من موارد مصر الأرضية، والمائية التي كان يمكن أن توجه لمحاصيل حقلية، وبستانية أخرى تساهم في رفع مستوى معيشة المصريين[1].

في العقد (1961ـ1970م) ادركت الدولة اهمية القطن المصري محلياً وعالميا فزاد اهتمامها به، وبإنتاجيته، مما انعكس على زيادة متوسط الانتاجية الى نحو (5.52) قنطار/ فدان، وهو اعلى متوسط انتاجية فدانية تحققت قبل عام 1970م، نتيجة زيادة وتطور الجهود البحثية، ومع مساحة بلغت كمتوسط لهذا العقد بلغت نحو (1,7) مليون فدان، تحقق متوسط انتاج بلغ نحو (9,4) مليون قنطار، وتجدر الاشارة الى انه خلال الفترة (1968–1972) ساهم القطن في مصر بنحو 16٪ من إجمالي الدخل الزراعي المصري، كما ساهمت صادراته بنحو 45٪ من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية[2].

خلال عقد السبعينات (1971ــ1980م) من القرن الماضي بدأت مساحة القطن في الانخفاض بشدة، فبلغت في المتوسط نحو (1,24) مليون فدان، بانخفاض بلغ نحو (4,53) الف فدان خلال ذلك العقد، وهو ما يعد أكبر انخفاض يمكن أن يحدث في أي سلسلة زمنية لأى محصول مماثل، الا انه ومع زيادة متوسط الانتاجية الفدانية خلال هذا العقد الى نحو (6,71) قنطار/ فدان، بزيادة بلغت نحو 21.56٪ عن إنتاجية عقد الستينيات، ساعد على تعويض انخفاض المساحة، فبلغ متوسط الانتاج خلال هذا العقد نحو (8,4) مليون قنطار، وتعد الزيادة في الانتاجية الفدانية خلال هذا العقد هي الزيادة الأكبر في تاريخ الانتاجية الفدانية للقطن، نتيجة إنشاء مركز البحوث الزراعية، وتعاظم دوره في تطوير أصناف القطن، وتحسين المعاملات الزراعية له، الا ان الانخفاض الكبير في مساحة القطن جاءت نتيجة بزوغ نقطة التحول في السياسات الاقتصادية المتبعة في مصر، واتباع سياسات الانفتاح اقتصادية، وبداية تخلى الدولة عن دورها في توجيه دفة الاقتصاد القومي.

---

[1] مختار خطاب، أزمة كل من القطن وصناعة النسيج المصرية، المؤتمر السادس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين، رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية في مصر، القاهرة ، نوفمبر 2018م.

[2] وجدى هندي (دكتور)، مستقبل القطن المصري واقتصاديات انتاجه وتصنيعه وتجارته داخلياً وخارجياً، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ندوة مستقبل القطن المصري واقتصاديات انتاجه وتصنيعه وتجارته داخلياً وخارجياً، سبتمبر 2015م.

خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي (1981ـ1990م) استمر الانخفاض في مساحة القطن فبلغت نحو (مليون فدان)، وهو العقد الذى شهد بداية تطبيق ما عرف بسياسة تحرير الزراعة المصرية، حيث كان القطاع الزراعي المصري، سباقاً في تطبيق تلك السياسة قبل باقي قطاعات الاقتصاد

المصري، ومع الاستمرار في زيادة متوسط الانتاجية الى نحو (7,39) قنطار/ فدان بنسبة زيادة بلغت 10,13٪ عن عقد السبعينيات، بلغ متوسط الانتاج نحو (7,62) مليون قنطار.

مع بدايات عقد التسعينيات (1991ــ1994) واجه القطن المصري إنتاجاً وتسويقاً، وتصنيعاً، عدة متغيرات، تزامنت صدور قانون رقم (210) لسنة 1994م، الخاص بتحرير تجارة القطن، وانشاء منظمة التجارة العالمية، وما ترتب عليها من التزامات محلية، ومنافسة خارجية، لم تكن الأوضاع المحلية مهيئة لها، ولم تتخذ الاجراءات المناسبة للتعامل معها، وتبع ذلك تراجع كبير في زراعة القطن فهوى متوسط المساحة إلى نحو (824,3) ألف فدان فقط مثلت نحو 46,14٪ عما كانت عليه في عقد الخمسينات، كما انخفض متوسط الإنتاجية الى نحو (6,71) قنطار للفدان، بنسبة انخفاض نحو (3٪) عن العقد السابق وبلغ متوسط الانتاج ادناه منذ بداية الخمسينات الى نحو (5,53) مليون قنطار، بنسبة نحو 64,8٪ مما كان عليه في عقد الخمسينات، ونتيجة لذلك بدأ تراجع مكانة القطن المصري محلياً وعالمياً، وصاحب ذلك العديد من المشاكل التي اعاقت تطور هذا المحصول إلى حد التهديد بالاندثار.

جدول رقم (1–1) تطور مساحة وإنتاجية وإنتاج القطن الزهر في مصر
كمتوسط لعقود الفترة (1951–1994م)

متوسط العقود	المساحة (ألف فدان)	الرقم النسبي	الإنتاجية (قنطار/فدان)	الرقم النسبي	الإنتاج الكلى (ألف قنطار)	الرقم النسبي
1951–1960م	1786,42	100,00	4,78	100,00	8539,1	100,00
1961–1970م	1697,95	95,05	5,52	115,48	9372,7	109,76
1971–1980م	1244,53	69,67	6,71	140,38	8350,8	97,79
1981–1990م	1035,43	57,96	7,39	154,60	7651,8	89,61
1991–1994م	824,33	46,14	6,71	140,38	5531,3	64,78

جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، اعداد مختلفة.

شكل رقم (1-1) تطور مساحة وإنتاج القطن الزهر في مصر
كمتوسط لعقود الفترة (1951-1994م)

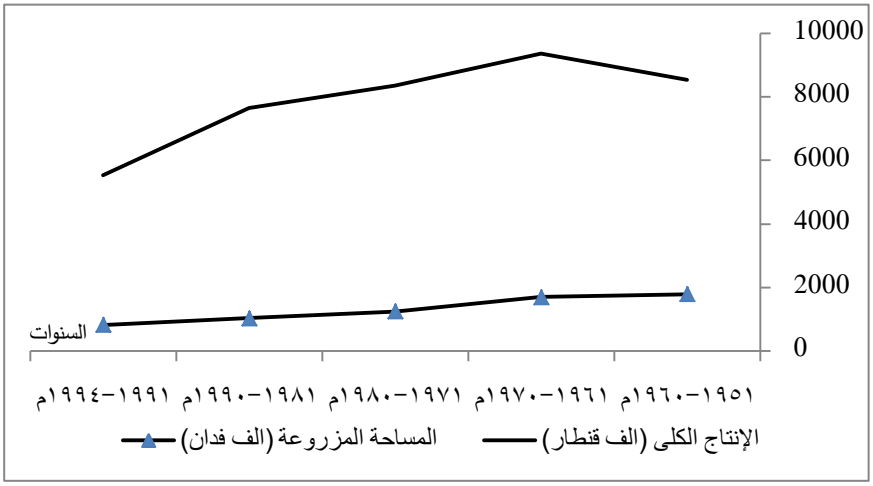

المصدر جدول رقم (1-1)

1-2 تطور اوضاع القطن المصري خلال الفترة 1994ـ2017م

مثل صدور قانون رقم (210) لسنة 1994م الخاص بتحرير تجارة القطن البداية الحقيقية لتدهور المساحة المزروعة بالقطن في مصر، وما صاحبها من بداية التدهور في الحلقات المكونة لمنظومته، ولعل الحلقة الخاصة بالإنتاج الزراعي هي بداية تلك الحلقات، وهى المؤشر لما آلت إليه أوضاع ذلك المحصول الذى كان يعد المحصول الأول في مصر وفقاً لكافة المقاييس والمؤشرات، إنتاجاً، وتصنيعا وتصديراً، وتشغيلاً للعمالة.

هذا وقد ارتبطت سياسة تحرير القطن وفقا للقانون المشار اليه ارتباطا وثيقا بتوجهات الدولة وتخليها عن دورها في القطاع الزراعي بصفة عامة، والقطن بصفة خاصة، فتخلت الدولة عن نظام الدورة الزراعية، وعدم قيامها بالتوجيه المباشر للمزارعين لزراعة مساحات معينة، وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج، فضلاً عن التوجه لتحرير تجارة القطن، وناتجه من البذرة، وبالتالي أسعار القطن الزهر، والقطن الشعر، وغير ذلك من التوجهات التي ادت الى تقليص المساحة المزروعة الى حد كبير، وانخفاض الإنتاج الكلي من القطن المصري، ونقص في الكميات المصدرة منه الى الأسواق العالمية، مما ترتب عليه فقد مصدر هام للنقد الأجنبي، ومثل ضغوطاً كبيرة على المزارعين فانصرفوا عن زراعته، ليس في عام 1994م فقط، بل وخلال السنوات التالية كما سيتبين من العرض التالي.

1-2-1 تطور المساحة

من الجدول رقم (1ـ2) يتبين ان مساحة القطن في مصر قد تذبذبت خلال الفترة (1994ـ2000م) بين حد ادنى بلغ نحو (518.32) الف فدان في عام 2000م، وحد أعلى بلغ نحو (920.91) الف فدان عام 1966م، وبمتوسط للفترة بلغ نحو (737.77) الف فدان.

مع بداية الالفية الثانية وحتى نهاية عام 2007م تذبذبت ايضا مساحة القطن في مصر بين حد ادنى بلغ نحو (535.1) الف فدان في عام 2003م، وحد اعلى نحو (731.1) الف فدان عام 2001م، وبمتوسط نحو (636.4) الف فدان خلال الفترة.

يعتبر عام 2008م هو عام بداية الانخفاض الحاد في مساحة القطن حيث بلغت المساحة في هذا العام نحو (312.71) الف فدان، وخلال الفترة (2008ـ 2017م) تذبذبت ايضا مساحة القطن في مصر بين حد ادنى يمثل منتهى الكارثة في تاريخ زراعة القطن المصري في عام 2016م، بنحو (130.8) الف فدان فقط، مثلت نحو(18.26٪) من مساحة القطن عام 1994م، وبلغ الحد الاعلى نحو (520.1) الف فدان عام 2011م، بنسبة (92.1٪) عم ما كانت عليه عام 1994م، وبمتوسط نحو (295.6) الف فدان خلال الفترة، وتلخص الفترة مدى التدهور في زراعة القطن، ويرجع ذلك الى عدد من العوامل والاسباب المتشابكة، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي، وسيتم التعرض لذلك لاحقاً.

1-2-2 تطور الانتاجية الفدانية

شهدت الانتاجية الفدانية للقطن تطورا مغايرا لتطور المساحة المنزرعة خلال الفترة (1994ـ1917م)، نتيجة لجهود معهد بحوث القطن في هذا المجال، ومن الجدول رقم (1-3) يتبين ان انتاجية القطن في مصر قد تذبذبت خلال الفترة (1994ـ2000م) بين حد ادنى بلغ نحو (5.1) قنطار/ للفدان في عام 1998م، بنسبة بلغت 84.2٪ مما كانت عليه في العام الاول من الفترة، وحد أعلى بلغ نحو (6.8) قنطار/ للفدان عام 1997م، بنسبة نحو 113.3٪ عن 1994م، ومع بداية الالفية الثانية وحتى نهاية عام 2007م تذبذبت ايضا الانتاجية الفدانية لقطن بين حد ادنى بلغ نحو (6.2) قنطار/ للفدان في عام 2005م بنسبة بلغت 103.7٪ مما كانت عليه في عام 1994م، كما بلغ الحد الاعلى خلال الفترة نحو (7.2) قنطار/ للفدان عام 2001م، بنسبة بلغت 120.5٪ مما كانت عليه في عام 1994م.

خلال الفترة الاخيرة (2008ـ2017م) تراوحت الانتاجية الفدانية بين حد ادنى بلغ نحو (4.33) قنطار/ للفدان في عام 2015م، بنسبة بلغت 72.2٪ مما كانت عليه في العام الاول من الفترة، وحد

أعلى بلغ نحو (7.8) قنطار/ للفدان عام 2011م، بنسبة نحو 129.2٪ عن عام 1994م، ويمكن القول بأن التذبذب يمثل الخط الرئيسي لنمط إنتاجية الفدان من القطن خلال الفترة (1994–2017م) يرجع ذلك الى عدة عوامل يأتي في مقدمتها زيادة اسعار المدخلات، وعدم التزام المزارعين بمواعيد الزراعة، وخدمة الارض، والمعاملات والتوصيات الفنية الواجب اتباعها في كل منطقة وبما يتفق مع طبيعتها، الارضية، والمناخية، وضعف دور الارشاد الزراعي، وغيرها من الاسباب.

1–2–3 تطور الإنتاج

يأتي الانتاج الكلى من القطن الزهر كمحصلة لكل من المساحة المنزرعة، ومتوسط الانتاجية الفدانية، ويتذبذب ارتفاعا وانخفاضا استجابة لتأثير كل منهما، ويتبين من الجدول رقم (1ـ2) تطور الإنتاج الكلى من القطن الزهر خلال الفترة (1994ــ1917م)، ففي الفترة الاولى (1994ــ2007م) تذبذب الانتاج بين حد ادنى بلغ نحو (3514.21) الف قنطار في عام 2000م، بنسبة بلغت 81.2٪ مما كانت عليه في العام الاول من الفترة، وحد أعلى بلغ نحو (5842.97) الف قنطار عام 1997م، بنسبة نحو 135٪ عن 1994م، وبمتوسط نحو (4487.76) الف قنطار.

مع بداية الألفية الثانية وحتى نهاية عام 2007م تذبذب أيضاً انتاج القطن بين حد أدنى بلغ نحو (3767.03) الف قنطار في عام 2003م بنسبة بلغت 87.0٪ مما كانت عليه في عام 1994م، كما بلغ الحد الاعلى خلال الفترة نحو (4981.67) قنطار عام 2001م، بنسبة بلغت 115.1٪ مما كانت عليه في عام 1994م وبمتوسط نحو (4386.78) الف قنطار.

خلال الفترة الاخيرة (2008ـ2017م) تراوح الانتاج الكلى للقطن الزهر بين حد ادنى بلغ نحو (918.30) الف قنطار في عام 2016م، بنسبة بلغت 21.2٪ مما كانت عليه في العام الاول من الفترة، ويرجع ذلك الى ان المساحة في هذا العام بلغت الى ادناها فسجلت نحو (131.75) الف فدان خلال الفترة (1994ـ2007م)، كما بلغ الحد الأعلى نحو (4030.78) الف قنطار عام 2011م، بنسبة نحو 93.12٪ عن عام 1994م، وبمتوسط نحو (1875.10) للفترة (2008ـ2017م)، ويوضح الجدول رقم (2ـ1) مساحة وانتاجية وانتاج القطن خلال الفترة (1994ـ2017م) وتطورها النسبي مقارنة بالعام الاول من الفترة.

جدول رقم (1-2) تطور مساحة وإنتاجية وإنتاج القطن الزهر في مصر
خلال الفترة (1994-2017م)

السنوات	المساحة (ألف فدان)	الرقم النسبي	الإنتاجية (قنطار/ فدان)	الرقم النسبي	الإنتاج الكلى (ألف قنطار)	الرقم النسبي
1994م	721.44	100	6.00	100.0	4328.64	100
1995م	710.21	98.44	5.72	95.33	4062.40	93.85
1996م	920.91	127.65	6.26	104.33	5764.90	133.18
1997م	859.26	119.10	6.80	113.33	5842.97	134.98
1998م	788.81	109.34	5.05	84.17	3983.49	92.03
1999م	645.42	89.46	6.07	101.17	3917.70	90.51
2000م	518.32	71.85	6.78	113.00	3514.21	81.19
متوسط الفترة	737.77	102.26	6.10	101.62	4487.76	103.68
2001م	731.1	101.34	7.23	120.50	5285.85	122.11
2002م	706.41	97.92	6.85	114.17	4838.91	111.79
2003م	535.09	74.17	7.04	117.33	3767.03	87.03
2004م	714.73	99.07	6.97	116.17	4981.67	115.09
2005م	656.59	91.01	6.22	103.67	4083.99	94.35
2006م	536.4	74.35	7.10	118.33	3808.44	87.98
2007م	574.57	79.64	6.86	114.33	3941.55	91.06
متوسط الفترة	636.41	88.21	6.90	114.93	4386.78	101.34
2008م	312.71	43.35	6.46	107.67	2020.11	46.67
2009م	284.43	39.43	6.28	104.67	1786.22	41.27
2010م	361.579	50.12	6.52	108.67	2357.50	54.46
2011م	520.1	72.09	7.75	129.17	4030.78	93.12
2012م	325.203	45.08	5.61	93.50	1824.39	42.15
2013م	257.939	35.75	5.66	94.33	1459.93	33.73
2014م	331.696	45.98	5.39	89.83	1787.84	41.30
2015م	213.848	29.64	4.33	72.17	925.96	21.39
2016م	131.751	18.26	6.97	116.17	918.30	21.21
2017م	216.95	30.07	7.56	126.00	1639.94	37.89
متوسط الفترة	295.62	40.98	6.25	104.22	1875.10	43.32

جمعت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، المصدر السابق.

شكل رقم(1-2) تطور مساحة وإنتاج القطن الزهر في مصر
خلال الفترة (1994-2017م)

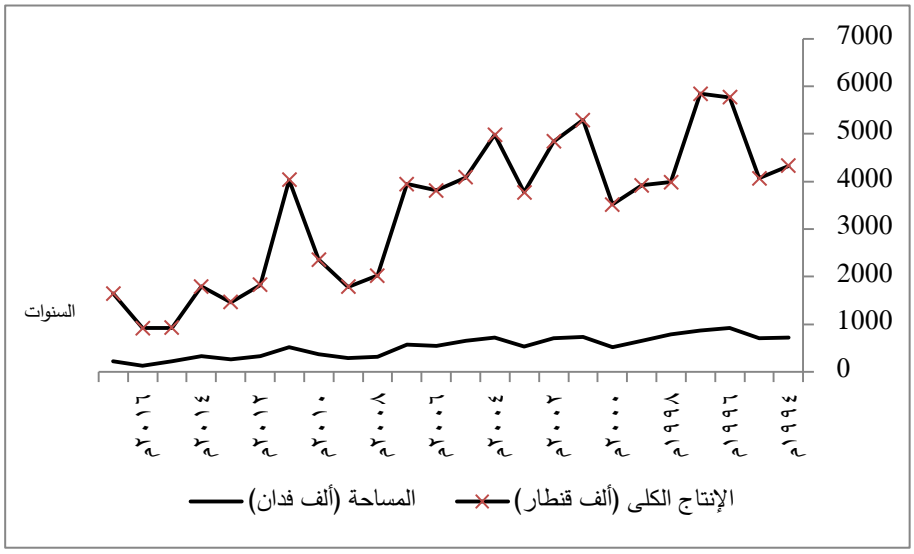

المصدر: الجدول رقم (1-21)

شكل رقم(1-3) تطور إنتاجية القطن الزهر في مصر
(قنطار/ فدان) خلال الفترة (1994-2017م)

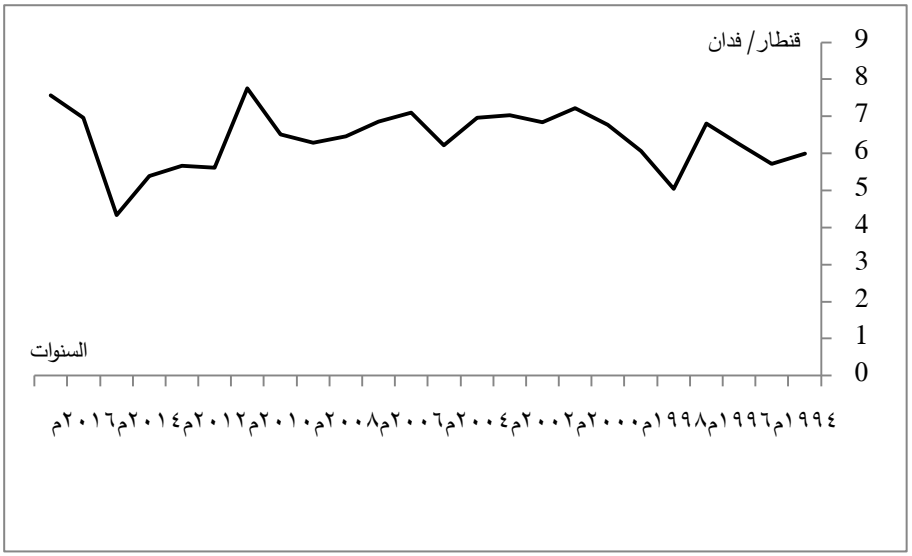

المصدر: الجدول رقم (1-2)

3-1 تطور المؤشرات المالية لزراعة القطن في مصر

مما لا شك فيه ان صافي العائد الفدانى في العام السابق لأى محصول بصفة عامة وللقطن بصفة خاصة يلعب دورا اساسيا، ان لم يكن الدور الاهم في تحديد مدى اقبال المزارعين على زراعة المحصول في العام التالي، فتتذبذب المساحة المزروعة ارتباطا بزيادة او انخفاض هذا العائد، والقطن الزهر لا يتم استهلاكه بشكل مباشر، بل يرتبط بمنظومة صناعية متكاملة، تبدأ بعمليات الحليج وفصل البذرة، والحصول على القطن الشعر، الذى يتجه الى صناعات الغزل والنسيج، والعديد من الصناعات الاخرى محليا او خارجيا، في الوقت الذى تتجه فيه البذرة الى المعاصر لاستخلاص الزيت، ويتجه الكسب الناتج الى صناعة الاعلاف، بمعنى ان اكتمال المنظومة يخلق الطلب على القطن الزهر، ويحدد سعره، بمعنى ان الطلب على القطن هو طلب مشتق من الطلب على الصناعات القائمة عليه.

ومن الجدول رقم (1-3) يتبين تطور المؤشرات المالية لزراعة القطن، وتشمل كل من إجمالي التكاليف، وإجمالي الإيراد، وصافي العائد الفدانى للقطن الزهر خلال الفترة (1994- 2017م)، ومن الجدول يتبين ان التكاليف المتغيرة لإنتاج القطن قد بلغت أدناها في العام الاول من الفترة بقيمة بلغت نحو(966.4) جنيه/ فدان، بينما بلغت هذه التكاليف حدها الاعلى بقيمة نحو (6026) جنيه/ فدان في العام 2015/ 2016م، بزيادة بلغت نحو (5.23) مرة عن قيمتها في السنة الاولى، وبزيادة قدرها 63.6٪ عن العام السابق 2015/2014م حيث بلغت (3684) جنيه، وذلك نتيجة لتعويم الجنيه المصري، وارتفاع أسعار الوقود مما أدى إلى ارتفاع جميع بنود التكاليف المتغيرة في ذلك العام، وتعد تلك الزيادة أكبر نسبة زيادة في التكاليف المتغيرة خلال الفترة.

من نفس الجدول يتبين أن إيجار الفدان قد بلغ حده الادنى عام 1995/1994م حيث بلغ حوالى (424.9) جنيه، بينما بلغ اعلى قيمة له عام 2015/2016م بقيمة قدرها (4710) جنيه، وتعتبر الزيادة في الايجار في العام 2015/ 2016م هي أكبر نسبة زيادة خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبة الزيادة 143.9٪، ونتيجة لذلك بلغت تكاليف إنتاج الفدان أدناها في العام 1995/1994م، بنحو (1400.4) جنيه وبلغت أقصاها في العام 2016/2015م بنحو (10736) جنيه، مثلت نحو (7.7) مرة عما كانت عليه في العام الاول.

من نفس الجدول يتبين ان إجمالي إيراد فدان القطن أدناه في العام1997/ 1998م بقيمة قدرها نحو (1843) جنيه، وبلغ أقصاه في عام 2016/2015م بقيمة قدرها (19069) جنيه، وتعتبر نسبة

الزيادة في ذلك العام هي أكبر نسبة زيادة في إجمالي الإيراد حيث بلغت تلك النسبة نحو 237٪ بين عامى2015/2014م، 2016/2015م، ويتضح من نفس الجدول أن صافي العائد الفدانى قد بلغ أدناه

في العام 2015/2014م وذلك بخسارة قدرها خمسة جنيهات فقط للفدان، وقد بلغ صافي العائد أقصاه في العام 2016م بقيمة قدرها (8333) جنيه، مثلت نحو 13.6مرة عما كان عليه في العام الاول من الفترة.

شكل رقم (1-4) تطور صافى العائد وإجمالي تكاليف زراعة
فدان القطن خلال الفترة (1994-2016/2015م)

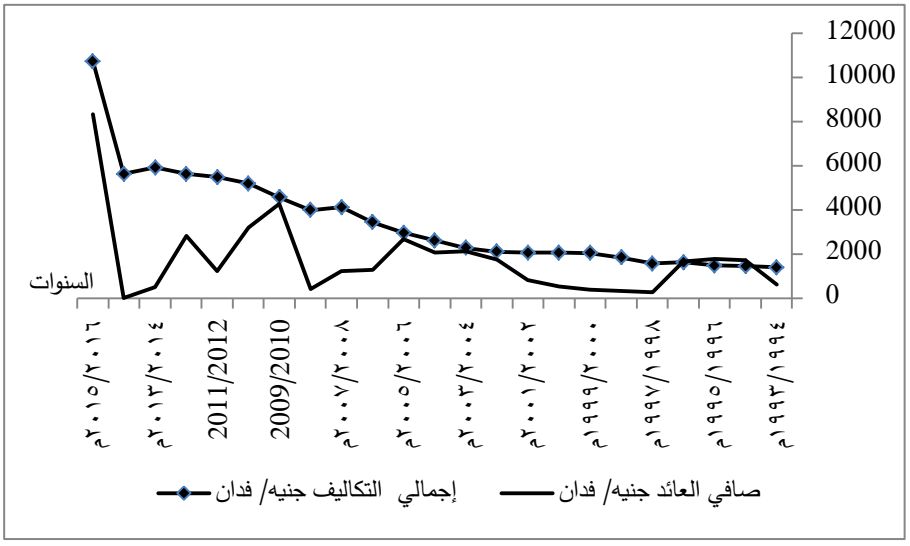

المصدر: جدول رقم(1-3)

جدول (1-3) تطور تكاليف الإنتاج وإجمالي الإيراد وصافي العائد الفدانى من القطن الزهر خلال الفترة (1994/1993م-2016/2015م)

بالجنيه/ فدان

السنوات	التكاليف المتغيرة	الإيجار	إجمالي التكاليف		إجمالي [illegible]	صافي العائد	
			جنيه/ فدان	الرقم النسبي	جنيه/ فدان	جنيه/ فدان	الرقم النسبي
1994/1993م	966.4	434.0	1400.4	100	2011.6	611.2	100
1995/1994م	1025.1	424.9	1450.0	103.54	3179.5	1729.5	283.0
1996/1995م	1063.2	425.1	1488.3	106.28	3276.9	1788.6	292.6
1997/1996م	1200.2	425.9	1626.1	116.12	3298.2	1672.1	273.6
1998/1997م	997.2	568.6	1565.8	111.81	1842.8	277.0	45.3
1999/1998م	1091.6	752.1	1843.7	131.66	2178.3	334.6	54.7
2000/1999م	1280.5	772.4	2052.9	146.59	2436.7	383.8	62.8
2001/2000م	1289.0	779.2	2068.2	147.69	2596.5	528.3	86.4
2002/2001م	1259.0	804.0	2063.0	147.32	2892.0	829.0	135.6
2003/2002م	1288.0	823.0	2111.0	150.74	3865.0	1754.0	287.0
2004/2003م	1471.0	804.0	2275.0	162.45	4393.0	2118.0	246.5
2005/2004م	1651.0	966.0	2617.0	18688	4675.0	2058.0	336.7
2006/2005م	1691.0	1274.0	2965.0	211.73	5654.0	2689.0	440.0
2007/2006م	1799.0	1638.0	3437.0	245.43	4736.0	1299.0	212.5
2008/2007م	2297.0	1823.0	4120.0	294.20	5347.0	1227.0	200.8
2009/2008	2321.0	1677.0	3998.0	284.49	4414.0	416.0	68.1
2010/2009	2838.0	1733.0	4571.0	326.41	8852.0	4281.0	700.4
2011/2010	3350.0	1943.0	5193.0	370.82	8408.0	3215.0	526.0
2012/2011	3575.0	1915.0	5490.0	392.03	6713.0	1223.0	200.1
2013/2012	3698.0	1928.0	5626.0	401.74	8456.0	2830.0	463.0
2014/2013م	3971.0	1945.0	5916.0	422.45	6406.0	490.0	80.2
2015/2014م	3684.0	1947.0	5631.0	402.10	5636.0	5.0	0.8
2016/2015م	6026.0	4710.0	10736.0	766.64	19069.0	8333.0	1363.4

جمعت وحسبت من: دراسة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

1-4 عوامل تدهور منظومة القطن في مصر

تعددت أسباب تدهور منظومة القطن المصري، خلال الفترة الماضية، وهى اسباب تعلقت بالدرجة الاولى بنقطة انقلاب بدأت بتخلي الدولة عنه في اطار تحرير زراعته، وتجارته، مما كان له تداعيات اصابت كافة ارجاء المنظومة، انتاجا، وتسويقا، وتصنيعا، في الوقت الذى شهد فيه القطن دعماً كبيرا في عدد من دول العالم التي استطاعة سد فجوة غياب القطن المصري من الاقطان الطويلة وفائقة الطول، فتناقصت مساحة القطن المصري، حتى بلغت ادناها في عام 2016م، بنحو (131.8) الف فدان، ومع متوسط للإنتاجية الفدانية بلغ نحو (7.0) قنطار/ فدان، انخفض الانتاج الكلى من القطن الزهر الى نحو(918.3) الف قنطار في نفس العام، مقابل نحو(1.8) مليون فدان، ونحو (8.5) مليون قنطار خلال عقد الخمسينات من القرن الماضي•، وكان من الطبيعي ان يرجع ذلك التدهور في انتاج القطن الى عدد من العوامل الداخلية، والخارجية، تتمثل فيما يلى:

1-4-1 العوامل الداخلية

لعبت العوامل الداخلية مجتمعة الدور الاول في بدء التدهور الحاد في المساحات المزروعة بالقطن المصري، الى حد عزوف المزارعين عن زراعته، وبدا ذلك جلياً خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، مع تحرير زراعته وتجارته، وهو ما انعكس سلبا على كافة جوانب منظومة القطن انتاجاً، وتسويقاً، وتصنيعً، وتتمثل تلك العوامل فيما يلى:

1-4-1-1سياسات تحرر الاقتصاد المصري وتحرير قطاع الزراعة.

كان لما عرف بسياسات برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر، والتي بدأ تطبيقها منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، أثارها السلبية على الزراعة المصرية، ومنها القطن، حيث تضمنت تلك السياسات في قطاع الزراعة: عدم تدخل الدولة في اسواق المدخلات والمنتجات الزراعية، وارتفاع الاسعار المزرعية للحاصلات لتعكس تكلفتها البديلة، والغاء دعم مستلزمات الانتاج الزراعي، وازالة القيود الحكومية المفروضة على القطاع الخارجي في تسويق الدخلات والنواتج الزراعية، وتخلى الدولة عن نظام الدورة الزراعية، وعن توجيه وتشجيع المزارعين لزراعة مساحات معينة من القطن، وعدم وجود تجمعات زراعية تسمح بالإدارة الجيدة للمحصول[1]، مما ادى الى حدوث صدمة كبيرة لمزارعي القطن المصري، وبدء التدهور في المساحة المزروعة، ومع صدور القانون رقم 210 لسنة 1994م والخاص بتحرير تجارة القطن، خفت قبضة الدولة في الرقابة على التجارة الداخلية للأقطان المصرية وبذورها، واستيرادها، مما

• جدول رقم (1-1) بالدراسة ص 17.

[1] عبد العزيز، خيرية عبد الفتاح، (دكتورة)، تحرير قطاع الزراعة في مصر .... وهدف تنظيم الربح، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 97، العدد483 ، 2006م.

أدى إلى تدهور المواصفات الغزلية للأصناف المزروعة نتيجة الخلط والإنعزالات الوراثية، لضعف الرقابة على حركة البذور والزراعة بين مختلف مناطق الجمهورية، وبدأت منظومة القطن في التداعي بكامل عناصرها.

1-4-1-2 انخفاض الانتاجية الفدانية للقطن

خلال الفترة (1994-2017م) لم تتجاوز الانتاجية الفدانية للقطن (7.5) قنطار، لعدة اسباب منها تأخر استنباط أصناف جديدة ذات انتاجية عالية، ونقص تقاوى الاكثار في بعض المحافظات، وعدم التزام المزارعين بمواعيد الزراعة•، وعدم تطبيق المعاملات الزراعية والتوصيات الفنية السليمة، والتي تختلف من منطقة الى اخرى، ويحددها معهد بحوث القطن، وتجدر الاشارة الى ان الالتزام بهذه التوصيات في بعض المناطق ادى الى تجاوز الانتاجية الفدانية الى ما يزيد عن (10) قنطار/ فدان.

1-4-1-3 عدم توفير التمويل الكافي

عدم توفير التمويل الكافي في كافة مراحل منظومة القطن، ومنها: تمويل التوسع في تطبيق نتائج البرامج البحثية لإنتاج الأصناف الجديدة، وبرامج المحافظة علي النقاوة الوراثية، في عملية ديناميكية مستمرة، فضلا عن ان نقص التمويل اللازم لتسويق المحصول، والتصنيع، والتجارة المحلية، والخارجية، فضلا عن ارتفاع تكلفة ما هو متاح من تمويل، وهو ما كان له دورا واضحاً في الخلل الذى اصاب كافة ارجاء المنظومة، على مدى تاريخ القطن، وليس ادل على ذلك مما حدث في عام 2018م.•

1-4-1-4 انخفاض صافي العائد

بالنظر الى فترة مكوث القطن في الارض مقارنة بغيرة من المحاصيل الاخرى، انخفض صافي العائد الفدانى، بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، والوقود المستخدم لإدارة الآلات الزراعية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة مقاومة الآفات، واجور العمال، خاصة وأن عملية جنى القطن لازالت تتم يدوياً، وكما سبق الاشارة، فبلغت تكلفة زراعة الفدان اكثر من (10.7) الف جنيه في عام 2016م، في وقت لم تقدم الدول فيه أي دعم، وتركت اسعاره عرضة لتقلبات اسعاره عالمياً، وهو ما ادى الى انصراف المزارعين عن زراعته، والتوجه الى زراعة محاصيل صيفية اخرى اكثر ربحية، ومنها الخضروات، وقصب السكر، وغيرها من المحاصيل الاكثر ربحية.

• حققت انتاجية الفدان من القطن في مركز سملوط بمحافظة المنيا نحو(12 قنطار) لصنف جيزة 95، بسبب الالتزام بمواعيد الزراعة، وتنفيذ التوصيات الفنية. (الزراعة في الموعد المناسب، خدمة الارض، اضافة الاسمدة حسب التوصيات، مقاومة الآفات، الاهتمام بالري، تعبئة المحصول في أجوله من الجوت، يتم خياطتها واغلاقها بخيوط من الجوت).

• الدراسة ص 28.

1-4-1-5 الخلل في سياسة دعم القطن

صاحب سياسات تحرير القطاع الزراعي، التي بدأت من منتصف ثمانينات القرن الماضي خللاً كبيراً في دعم مزارعي القطن•، ويعد ما حدث في يناير 2015م اكبر مثال لهذا الخلل، حيث اعلن وزير الزراعة المصري[1] عن توقف دعم القطن، وتسويقه، معللا ذلك بضعف الإقبال على الأقطان طويلة التيلة في السوق الدولية، مما اثار غضب مزارعي القطن في عدد من المحافظات، نظرا لارتفاع تكلفة زراعته، وارتفاع أسعار، العمالة والأسمدة والمبيدات، في الوقت الذى لم يتجاوز فيه إنتاج الفدان (7) قناطير، مما كبد المزارع خسائر كبيرة.

في نفس العام تراجعت الحكومة التالية، التي جاءت في نفس العام عن سياسة إلغاء إعانات القطن، وخصصت إعانات نقدية بقيمة 261.7 مليون جنيه مصري (33 مليون دولار) لشراء محصول القطن 2015م، على ان تقوم الحكومة من خلال الشركة القابضة للمنسوجات والغزل والنسيج بشراء القطن من المزارعين، وهو ما يعكس حالة عم استقرار السياسات الحكومية تجاه محصول كان يعد المحصول الاقتصادي الاول في مصر.

1-4-1-6 عدم وجود سعر ضمان للمحصول

يعد وضع سعر ضمان للقطن قبل زراعته احد اهم عوامل التشجيع على زراعته، الا انه تجدر الاشارة الى ان وضع سعر ضمان للقطن الزهر في مصر، لم يكن سياسة واضحة للدولة، كما لم يكن يتم بالكفاءة اللازمة، وعلى سبيل المثال لم يتجاوز سعر القنطار في عام 2014م (1200) جنيه، وهو ما لم يحقق هامش الربح المنصف للمزارع، وفي عام 2015م كما سبق الاشارة في الفقرة السابقة، قررت الحكومة ان تقوم الشركة القابضة للغزل والمنسوجات بشراء القطن من مزارعي صعيد مصر بسعر 1.100 جنيه/ قنطار، و 1.250 جنيه/ قنطار لمزارعي الدلتا، مما كان له دور كبير في إحجام المزارعين عن زراعته، وهو ما ادى الى ان المساحة بلغت ادناها في العام التالي 2016م، بنحو (131.0) الف فدان فقط، وهى ادنى مساحة في تاريخ زراعة القطن في مصر.

ايضا تجدر الاشارة الى انه في عام 2018م اعلنت الدولة مسبقا عن سعر توريد قدره (2700) جنيه/ للقنطار من أقطان الوجه البحري، و(2500) جنية / للقنطار من أقطان الوجه القبلي، ورغم توفير تمويل مصرفي بقيمة 1.5 مليار جنيه في صورة قروض بفائدة 12٪، الا ان شركات تجارة الأقطان، وجمعية منتجي الاقطان امتنعت عن استلامه بسبب تراجع الاسعار العالمية، وهو ما أدى الى تأخر

• راجع دعم القطن في العالم، الدراسة ص 97.

[1] موقع صحيفة المصري اليوم، الحكومة تلغى دعم «القطن»، الأحد 4 يناير 2015م.

استلامه من المزارعين، مما مثل خبرة سيئة لديهم، وحدا بوزير الزراعة الى التصريح بعدم زراعة اقطان مصرية لا يوجد طلب عليها محلياً، وعالمياً، لهذا فإن المساحة المقرر زراعتها عام 2019م لن تتعدى (200) الف فدان، مقابل (336) الف فدان عام 2018م.

1-4-1-7 بدائية طريقة جنى وتعبئة المحصول

في الوقت الذى يتم فيه تحديث، وتطور معدات جنى القطن في العالم، لازال القطن المصري يتم جنيه بطريقة يدوية، مما ينعكس سلبا على كفاءة عملية الجنى، وارتفاع تكاليفه نتيجة ارتفاع اجور العمال، بالإضافة الى ان القطن المصري يتم تعبئته في شكائر مصنوعة من البلاستيك، وتغلق ايضا بخيوط بلاستيكية والتي تختلط بعض اجزاءها مع القطن المصري الخام، ولا تظهر آثارها الا عند الصباغة وهو ما يؤدي إلى تحويل القطن المصري إلى قطن ملوث.

1-4-1-8 زيادة درجة الخلط بين اصناف القطن المصري

صاحب زيادة درجة الخلط بين الاصناف، تدهور منظومة القطن المصري خلال الفترة السابقة نتيجة لما يلى:

- عدم كفاية تقاوى الاكثار اللازمة في بعض المحافظات.
- ضعف الرقابة على حركة نقل تقاوي الإكثار بين المحافظات.
- تراخي وزارة الزراعة في تنظيم زراعة القطن، وتفعيل الخريطة الصنفية، التي تحدد المناطق المناسبة لكل صنف، مما ادى الى خلط أصناف فائقة الطول مثل (جيزة 86)، و(جيزة 88) التي تزرع في دلتا مصر، بأصناف متوسطة الطول مثل (جيزة 80)، و(جيزة 90) التي تزرع في صعيد مصر، وهو ما كان يجرمه القانون المصري.
- ما تقوم به المحالج الاهلية، من سوء تداول البذرة التجارية، وعدم الالتزام بقواعد تداولها.
- ضعف دور الإرشاد الزراعي في تنفيذ الحملات الإرشادية التي تعمل على توعية المزارعين بمواصفات ومتطلبات كل صنف.

1-4-1-9 تدهور سمعة القطن المصري عالمياً

احتلت الأصناف الطويلة وفائقة الطول نحو 90٪ من الإنتاج المصري، الا انه ومع تدهور القطن المصري، انخفض الطلب عليه عالميا بقوة خلال العقود الأخيرة، وأصبحت هذه الاصناف لا تمثل سوى 2.5٪ فقط من السوق العالمي للاقطان الطويلة، وساعد على تدهور سمعة القطن المصري عالمياً خلط الاصناف كما سبق الاشارة، بالإضافة الى حالات غش القطن المصري وخلطه بأقطان اقل جودة مثل ما قامت به احدى الشركات الهندية الكبرى لصناعة المنسوجات، من خلط القطن المصري بأقطان ذات جودة منخفضة، وتصديره كمنتجات من قطن مصري (مفروشات، وأغطية الوسائد) لشركات تجزئة

أمريكية كبرى تسمى "تارجت". وكتبت عليها زورا أنها مصنوعة من القطن المصري الممتاز، إلا أن "تارجت" اتهمت الشركة الهندية باستخدام أنواع رخيصة من القطن غير المصري، وقالت إنها ستقطع علاقاتها معها، وقد اشار المدير التنفيذي لجمعية القطن المصري لمجلة "هوم أند تكستايل توداي" إن الجمعية أجرت اختبارات على منتجات كتب عليها "قطن مصري" الا انه تم اكتشاف ان هذه المنتجات وبنسبة 90٪ لا تحتوي على القطن المصري على الإطلاق.

1-4-1-10 عدم وجود سياسة تسويقية واضحة وفعالة لمحصول القطن

افتقدت منظومة القطن المصري خلال فترة طويلة ماضية، والى الان لوجود سياسة تسويقية فاعلة، ترتبط بأرجاء المنظومة في نسق عادل، حلجا وتصنيعا، وتجارة، وتهتم بخلق طلب محلى كافي، يساعد على تعظيم القيمة المضافة، ويخرج فيها القطن المصري الى الخارج كمنتجات نسيجية، فضلا عن غياب الحملات الترويجية للقطن المصري على المستوى الدولي، تستهدف حمايته، خاصة في ضوء عدم تفعيل الزراعة التعاقدية، التي لازالت تقتصر على عدد محدود من المحاصيل ومنها محصولي بنجر السكر، وقصب السكر.

هذا والاشارة الى ما حدث من صعوبة شراء المحصول من المزارعين في موسم 2018م، مما شكل خبرة سلبية عند مزارعي القطن، ومع وجود زيادة في الانتاج نتيجة نجاح زيادة الانتاجية بنحو قنطار/ فدان، زاد المعروض في نفس العام من (2.2) مليون قنطار الى (2.7) مليون قنطار، ولم يتم تصدير سوى (1.28) مليون قنطار، واستخدمت المحالج الاهلية (300) الف قنطار، مما ادى لوجود فائض نحو (1.12) مليون قنطار لم يتم تسويقه.

1-4-1-11 ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالقطن المصري

للقطن في مصر منظومة متشابكة، ومتعددة الأبعاد، والادوار تشمل كل من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراض، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة قطاع الأعمال بشركاتها القابضة، ووزارة التموين بشركات التصنيع الغذائي، فضلاً عن العديد من الهيئات والمنظمات الأهلية ذات الصلة مثل: الاتحاد التعاوني الزراعي، واتحاد مصدري الأقطان، وغرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات، وصندوق دعم الغزل والنسيج، وغيرها، ومع ضعف التنسيق بين تلك الجهات، اهتزت المنظومة بشكل كبير، ولا زالت، وهنا تجدر الاشارة الى ان نسبة تغطية الصناعة الوطنية لاحتياجاتها من القطن المصري لم تتجاوز 15٪، مقابل زيادة الاعتماد على استيراد الاقطان القصيرة والمتوسطة، وايضا الاقطان طويلة التيلة الأرخص سعراً بالرغم من انخفاض جودتها عن القطن المصري.

1-4-1-12 محاولات تحجيم التوسع في زراعة القطن المصري[1]

مما لا شك فيه تدخل عدد من اصحاب المصالح داخلياً، وخارجياً في ملف القطن المصري، لتحجيم نفاذه للأسواق العالمية، والتوقف عن تصنيع الغزل من القطن طويل التيلة، والاعتماد على استيراد أقطان متوسطة التيلة، ضماناً لاستمرار زيادة استيراد مصر منها، حيث بلغت واردات مصانع النسيج المصرية منه نحو (2) مليون قنطار، مما يسبب مقاومة مستوردي هذا الصنف، لمحاولات استعادة القطن المصري لسمعته السابقة.

1-4-1-13 انتشار ظاهرة المضاربات بين تجار القطن[2]

صاحب تدهور انتاج القطن المصري سيطرة مافيا تجارة السوق السوداء، وبيع القطن بأقل الأسعار، ساعد على تفاقم ذلك ما تقوم به المحالج الاهلية من الضغط على مزارعي القطن نتيجة قيامهم بتوفير الدعم المالى لهم اثناء زراعة المحصول في بداية الموسم، وبالتالي ربط السعر عند الجنى، خصوصا مع اصحاب الحيازات الصغيرة.

1-4-1-14 ارتفاع اسعار القطن المصري

يؤدى ارتفاع اسعار القطن المصري نتيجة انخفاض كميته، وارتفاع تكاليف انتاجه الى ضعف قدرته على منافسة الاقطان العالمية من نفس الاصناف، والتالي ينخفض طلب المغازل عليه، خاصة مع ما تقدمه الدول المنافسة من دعم كبير لأقطانها، في الذى لا توجد في مصر آلية واضحة ومستقرة لدعم القطن المصري.

1-4-1-15 تدهور اوضاع المحالج المصرية

تخلفت وتقادمت الآلات المستخدمة في المحالج المصرية حتى أن بعضها يعود تاريخ صنع آلاته إلى القرن التاسع عشر لعام 1887م، وه ما انعكس في كثير من الحالات على ارتفاع تكلفة الحليج، وانخفاض جودة القطن الشعر نتيجة تلوثه.

1-4-1-16 دعم الاقطان المستوردة

تستخدم المغازل المحلية الاقطان المستوردة وتحصل مقابل ذلك على دعم حكومي بلغ نحو (225) مليون جنيه على الغزول والاقمشة المصنعة من هذه الاقطان، مما يعنى تشجيع عدم الاقبال على الاقطان المصرية.

---

[1] موقع صحيفة الشروق، عودة القطن المصري لسابق عهده تزعج بعض الأطراف الدولية ، وزير الزراعة المصري، لأربعاء 6 مارس 2019م.

[2] التليفزيون المصري، برنامج DMC، لقاء مع وزير الزراعة المصري، الثلاثاء 2019/2/12م

1-4-1-17 تهريب المنسوجات والملابس الجاهزة

يعتبر التهريب من اهم المشاكل التي تهدد صناعة الغزل في مصر، والتي تتم من خلال تجارة الترانزيت، ونظام السماح المؤقت، والتلاعب في المستندات، والتصدير في الكميات الواردة بالنقص، وضخ الفرق بالسوق المحلى دون ضرائب، والتلاعب في مستندات الصادرات بالزيادة لتسوية الكميات الواردة والحصول على دعم اعلى.

1-4-1-18 الصعوبات والتحديات التي تواجه صناعة الغزل والنسيج• :

عانت صناعة الغزل والنسيج طويلا من عدم التطوير، إدارياً وفنياً، بما يواكب التطورات التي طرأت عليها عالمياً، ايضا واجهة الصناعة العديد من الصعوبات المتعلقة بالتمويل، وارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية، واسعار مستلزمات الإنتاج، وعدم الوجود الكافي للعمالة الماهرة، وضعف قدرتها على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، واتجاه العمالة المدربة الى العمل في المصانع الاستثمارية، وتعد فترة التسعينات هي فترة التدهور لصناعة الغزل والنسيج القائمة على القطن المصري، حيث ادى تحرير زراعته وتجارته اعتبارا من عام 1995/1994م الى بدء الارتفاع الكبير في تكاليف انتاجه، وليس ادل على ذلك من ارتفاع اسعار القطن المورد للمغازل المصرية من(350) جنيه للقنطار في ذلك العام الى ان بلغت (900) جنيه/ للقنطار عام 2006/2005م، الامر الذى ادى الى انخفاض استهلاك المغازل من القطن المصري طويل التيلة بحوالي 74٪ من طاقتها، علاوة على الانخفاض المستمر في حجم الصادرات منه للأسواق العالمية.

1-4-1-19 انخفاض كميات استهلاك شركات الغزل المصرية من القطن المصري

حيث اصبح من المسلمات أو الحقائق وليس من الافتراضات، أن القطن المصري من الوجهة الاقتصادية أصبح لا يصلح لاستخدام شركات الغزل المصرية، حيث ان متوسط إنتاج شركات الغزل المصرية في الفترة 2001/2000م حتى 2015/2014م من الغزل أقل من (20 عدد إنجليزي مفرد)[1] حتى(أقل من 41 عدد إنجليزي مفرد) تمثل حوالى 68٪ من الإجمالي، وبالتالي فإن نوعية الأقطان الأبلند (متوسطة وقصيرة التيلة) تصلح في إنتاجها بكفاءة، وبالتالي فإن استخدام الأقطان المصرية مرتفعة السعر لإنتاج تلك النوعية من الغزول، يعتبر إهدار للقيمة الاقتصادية الإنتاجية من الغزول الناتجة.

هذا ويمكن القول بأن القطن المصري لم يعد جاذباً لمصانع الغزل المصرية بأي حال من الأحوال، وإن القطن المصري الطويل التيلة والطويل الممتاز يستخدم في الصناعة المصرية على مدى

• راجع الفصل الرابع ص55.

[1] النمرة هي عبارة عن عدد الشلل التي تزن رطلا انجليزيا واحدا.

عقود طويلة في إنتاج غزول ومنسوجات سميكة (86٪ منه يستخدم في إنتاج تحت نمرة 28 إنجليزي)، في حين أنه يجب استخدامه في إنتاج غزول أعلى من (نمرة 40 إنجليزي)، كما أن المنتجات التي يستخدم فيها القطن المصري تنتجها المغازل العالمية من أقطان متوسطة وصغيرة تعادل تكلفة الأقطان المستخدمة فيها 60٪ من ثمن القطن المصري في المتوسط.

1-4-2 العوامل الخارجية

هناك العديد من العوامل الخارجية التي لم تستطيع منظومة القطن في مصر أن تتكيف معها وتستجيب لمؤثراتها وهي كما يلى:

1-4-2-1 دعم القطن في الدول المنافسة

تقدم دول العالم المنتجة والمصنعة للقطن دعما كبيرا لمنتجيها ومصنعيها، في مواجهة الدول المنافسة لها، ووفقاً لتقرير صادر عن اللجنة الاستشارية الدولية للقطن ICAC[1]، قدر الدعم العالمي للقطن بنحو (6.5) مليار دولار، انفقتها عشرة دول تلك كدعم لمنتجي القطن في 2014م، وشمل ذلك الدعم المباشر للإنتاج، وحماية الحدود، وإعانات تأمين المحاصيل، وذلك بمتوسط نحو(26) سنت/ رطل، مساوى لما كان عليه في ٢٠١٣/٢٠١٢م، وعلى سبيل المثال تقدم الهند لمصانعها دعما قدره 20٪ بمجرد دخول القطن مرحلة التصنيع، كما تقدم الائتمان لمصانع الغزول بفائدة منخفضة (4٪)، كما تقدم دعم 20٪ للبنية الاساسية لمصانع الغزل، وقدمت الصين في عام 2014/2013م دعما قدره (1.51) دولار للرطل، وبلغ إجمالي الدعم الذي يتلقاه المنتجون في الصين نتيجة التدخلات الحكومية نحو (4.8) مليار دولار، وفي الولايات المتحدة الامريكية تلقى منتجو القطن نحو (593) مليون دولار في شكل مدفوعات مباشرة عام 2014/2013 ، مقابل 580 مليون دولار عام 2013/2012. هذا في الوقت الذى لا تقدم مصر فيه مصر الدعم اللازم لمواجهة ذلك.

1-4-2-2ارتفاع اسعار الغزول في مصر

بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج في مصر، ومنها الفوائد البنكية، التي تعتبر الاعلى في العالم مقارنة بنحو 4ـــ6٪ في الولايات المتحدة واليابان، و3ـــ5٪ في دول جنوب شرق اسيا، وكذلك ارتفاع اسعار الطاقة، والمرافق، وضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية، يحد من قدرة المصانع المصرية على تحديث خطوط الانتاج، ووفقا لتقرير صادر عن غرفة الصناعات النسجية خلال الربع الاول من عام 2010م اشار الى ارتفاع سعر كيلو الغزل من 2.3 دولار الى 4.4 دولار، واكد التقرير على ان مصانع

[1] اللجنة الاستشارية الدولية للقطن، دعم القطن في العالم، اكتوبر2014م. http://bit.ly/1n0RH5Q

الغزل اصبحت مهددة بخسائر كبيرة نظرا لارتباطها بعقود تصدير طويلة الاجل، فضلا عن العقود الداخلية.

1-4-2-3 منافسة القطن الأمريكي "البيما"

يعد قطن البيما الأمريكي هو المنافس الرئيسي للقطن المصري في سوق الأقطان فائقة الجودة في العالم، حيث تحوز أقطان البيما للولايات المتحدة الأمريكية النسبة الأكبر في سوق الأقطان فائقة الجودة الأن، على العكس مما كان الحال عليه ابتداء من ستينات القرن الماضي حتى ثمانينات هذا القرن، حيث كانت الأقطان المصرية تحوز النصيب الأكبر من هذا السوق، ويحصل قطن البيما الأمريكي على قدر كبير من الدعم كما سبق الاشارة من خلال برنامج مخصص لذلك، حيث قررت وزارة الزراعة الأمريكية بالنسبة لبرنامج دعم منتجي وتجار صنف البيما الأمريكي بإقرارها بوجود فروق جودة للأقطان المصرية مقارنة بالأقطان البيما الأمريكية، والتي قدرتها وزارة الزراعة الأمريكية، وتجدر الاشارة الى ان دعم منتجي ومصدري الأقطان في الولايات المتحدة الأمريكية يتم وفقاً لأسس مرنه يتم تغييرها وفقاً لمقتضيات الظروف السائدة التي دائماً ما تجعل سعر صنف قطن البيما الأمريكي أكثر جاذبية وأكثر قوة للسيطرة على السوق بالنسبة للأقطان المنافسة.

في هذا الصدد تجدر الاشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية قامت باستخدام القطن المصري (الأشموني) في برامج تربية وراثية مع القطن الأمريكي "الأبلند" قصر التيلة وتم انتاج قطن البيما طويل التيلة الذى اصبح المنافس الاكبر على مستوى العالم نتيجة قدرة المصدر الأمريكي على اجراء تعاقدات طويلة الاجل بعقود تمتد لفترة 5 ـ 6 سنوات، وهو ما يفضله منتجي المنسوجات في العالم.

هذا وقد اشار تقرير لوزارة الزراعة الأمريكية أن كميات القطن التي تصدرها الولايات المتحدة لمصر زادت بنسبة 30٪ في 2015م مقارنة بعام 2014م، لتصل إلى نحو (40) مليون دولار، وذلك مع تزايد اعتماد المغازل المحلية على قطن "البيما الأمريكي" في ظل تراجع مستوى القطن المصري، كما اشار التقرير الى ان تراجع جودة القطن المصري جاء نتيجة خلط في الاصناف المزروعة، ورغم ارتفاع اسعار القطن الأمريكي طويل التيلة "البيما" عن اسعار القطن المصري، الا ان بعض مصنعي الغزول المحليين أصبحوا يعتمدون على الأمريكي بشكل أكبر في ظل ارتفاع جودته، وتدهور صفات القطن المصري.

1-4-2-4 تنامى استخدام الالياف الصناعية وخيوط البوليستر

في السنوات الاخيرة تنامى استخدام الالياف الصناعية، وخيوط البوليستر في صناعة الاقمشة والمنسوجات على مستوى العالم، وذلك للخصائص الاضافية التي تكسبها هذه الخيوط للمنتجات النسجية من ثبات الالوان، والمتانة، والاستخدام لمدة اطول، وعدم الكرمشة، بالإضافة الى انخفاض اسعارها بالمقارنة بالقطن، وهو ما ادى الى قيام المنتجين المصريين باستيراد معظم احتياجاتهم من هذه الالياف والخيوط من الخارج لعدم كفاية الانتاج المحلى منها، سواء بالكميات او التوقيتات المطلوبة للعمليات الانتاجية، وتلبى الغزول المستردة (قطن، الياف صناعية) اكثر من نصف احتياجات صناعة الملابس في مصر.

1-4-2-5 تغير أذواق المستهلكين

تغيرت اذواق المستهلكين على المستوى العالمي وزاد التحول نحو أزياء الكاجوال التي لا تتطلب اللجوء للأقطان كمادة خام، او الاعتماد على الأصناف المتوسطة وقصيرة التيلة.

1-4-2-6 زيادة زراعة الأصناف الطويلة الممتازة في بعض الدول

اتجهت بعض الدول التي تتصدر قائمة الدول المنتجة للقطن في العالم إلى زراعة، الاصناف الطويلة، والطويلة الممتازة، وذلك مثل الصين والهند، مما يؤثر على حصة مصر من تلك الأقطان في السوق العالمي وهي حصة ضئيلة لم تتعد 3٪ خلال الفترة الأخيرة.

الفصل الثاني
صناعة حليج القطن في مصر

2-1 مقدمة

تعد المحالج من أقدم الصناعات التي استوجب وجودها زراعة القطن المصري، والتي يتم فيها فصل البذرة عن القطن، وتحويل القطن الزهر إلى قطن شعر، دون الاضرار بصفات الشعيرات أو البذرة، وفي البداية اعتمدت عملية الحليج على الفصل اليدوي، ثم تطورت إلى استخدام الآلات البدائية، حتى بدأ استخدام المحالج الحديثة الحالية[1].

والمحالج التي تعمل حاليا في مصر[2] هي المحالج الأسطوانية، نظراً لملائمتها للاقطان الطويلة والفائقة الطول، وذلك للمحافظة على رتبة وصفات الغزل للأقطان المحلوجة، وترتبط عملية حليج القطن بالعديد من الخدمات الأخرى، بداية من تضريبة القطن، ونقاوته من المواد الغريبة العالقة به، وما إلى ذلك من خدمات قبل دخول القطن إلى دواليب الحليج، وانتهاءً بكبس القطن على هيئة بالات يتم وزنها، ثم يدون عليها الوزن، ووزن اللوط، وانها خضعت للتحكيم واختبارات القطن، وتوجد عدة مراحل تتم على القطن الزهر منذ دخوله للمحلج حتى انتاج البالات وهي:

- مرحلة الوزن والفرز وترتيب الأقطان في الشون المخصصة أو تعبئتها بالمخازن.
- سحب الأقطان للحليج حسب المواعيد المتفق عليها بين المحلج والشركة مالكة القطن، مع مراعاة إعطاء الأولوية لحليج أقطان الاكثار (اقطان يستخرج منها بذور الاكثار)، وضرورة الانتهاء من حلجها قبل31 ديسمبر من كل عام.
- تفريغ أكياس القطن في صالة التضريبة للعمل على تجانسها قبل تغذية دواليب الحليج بها، ويتم ذلك في وجود رقابة هيئة التحكيم واختبارات القطن.
- تغذية الدواليب بالقطن، ليتم فصل القطن الشعر عن البذرة.
- نقل القطن الشعر بعد الحلج إلى المكبس، حيث يكبس على هيئة بالات، وكل مجموعة بالات تسمى "لوط"، ويسجل على كل بالة رقمها، والصنف، واسم المحلج، ورقم لوط الريف، ورقم لوط المؤسسة، ويوضع عليها ماركات هيئة التحكيم واختبارات القطن.

---

[1] معهد التخطيط القومي، السوق المصرية للغزول، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 195، عام 2006م.

[2] مفرح محمد البلتاجي (دكتور)، صناعة الحليج في مصر بين الماضي والحاضر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ندوة الوضع الراهن والمستقبلي للقطن المصري، مايو 2012م.

- نقل البالات من المكبس ليتم تخزينها بالمحلج في مكان مستقل، تمهيداً لنقلها إلى المغازل المحلية مباشرة أو شون شركات التصدير في الاسكندرية، أو الشركة المصرية لكبس القطن.

وتجدر الاشارة أن محالج القطن المصري عانت كثيراً، ولازالت تعانى من الاهمال، حيث ظلت بدون تحديث قرابة 140 عاماً، مما أدى إلى تراجع جودة أنتاجها، حيث أنها مازالت تعمل بالجيلين الأول والثاني من المعدات، بينما تعمل دول العالم بالجيل الرابع عشر من المعدات، وهذا ما أظهر مشكلة عدم توفر قطع الغيار، عند التفكير في صيانة المحالج، ونتيجة لهذا تقلصت[1] اعداد المحالج في مصر من 99 محلجاً في عام 1965م إلى61 محلجاً في عام 1997م، ثم 40 محلجاً في عام 2018م.

هذا وتجدر الاشارة إلى أنه تزامناً مع سوء إدارة[2] شركات القطاع العام، وما تحققه من خسائر، كبيرة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين وحتى الان بدأ برنامج خصخصة هذه الشركات ومن بينها شركات تابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج، حيث تم خصخصة شركات بشكل شبه كامل أو بيعت أغلب أسهمها مثل شركة النيل لحليج الأقطان، والشركة العربية لحليج الأقطان والتي تم بيع (90٪) من أسهم كل منهما، كما أدى انخفاض المساحة المنزرعة بالقطن خلال السنوات التالية، إلى اغلاق عدد كبير من المحالج القديمة المتهالكة، حفاظاً على جودة المنتج من جهة، وترشيد الانفاق من جهة أخرى، كما تم بيع بعض هذه المحالج أو بيع أرضها ومعداتها.

2-2 الوضع الراهن لمحالج القطن في مصر

صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، رقم 165 لسنة 2017م، بشأن بيان أصناف القطن المرخص بحلجها في كل محلج من المحالج العاملة في موسم 2018/2017م، وأكد القرار في مادته الأولى أنه لا يجوز لأى محلج من المدرجة اسمه بالجدول الملحق بالقرار الوزاري، حلج أي صنف من أصناف القطن غير المرخص بحلجه.

ايضا شمل القرار في مادته الثانية إلى أنه لا يجوز للمحالج أن تشون بالحوش أو الشون الملحقة بها صنفاً من أصناف القطن ونواتجه، يكون مخالفاً للصنف المرخص بحلجه، حتى لا يحدث خلط بين الأصناف، كما أن القرار قد تضمن عدد من الاعتبارات تمثلت فيما يلى:

[1] مفرح محمد البلتاجي (دكتور)، مرجع سابق.

[2] أحمد السيد محمد الدقن (د)، الاستراتيجية القومية لتنمية الصناعات النسيجية في مصر (2007-2020)، دراسة تقويمية للأداء والآثار الأولية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية، قسم الإدارة العامة، المجلة العلمية لكلية التجارة ـ جامعة دمنهور في يناير 2014م.

- وجوب الالتزام بألا تزيد كمية الاقطان الزهر الموردة للمحالج (إكثار – تجارى) عن أقصى طاقة انتاجه لهذه المحالج، حتى يتسنى الانتهاء من عملية الحليج في المواعيد المقررة، تنفيذاً لأحكام المادة 37 من قانون الزراعة رقم 53 لسنة 1966م.
- يصرح لمحلج شركة الوادي بشبراخيت بحلج أقطان الزهر التجاري صنف جيزة 86 بعد الانتهاء من حلج الصنف جيزة 88 (إكثار – تجارى) واجراء تشطيبه حرة كاملة.
- يتم حلج الأقطان الزهر الناتجة من الاكثارات الأولى، والمزارع البحثية التابعة لمعهد بحوث القطن بمحلجي المعهد في سخا، وسدس.
- الأقطان الزهر الاكثار الناتجة عن الصنف جيزة 96 سلالة 2016م مزارع، المنزرعة بمركز مطوبس بكفر الشيخ يتم حلجها بمحالج البحوث بسخا، ويوضح الجدول (3–1) اعداد المحالج التي تم تشغيلها وصنف القطن المرخص بحلجة لموسم 2018/2017م.

جدول رقم (2–1) المحالج العاملة وصنف القطن
المرخص بحلجه لموسم2018/2017م

المحافظة	اسم المحلج	الموقع	صنف القطن	نوع الاستخدام
البحيرة	محلج شركة الوادي للحلج	شبراخيت	جيزة 88	إكثار – تقاوى
	محلج الشركة العربية 2/ للحليج	دمنهور	جيزة 86	إكثار – تقاوى
	محلج الشركة العربية 3/ للحليج	دمنهور	جيزة 86	تجارى
	محلج شركة الدلتا للحليج	دمنهور	جيزة 96	إكثار – تجارى
	محلج شركة الوادى للحليج	دمنهور	جيزة 86	تجارى
	محلج شركة النيل للحليج	إيتاى البارود	جيزة 86	تجارى
	محلج شركة الدلتا للحليج	كفر الدوار	جيزة 86	تجارى
	محلج شركة ايجيبت للحليج	أبو المطامير	جيزة 86	تجارى
كفر الشيخ	محلج شركة الدلتا للحليج	دسوق	جيزة 86	إكثار – تجارى
	محلج الشركة العربية للحليج	الحمراء	جيزة 94	إكثار – تجارى
الغربية	محلج شركة مصر للحليج	المحلة الكبرى	جيزة 94	إكثار – تجارى
	محلج شركة النيل للحليج	المحلة الكبرى	جيزة 94	تجارى
	محلج شركة النيل/2 للحليج	المحلة الكبرى	جيزة 94	اكثار – تجارى
	محلج شركة الدلتا1 للحليج	كفر الزيات	جيزة 94	إكثار – تجارى
	محلج شركة الدلتا 2 للحليج	كفر الزيات	جيزة 94	تجارى
	محلج شركة الوادى للحليج	كفر الزيات	جيزة 86	إكثار – تجارى
	محلج شركة النيل للحليج	كفر الزيات	جيزة 86	إكثار – تجارى
	محلج الشركة العربية للحليج	طنطا	جيزة 86	إكثار – تجارى
	محلج شركة النيل للحليج	زفتى	جيزة 86	تجارى

تابع جدول رقم (2-1)

المحافظة	اسم المحلج	الموقع	صنف القطن	نوع الاستخدام
الدقهلية	محلج شركة الدلتا للحليج	المنصورة	جيزة 94	إكثار – تجارى
	محلج شركة الدلتا للحليج	شربين	جيزة 94	تجارى
	محلج شركة مصر/1 للحليج	المنصورة	جيزة 94	إكثار – تجارى
	محلج شركة مصر/2	المنصورة	جيزة 94	تجارى
	محلج شركة الوادى للحليج	ميت غمر	جيزة 94	تجارى
	محلج الشركة العربية للحليج	منية سمنود	جيزة 92	إكثار – تجارى
الشرقية	محلج شركة الوادي للحليج	ابو الشقوق	جيزة 94	إكثار – تجارى
	محلج شركة مصر للحليج	الزقازيق	جيزة 94	تجارى
	محلج شركة الدلتا للحليج	ميت يزيد	جيزة 94	تجارى
المنوفية	محلج شركة الوادي للحليج	تلا	جيزة 94	إكثار – تجارى
الفيوم	محلج شركة مصر للحليج	الفيوم	جيزة 95	تجارى
	محلج الشركة العربية للحليج	هوارة	جيزة 90	تجارى
بنى سويف	محلج الشركة العربية للحليج	اهناسيا	جيزة 95	إكثار – تجارى
	محلج شركة الوادي للحليج	ببـا	جيزة 95	إكثار – تجارى
	محلج شركة مصر للحليج	الواسطي	جيزة 95	إكثار – تجارى
	محلج الشركة العربية للحليج	اهناسيا	جيزة 95	إكثار – تجارى
	محلج شركة الفريد للحليج	المنطقة الصناعية	جيزة 95	إكثار – تجارى
المنيا	محلج شركة الوادى للحليج	المنيا	جيزة 95	تجارى
	محلج شركة الدلتا للحليج	بنى مزار	جيزة 95	تجارى
أسيوط	محلج شركة مصر للحليج	ديـروط	جيزة 90	إكثار – تجارى
	محلج شركة مصر للحليج	أبو تيـج	جيزة 90	إكثار – تجارى
سوهاج	محلج شركة الدلتا للحليج	سوهاج	جيزة 90	إكثار – تجارى

المصدر: موقع جريدة الوقائع المصرية، الانترنت، العدد 216، 2017/9/26م www.Vetogate.com

2-3 الطاقة الإنتاجية للمحالج في مصر:

يوضح جدول (2-2) الطاقة الإنتاجية الموسمية واليومية للمحالج على مستوى الجمهورية، وأسماء المحالج المرخص بتشغيلها لعام 2018م، ويتبين منه أن محافظة الغربية تأتى في مقدمة عدد المحالج (9 محالج) وبعدد دواليب المحالج البالغة (599) دولاب، وبنسبة بلغت نحو 20.1٪ من إجمالي عدد الدواليب على مستوى الجمهورية البالغة (2985) دولاب، ثم يليها محافظة البحيرة (7 محالج)، وعدد (544) دولاب، وبنسبة بلغت نحو 18.2٪ من إجمالي عدد الدواليب على مستوى الجمهورية، بينما تأتى محافظة سوهاج في مؤخرة المحافظات من حيث عدد المحالج (محلج واحد)، وبعدد (60) دولاب للحليج، وبنسبة بلغت نحو 2٪ من إجمالي عدد الدواليب على مستوى الجمهورية.

وبلغت الطاقة الإنتاجية اليومية للمحالج في محافظة الغربية (4845) قنطار لعدد 16 ساعة تشغيل/ يوم، بإجمالي (7260) قنطار/24 ساعة، أما الطاقة الإنتاجية الموسمية لمحالج الغربية فتبلغ حوالى (726.75) ألف قنطار لتشغيل 16 ساعة/ يوم، وحوالى (1089) ألف قنطار لطاقة تشغيلية 24 ساعة في اليوم، وكما هو موضح بالجدول.

ذلك في حين بلغت أدنى طاقة انتاجية يومية للمحالج نحو (500) قنطار في محافظة سوهاج وذلك لطاقة إنتاجية 16 ساعة/ يوم ، ونحو (750) قنطار لطاقة انتاجية تشغيليه 24 ساعة/يوم ، كما تبلغ الطاقة الإنتاجية الموسمية للمحالج في سوهاج حوالى (67.5) ألف قنطار لتشغيل 16 ساعة/يوم، ونحو (101.25) ألف قنطار لطاقة انتاجية تشغيلية 24 ساعة / يوم، ولعدد 135 يوم عمل صافي بالوجه القبلي.

وجدير بالذكر أن عدد المحالج المرخص بتشغيلها (قطاع عام وخاص) تبلغ 44 محلجاً بالوجهين البحري والقبلي لعام 2018م، منها 27 محلجاً تابعة للقطاع العام، 17 محلجاً تابعة للقطاع الخاص، وتشمل محالج القطاع العام محالج شركة الوادي للحليج، والدلتا للحليج، ومصر للحليج، أما محالج القطاع الخاص فتشمل محالج الشركة العربية للحليج، وشركة النيل للحليج، وشركة الغربية للحليج، وشركة الأمير للحليج (شمال الصعيد سابقاً)، وعددهم 17 محلجاً موزعة على مستوى محافظات الجمهورية.

جدول (2-2) الطاقة الإنتاجية والموسمية للمحالج المرخص بتشغيلها
على مستوى محافظات الجمهورية بالقنطار قطن زهر، عام 2018م

المحافظة	اسم المحلج	عدد الدواليب	الطاقة الانتاجية اليومية للمحلج		الطاقة الإنتاجية الموسمية للمحلج	
			تشغيل	تشغيل	تشغيل	تشغيل
الاسكندرية	الدلتا- كفر الدوار	68	630	945	94500	141750
	البركة أبو المطامير	72	510	755	76500	113250
إجمالي الاسكندرية		140	1140	1700	171000	255000
البحيرة	العربية/1 دمنهور	48	400	600	60000	90000
	العربية/2 دمنهور	70	670	1000	100500	150000
	العربية/3 دمنهور	76	585	875	87750	131250
	الوادي دمنهور	72	645	865	96750	129750
	الدلتـا دمنهور	62	550	825	82500	23750
	الوادي شبراخيت	72	520	775	78000	116250
	النيل إيتاى البارود	144	1000	1500	150000	225000
إجمالي البحيرة		544	4370	6440	655500	966000

تابع جدول (2-2)

المحافظة	اسم المحلج	عدد الدواليب بالمحلج	الطاقة الانتاجية اليومية للمحلج		الطاقة الإنتاجية الموسمية للمحلج	
			تشغيل 16ساعة /يوم	تشغيل 24ساعة/ يوم	تشغيل 16ساعة /يوم	تشغيل 24ساعة/ يوم
الغربيـة	مصر المحلة الكبرى	76	700	1050	105000	157500
	النيل/1 المحلة	80	435	650	65250	97500
	النيل/2 المحلة	66	400	600	60000	90000
	النيل كفر الزيات	60	400	600	60000	90000
	الوادى كفر الزيات	72	700	1050	105000	157500
	الدلتا/1 كفر الزيات	65	600	900	90000	135000
	الدلتا/2 كفر الزيات	52	425	635	63750	95250
	النيل زفتـى	60	585	875	87750	131250
	العربية طنطا	68	600	900	90000	135000
إجمالي الغربية		599	4845	7260	726750	1089000
كفر الشيخ	الدلتا دسوق	66	570	850	85500	127500
	العربية الحمراء	70	530	800	79500	12000
إجمالي كفر الشيخ		136	1100	1650	165000	247500
الدقهليـة	مصر/1المنصورة	76	790	1180	118500	177000
	مصر /2المنصورة	75	565	850	84750	127500
	الدلتا المنصورة	60	585	875	87750	131250
	الدلتا شربين	72	575	860	86250	129000
	العربية منية سمنود	60	500	750	75000	112500
	الوادى ميت غمر	64	400	600	60000	90000
إجمالي الدقهلية		407	3415	5115	512250	767250
الشرقية	الوادى أبو الشقوق	72	670	1000	100500	150000
	مصر الزقازيق	72	725	1080	108750	162000
	الدلتا ميت يزيد	62	700	1050	105000	157500
إجمالي الشرقية		206	2095	3130	314250	469500
المنوفية	الوادى تلا	72	750	1100	112500	165000

تابع جدول (2-2)

المحافظة	اسم المحلج	عدد الدواليب بالمحلج	الطاقة الانتاجية اليومية للمحلج		الطاقة الإنتاجية الموسمية للمحلج	
			تشغيل 16ساعة /يوم	تشغيل 24ساعة/يوم	تشغيل 16ساعة/يوم	تشغيل 24ساعة/اليوم
الفيوم	مصر الفيوم	60	645	950	87075	128250
	العربية هوارة	48	375	550	50625	74250
	مصر طامية	60	650	975	87750	131625
إجمالي الفيوم		168	1670	2475	225450	334125
بنى سويف	مصر الواسطي	60	430	645	58050	87075
	الوادي ببا	65	450	675	60750	91125
	العربية اهناسيا	72	400	600	54000	81000
	الفريد	72	400	600	54000	81000
إجمالي بنى سويف		269	1680	2520	226800	340200
المنيا	الوادي	72	550	825	74250	111375
	الدلتا بنى مزار	60	350	525	47250	70875
	الامير	60	400	600	54000	81000
إجمالي المنيا		192	1300	1950	175500	263250
أسيوط	مصر ديروط	64	450	675	60750	91125
	مصر أبو تيج المطور	60	680	1000	91800	135000
	العربية أبو تيج	68	600	900	81000	121500
إجمالي اسيوط		192	1730	2575	233550	347625
سوهاج	الدلتا سوهاج	60	500	750	67500	101250
إجمالي المحافظات		2985	24595	36665	3586050	5345700

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة العامة للتقاوي، بيانات غير منشورة، 2019م.

ونشير هنا إلى أن المحالج تقوم بالتشغيل لفترة 16 ساعة / يوم أو 24 ساعة / يوم، وذلك طبقاً لكمية الأقطان الزهر الواردة للمحلج، سواء لأقطان الإكثار أو لأقطان التجاري، بحيث ينتهى المحلج من الحلج قبل المواعيد القانونية للانتهاء من عملية الحلج وهى كالتالي:

- الانتهاء من الحليج في المحالج المخصصة لحليج قطن الاكثار فقط بالوجهين البحري والقبلي في ميعاد لا يتجاوز 31 ديسمبر من كل عام.

- الانتهاء من الحليج في المخصصة لحليج الاكثار والتجاري معاً في ميعاد لا يتجاوز 31 مارس بمحالج الوجه البحري، و15مارس بمحالج الوجه القبلي، وذلك طبقا للمادة (37) من القانون 53 لسنة 1966م.

هذا وفي ظل نظام التسويق الحر في السنوات الأخيرة، يتم توريد الأقطان للمحالج طبقا لحاجة الشركة مالكة هذا القطن، بالاتفاق مع إدارة المحالج، وهو ما يعنى عدم وجود ارتباط بين مراكز الإنتاج والمحالج الواقعة في دائرتها (نطاقها)، ولكن الارتباط الحالي بصنف القطن المرخص بحلجة بالحلج، ويتم إلزام المحالج وشركات الحليج المسئولة عنها بأن لا تزيد طاقة المحلج من القطن الزهر الواردة إليها عن أقصى طاقة إنتاجية للمحلج، والمبينة في الجدول (2-2).

ايضا تتوقف كمية المحصول من القطن الزهر المنتظر توريدها للمحالج من الاصناف المنزعة، على المساحة المنزرعة من كل صنف كل عام، طبقاً للقرارات الوزارية التي تصدر سنوياً بمناطق زراعة الأصناف، وزراعة مراكز التركيز (الاكثار) منها والمساحات المستهدف زراعتها من كل صنف، كما يتم تحديد الطاقة الإنتاجية الموسمية للمحالج على أساس تشغيل المحلج طوال الموسم (إكثار وتجارى) لمدة 5 شهور (150 يوم) صافي، بخلاف أيام الجمعة والعطلات الرسمية، وذلك بمحالج الوجه البحري من الاسكندرية حتى المنوفية (المحافظات التي بها محالج بالوجه البحري)، وحتى 31 مارس من كل عام، وعلى أساس (135) يوم صافي عمل بخلاف أيام الجمعة والعطلات الرسمية، وذلك بمحالج الوجه القبلي من الفيوم حتى سوهاج (المحافظات التي بها محالج بالوجه القبلي)، وحتى 15 مارس من كل عام، وذلك للأقطان الزهر التي يتم توريدها أولاً من المزارعين إلى الحلقات التسويقية ومراكز التجميع التي يتم إقامتها بمراكز المحافظات، وبعد الوزن والفرز بالحلقات ومراكز التجميع، ويتم نقلها للمحالج بتراخيص نقل وإخطارات تصدير بالنسبة لأقطان الإكثار، وبتراخيص نقل فقط بالنسبة للأقطان التجاري.

2-4 المعوقات التي تواجه محالج القطن في مصر

تعد المحالج من اهم مراحل منظومة القطن المصري، التي واكبت في تدهورها ما شهده انتاج القطن في مصر من تدهور خلال الفترة من تسعينات القرن الماضي حتى الان، فاختلطت الاصناف في المحالج، ونشطت المحالج الاهلية، وتلوث القطن المحلوج ببقايا اكياس وخيوط البلاستيك التي استخدمت في التعبئة اثناء عملية الجنى، وتوقف عدد كبير من المحالج عن العمل، وتم هدم وبيع ارضى عدد منها، وفقد العمال وظائفهم، بالإضافة الى ذلك عانت المحالج من العديد من المشاكل الداخلية تمثلت فيما يلى:

- اجراء كافة عمليات ومراحل الحليج أما يدوياً أو بمعدات وماكينات بدائية، او متقادمة، مما ادى إلى صعوبة استبعاد الشوائب والمواد الغريبة والصلبة بشكل كامل، مما انعكس على تدهور نوعية القطن الشعر المنتج.
- تحتوى المحالج على مكابس مائية مركبة، تقوم بإنتاج بالات كبيرة الحجم، تستخدم في المغازل داخل مصر فقط، وفي حالة التصدير يتم شحن القطن الشعر إلى مكابس بالإسكندرية لإعادة كبسه بالمواصفات القياسية العالمية المطلوبة.
- وتجدر الاشارة الى ان المحالج المصرية قد شهدت محاولات سابقة لتطويرها وتحسين أداءها[1]، حيث تم تطوير عدد 8 محالج بالكامل، وذلك بالتعاون مع شركة انتركونتنتال الامريكية، حيث تم تجديد كامل معدات وأجهزة هذه المحالج، مما أدى ذلك إلى تحسين رتب القطن المحلوج وزيادة انتاجية عملية الحليج، وقد تضمنت عملية التحديث ما يلى:
- تركيب أجهزة أوتوماتيكي، لتلقيم القطن الزهر للدواليب، وتتحكم في كمية القطن المغذى للدولاب، مما أدى إلى زيادة انتاجية الدولاب.
- تم تركيب مراوح هواء لسحب القطن الزهر من المخازن، وتوزيعه على الدواليب أوتوماتيكيا، ونتج عن ذلك تنقية الأقطان الزهر من نسبة كبيرة من الشوائب والاتربة العالقة به.
- تركيب أجهزة تفريغ القطن الزهر بمسارين للمخازن، لإمكانية التفريغ في أكثر من مخزن في نفس الوقت واعطاء الفرصة لزيادة تجانس الاقطان الزهر بالمخزن الواحد.
- تركيب سيور لتفريغ الأقطان الزهر، لإعطاء فرصة للعمال لاستبعاد وانتقاء المواد الغريبة والشوائب والمواد الصلبة، وفي بعض الأحيان الاقطان الغريبة والفصوص الميته من الاقطان الزهر، مما ساعد على تحسين ونظافة درجة وجودة القطن الشعر الناتج.
- تزويد بعض المحالج بمكابس لإنتاج بالات عالمية (صغيرة الحجم)، ذات مواصفات قياسية، تصلح للتصدير المباشر، مما أدى إلى خفض تكاليف الاعداد للتصدير، وكذلك المحافظة على الاقطان المسلمة للمغازل المحلية، نظراً لتحمل البالات الجديدة للظروف المناخية السيئة، مع احتفاظها بجودة الأقطان لفترات زمنية طويلة، إلى جانب انخفاض فرص تعرضها لعوامل اللايقين مثل الحريق والغرق... وخلافه.

[1] مفرح محمد البلتاجي (دكتور)، مرجع سابق ، 2012م.

2-5 خطة الدولة لتطوير محالج القطن

في اطار ادراك الدولة لأهمية استعادة مكانة القطن المصري محليا وعالميا، وما يتطلبه ذلك من تطوير كامل المنظومة زراعة وتسويقا وتصنيعا، جاءت خطة تطوير المحالج القطن من أجل النهوض بصناعة الغزل والنسيج، وزيادة جودتها وكفاءتها، قد تضمنت تلك الخطة المحاور التالية:

- تحديث، وإعادة تنظيم محالج الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس، وزيادة طاقتها الى إلى نحو 219.5 ألف طن بحلول عام 2022/2021م، في 150 يوم عمل، من خلال 3 ورديات.
- زيادة القوة الانتاجية لمحالج الدلتا لتصبح قادرة على أنتاج نحو170 ألف طن قطن مصري.
- زيادة طاقة محالج الصعيد لتصل عملية الحليج إلى 50 ألف طن، على ان يتم تصميم المحالج الجديدة على أساس معيارين هما:
  - التركيز على الحليج في أماكن زراعة القطن، ونشر المحالج بالتساوي على هذه المناطق.
  - الاستفادة من الأماكن الحالية الأكثر ملاءمة، من حيث توفر المساحة والقرب من مواقع الانتاج في الريف، وبعيداً عن المناطق الحضرية.
- التحكم في طاقة التشغيل وضبطها، وسيتم ذلك حسب معدلات حليج القطن الشعر، ووفقا لأعلى معايير الجودة، ويشمل ذلك:
  - التحكم في الشعيرات القصيرة.
  - التخلص من الملوثات.
  - تقليص الشوائب المتبقية لأقل حد ممكن.
  - استخدام أجهزة حديثة لاختبار كل بالة من بالات القطن.
- وضع ملصقات بمواصفات كل بالة، ونظم المتابعة من الحقل حتى المصنع، مع تحديد كود تعريفي مع بيانات البالة والمطلوب لجودة الألياف ويشمل ذلك: (صنف القطن ــ اسم وموقع محلج القطن ــ رقم لوط القطن ــ عدد البالات ــ رقم البالة ــ رقم لوط الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن ــ رتبة القطن ــ تاريخ الحلج ــ بيان ونتائج اختبارات التيلة ــ أطول الشعيرات وانتظام طولها ــ متانتها واستطالتها، ومدى دقة الشعيرات، ومؤشرات وجود شعيرات قصيرة، درجة اللون).
- الاستفادة من العمالة وتدريبها على استخدام الآلات الحديثة، مع استغلال الأصول[1] غير المستغلة.

[1] الانترنت:www.vetogate.com

2-6 البرنامج التنفيذي لخطة تطوير المحالج[1]:

- اعادة التوزيع الجغرافي للمحالج التابعة لشركات الحليج الثلاثة، التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والملابس•، ونقل ما هو داخل الكتل السكنية الى مناطق اخرى، وتقليص عددها (25) محلج إلى (11) محلج، منها (8) محالج في الوجه البحري، و(3) في الوجه القبلي، بما يتناسب مع التوزيع الجغرافي لزراعة القطن، مع تزويدها بالحلاجات الأسطوانية لتحقيق أعلى معايير الجودة، وتقليل استهلاك الطاقة، وطاقتها الانتاجية الى (4.4) مليون قنطار، بدلا من (1.5) مليون قنطار فقط.

- في يونيو 2017م طرحت وزارة قطاع الأعمال العام ممثلة في الشركة القابضة مناقصة عالمية تقدم لها عدد من الشركات العالمية، وتلقت الشركة القابضة عدد (8) عروض من شركات ووكلاء شركات عالمية، (شركات صينية وهندية وأمريكية وإيطالية وتركية) وأُرست المناقصة على شركة "باجاج" الهندية في أكتوبر 2017م بعد تقييم العروض المقدمة فنيًا وماليًا، وفازت بالمناقصة شركة "باجاج" الهندية، بهدف تطوير المحالج التابعة لقطاع الاعمال، وتركيب منظومات أوتوماتيكية كاملة لحليج الأقطان الزهر بمحالج الشركات التابعة له، بتكلفة اجمالية (90) مليون دولار، وستستغرق نحو 30 شهرًا.

- بدأت "باجاج" الهندية في توريد وتركيب اول محلج يشتمل على منظومات أوتوماتيكية كاملة لحليج الأقطان الزهر في محافظة الفيوم، على مساحة (10) آلاف فدان في موقع شركة مصر لحليج الأقطان بالمحافظة، ليكون المحلج جاهزاً لاستقبال أقطان موسم القطن الجديد 2020/20119م، وذلك بتكلفة قدرها (2.3) مليون دولار.

- استخدام ايرادات بيع أراضي المحالج المستغنى وعددها (14) محلج، ومنها اراضي المحلج القديم بحافظة الفيوم ومساحتها (19) فدان في تمويل عملية التطوير. واستخدام ايرادات بيع المحالج المستغنى عنها (14) محلج والتي تقدر بأكثر من (100) مليار جنيه، بجانب أراضي اخرى تابعة لشركات الغزل والنسيج سيتم الاستغناء عنها في تمويل عملية التطوير، وسداد الديون، الشركان ومنها بنك الاستثمار القومي التي تبلغ نحو (10) مليارات جنيه.

---

[1] وزارة قطاع الاعمال، تصريحات لكل من هشام توفيق، وأشرف الشرقاوي، وزيرا قطاع الاعمال، لعدد من الصحف المصرية.

• يتبع الشركة القابضة (32) شركة، منها (25) شركة لإنتاج الغزل، و(7) شركات لحليج الأقطان.

- استخدم المعدات والآلات الحالية كقطع غيار للمحالج الأخرى التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس.
- تحديث خطوط ومعدات الشركة المصرية لكبس القطن التي تقوم بعملية التبخير، بما يحسن كفاءة التشغيل، ويختصر وقت التبخير، خاصة مع توقع زيادة الطلب
- عدم التأثير على اوضاع وحقوق العمال باعتبارهم أحد أهم الأصول في شركات قطاع الأعمال العام" ويبلغ عدد العمال بقطاع الغزل والنسيج أكثر من (59) ألف عامل، وتضم المحالج ما يزيد عن (3000) عامل.

الفصل الثالث

انتاج بذرة القطن في مصر

3-1 مقـدمة

تعتبر بذور القطن منتج ثانوي يتم فصلها اثناء عملية الحليج، ويستخرج من هذه البذور زيت القطن، او ما يعرف بالزيت الفرنساوى، وهو من أفضل زيوت الطعام الصالحة للاستهلاك الآدمي، كما يتبقى من عملية استخلاص الزيت الكسب الذى ويستخدم كعلف لتغذية الماشية، والاسماك نظراً لارتفاع قيمته الغذائية واحتوائه على البروتين، أما البقايا النهائية من استخلاص الزيت والكسب فتستخدم في بعض الصناعات[1] الغير غذائية مثل صناعة الورق الفاخر، والصابون، ومستحضرات التجميل، وبعض المستحضرات الطبية، كما يستخدم في صناعة الدهانات، ومواد التشحيم، والاصباغ، وحبر المطابع وغيرها. كما يمكن استخراج الدقيق من بذرة القطن لاستخدامه في تصنيع بعض أنواع الخبز والحلويات، وكبديل للكاكاو، وتنقسم بذرة القطن في مصر إلى نوعين هما:

- **البذرة التقاوي:** وهي ناتج حليج ما يعرف بأقطان الاكثار، التي تزرع بهدف الحصول منها على بذور للتقاوي، التي يجرى عليها الفحوص اللازمة لتحديد مدى صلاحيتها كبذرة تقاوى، مع معالجتها بدرجة حرارة معينة للمحافظة على حيوية الجنين وقدرة الإنبات، ويصدر بتحديد مناطق زراعة اقطان الاكثار قرار وزاري، وتشرف وزارة الزراعة على هذه البذور، سواء من حيث الفحص أو الاعتماد أو النقل أو التوزيع، ويتم تخزينها بالمحالج في مكان بعيد عن مكان تخزين البذور التجارية، حتى لا يحدث خلط بينهما، نظراً لاختلاف الغرض وخطورة التداخل فيما بينهما، هذا وقد صدر القرار الوزاري رقم (178) لسنة 2018م بشأن تحديد المناطق المخصصة لتعميم زراعة التقاوي المعتمدة لأصناف القطن (مناطق الإكثار) في السنة الزراعية 2018م.

- **البذرة التجاري:** وهي نتاج حليج الأقطان التجارية، حيث يتم معاملتها بالتبخير لمنع استخدامها كبذرة تقاوى، ثم ترسل الى المعاصر، حيث تحتوى البذرة على نحو (18-25٪) من الزيت النباتي، ويتم سحب هذه البذور من المحالج في صورة زكائب بعد إتمام عملية وزنها، وأخذ البيانات المتعلقة بها، تحت إشراف ورقابة وزارة الزراعة، ويعطى طن بذرة القطن نحو16٪ زيت و45٪ كسب مقشور، 25٪ قشور، ، 6.75٪ زغب، 7.25٪ شوائب، ونشير هنا أن أول مصانع لعصر زيت بذرة القطن في مصر كانت عام 1888م بكل من الاسكندرية، وكفر الزيات، هذا وخلال الفترة الاخيرة اقتصر استخدام زيت بذرة القطن على الزيت المخلوط بزيت عباد الشمس، ويتم انتاجه بمصانع القطاع العام.

[1] موقع مبتدأ، على شبكة الانترنت، لماذا اختفى الكنز الذى يبحث عنه العالم ؟، 2018/2/22م.

3-2 تطور انتاج وانتاجية بذرة القطن في مصر

يوضح الجدول رقم (3-1)، والشكل رقم (3-1) تطور انتاج وانتاجية بذرة القطن في مصر، خلال الفترة (2000- 2015م)، وتشير بيانات الجدول الى ان انتاج البذرة قد تذبذب خلال الفترة بين حد ادنى بلغ نحو (371.5) الف اردب عام 2004م، وحد اعلى بلغ نحو (4126.5) الف اردب عام 2001م مثلت نحو مرة ونصف عن العام السابق 2000م.

من الجدول يتبين ان الانتاج من بذرة القطن قد بلغ كمتوسط للفترة (2000-2003م) الى نحو (3343.1) ألف أردب، ونحو (2282.7) الف اردب كمتوسط للفترة (2004ـ2007م)، ونحو (1549.7) الف اردب كمتوسط للفترة (2008 ـ2011م)، و ونحو (1232.9) الف اردب كمتوسط للفترة (2009ـ2015م).

من الجدول يتبين ايضا انخفاض الانتاجية الفدانية الى نحو (5.34) أردب للفدان كمتوسط للسنوات (2000-2003م)، لتصل إلى نحو (5.02) أردب / للفدان كمتوسط للسنوات (2004-2007م)، نحو (4.3) أردب / للفدان كمتوسط للسنوات (2008-2011م)، و نحو (3.9) أردب / للفدان كمتوسط للسنوات (2012-2015م).

شكل رقم (3-1) تطور إنتاج بذرة القطن بالألف اردب في مصر
خلال الفترة (2000-2015م)

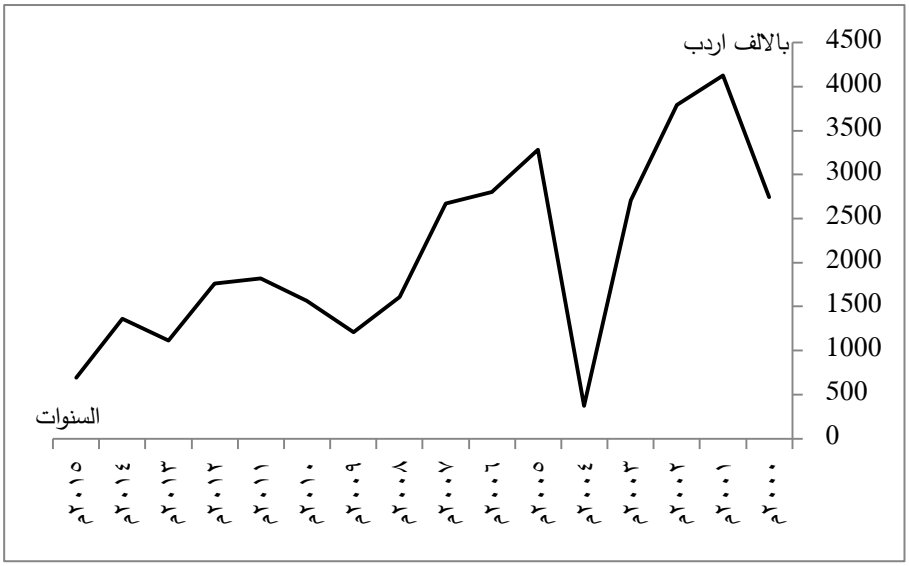

المصدر: جدول رقم (3-1)

جدول (3-1)) تطور أنتاج وإنتاجية بذرة القطن في مصر
خلال الفترة (2000 – 2015م)

السنوات	الانتاج (بالألف اردب)	الرقم النسبي	الانتاجية اردب/ فدان	الرقم النسبي
2000م	2746.1	100	5.3	100.0
2001م	4126.5	150.3	5.6	106.4
2002م	3792.1	138.1	5.4	101.3
2003م	2707.6	98.6	5.1	95.5
متوسط الفترة	3343.1	121.7	5.34	100.8
2004م	371.5	13.5	5.2	98.1
2005م	3285.9	119.7	5.0	94.3
2006م	2800.0	102.0	5.2	98.5
2007م	2673.4	97.4	4.7	87.7
متوسط الفترة	2282.7	83.1	5.0	94.7
2008م	1610.6	58.7	5.2	97.2
2009م	1206.0	43.9	4.2	80.0
2010م	1562.0	56.9	4.2	79.8
2011م	1820.4	66.3	3.5	66.0
متوسط الفترة	1549.7	56.4	4.3	80.8
2012م	1765.0	64.3	5.3	99.4
2013م	1116.0	40.6	3.9	73.4
2014م	1365.1	49.7	4.0	75.5
2015م	694.4	25.3	2.9	54.3
متوسط الفترة	1232.88	44.9	3.9	74.3

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الاقتصاد الزراعي، اعداد مختلفة خلال الفترة.

شكل رقم (3–2) تطور انتاجية بذرة القطن في مصر
خلال الفترة (2000– 2015م)

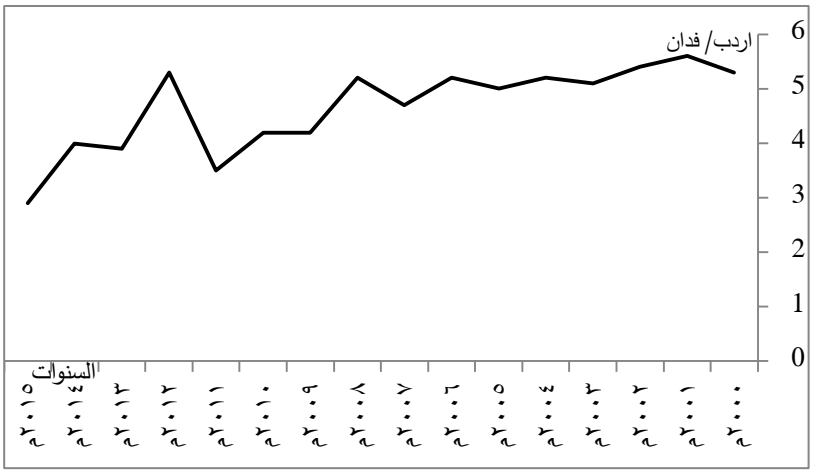

المصدر: جدول رقم (3–1)

3–3 الوضع الراهن لمعاصر بذرة القطن في مصر[1]

تمتلك الشركة القابضة للصناعات الغذائية، وهي أحدى الشركات القابضة التابعة لقطاع الأعمال، وتتبع وزارة التموين والتجارة الداخلية، عدد (12) معصرة للزيوت، والجدول رقم (3–2) يوضح عدد معاصر القطاع الخاص واماكن تواجدها.

الجدول رقم (3–2) عدد معاصر زيت بذرة القطن (القطاع الخاص)
واماكن تواجدها

الموقع	العدد
محافظة الغربية	11+ 1 متوقفة
محافظة المنوفية	6
محافظة كفر الشيخ	4
محافظة الشرقية	3
بمحافظة الدقهلية	2+ 2 متوقفة
محافظة الاسماعيلية	1
محافظة البحيرة	2
محافظة السويس	1
محافظة بنى سويف	1
محافظة القاهرة	2
محافظة الفيوم	2
محافظة الاسكندرية	2

المصدر: الانترنت: موقع ويكيبيديا، وموقع www. Food. industries

[1] الانترنت: موقع ويكيبيديا، وموقع www. Food. industries

3-4 معوقات تصنيع بذرة القطـن في مصـر

تواجه صناعة زيت بذرة القطن العديد من التحديات والمعوقات التي بدأت مع تدهور زراعة القطن في مصر، وبالتالي انخفاض الانتاج من البذرة، فضلا عن ما تواجه هذه الصناعة من مشاكل فنية وادارية، تتمثل فيما يلى:

- انخفاض أنتاج وانتاجية بذرة القطن، نتيجة لتراجع المساحات المنزرعة من القطن.
- تقادم وعدم تحديث الآلات والمعدات بمصانع تكرير بذرة القطن خلال فترة طويلة.
- ارتفاع تكلفة الانتاجية لزيت بذرة القطن، نظراً لارتفاع مدخلات التصنيع، ومستلزمات الإنتاج.
- ضعف كفاءة العاملين بمصانع استخلاص زيت بذرة القطن في استخدام الطرق والأساليب الحديثة في الإنتاج.
- ضعف القدرة التمويلية لمصانع استخلاص زيت بذرة القطن.
- عدم وجود استراتيجية واضحة محددة المعالم والتوقيت لتطوير شركات استخلاص زيت بذرة القطن.

الفصل الرابع
صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في مصر

4-1 مقدمة

تحتل صناعة الغزل والمنسوجات القطنية* أهمية خاصة في الاقتصاد المصري، كما انها من اقدم الصناعات الممتدة عبر التاريخ وحتى الوقت الراهن، بالإضافة لكونها من الصناعات كثيفة العمالة سواء على المستوى التجاري الداخلي، او الخارجي، او على المستوى الصناعي للقطن ومنتجاته من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، في كل من القطاعين العام والخاص، كما انها تعتبر من الصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزات نسبية وتنافسية جيدة نتيجة توافر الامكانات والمقومات الداعمة لها من مواد خام وعمالة، علاوة على تكاملها بدءا من حلج وكبس القطن الى الغزل والنسيج، والتبييض والطباعة والتجهيز، والملابس الجاهزة، مما يجعلها تندرج ضمن الصناعات العنقودية ذات العلاقات الامامية والخلفية[1]، فضلا عن ارتباطها راسيا وافقيا بكثير من الصناعات الاخرى، لذا فصناعة الغزل والنسيج مراحل يرتبط بعضها، ويؤثر بعضها على بعض.

هذا وتساهم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية بنحو 3٪ من الناتج المحلى الإجمالي، و تأتى في المرتبة الثانية بعد صناعة الأغذية على مستوى القطاع الصناعي، اذ يبلغ حجم الاستثمارات فيها حوالى 50 مليار جنيه سنويا، ويعمل فيها حوالى 25٪ من القوى العاملة، ويصل قيمة صادراتها الى نحو 7 مليار جنيه[2] تمثل نحو 15٪ من الصادرات المصرية غير البترولية، وتشكل مساهمتها كقطاع في الناتج الصناعي الإجمالي حوالى26.4٪، ورغم كل ذلك فقد تراجعت تلك الصناعة في الفترات الاخيرة نتيجة العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

ويستعرض هذا الفصل اوضاع صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في مصر تاريخياً، وفي الوقت الراهن، وكذلك الظروف التي احاطت بتطورها، والتعرف على أسباب تراجعها، في محاولة لتعرف على المتطلبات اللازمة من اجل النهوض والارتقاء بها مرة أخرى.

---

[1] تعرف صناعة الغزل المنسوجات القطنية على أنها الصناعة التي تقوم على تصنيع الأقمشة القطنية من خلال أربع محاور صناعية تتكامل مع بعضها البعض، الا ان لكل منها ما يميزها وتتمثل في: صناعة الغزل، وصناعة النسج، وصناعة الاقمشة، وصناعة الملابس الجاهزة، وهى من الصناعات التي تتميز بتكاملها الرأسي وخاصة في مصر نظراً لأنها الوحيدة من نوعها في منطقة الشرق الاوسط التي تنفذ عمليات الانتاج بمراحلها الكاملة داخل نفس البلد، بدءاً من حلج القطن ثم الغزل والنسيج والتبييض والطباعة والتجهيز وحتى الوصول للملابس الجاهزة.

[2] بنك التنمية والعمال المصري، ادارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، دراسة عن سوق صناعة غزول القطن في مصر.

2-4 التطور التاريخي لصناعة الغزل والمنسوجات القطنية في مصر

بدأت صناعة المنسوجات في مصر منذ عهد الفراعنة عندما كان الكتان هو المصدر الرئيسي لتلك الصناعة، ثم ظهرت زراعة القطن في الهند، وانتقلت الى الدول الأوروبية، والدول العربية، ومنها الى مصر في العهد الإسلامي، فكان القطن هو المصدر الأساسي للخيوط المستعملة في صناعة الغزول والملابس، وقد قام محمد على بالاهتمام بزراعته باعتبارها المحصول الاول والرئيسي منذ توليه الحكم واعتبر نفسه هو المالك، والبائع الرئيسي للمحصول، وكانت ايرادات المحصول يذهب جزء منها لتسليح الجيش المصري والباقي للدولة العثمانية آنذاك.

في عام 1899م تم انشاء أول مصنع للغزل والنسيج في مصر (الشركة الأهلية للغزل والنسيج بمحرم بك في الإسكندرية)، وخلال الفترة (1927ـ1930م) أصبحت مصر تمتلك أول منظومة وطنية لصناعة الغزل والنسيج على أسس وطنية، حيث قام بنك مصر بإنشاء مجموعة من الشركات أهمها (مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى)، والتي تبعها مجموعة أخرى من الشركات التي تخصصت في انتاج المنسوجات القطنية، وفي عام 1949م، وبعد الحرب العالمية الثانية تحولت مصر من دولة مستوردة للغزول الى دولة مصدرة لها، وقد مرت صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في مصر بعدة مراحل تمثلت فيما يلى:

- شهدت الفترة الممتدة من الخمسينات والسبعينات من القرن الماضي ازدهار لصناعة الغزل والمنسوجات القطنية في مصر، ففي فترة الخمسينات تم تأميم معظم الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم، كما تم دمج الوحدات الصغيرة مع تلك الشركات التي اصبحت فيما بعد شركات للقطاع العام، وتم خلال الفترة إعادة تأهيل وتطوير تلك الشركات للاستفادة من القطن المصري وتوفير الكساء للشعب بأسعار زهيدة وانتاج الأقمشة النمطية، كما شهدت الفترة أيضاً توقيع مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات التي سمحت بتصدير الأنسجة القطنية المصرية للاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية.

- في عام 1975م تم إنشاء المجلس الأعلى لقطاع الغزل والنسيج والملابس برئاسة وزير الصناعة، تلاه إنشاء الأمانة الفنية لقطاع الغزل والنسيج، ثم إنشاء هيئة القطاع العام لغزل والنسيج والملابس والتي تولت الاشراف الكامل على شركات القطاع العام التي بلغ عددها حوالى (31) شركة، وخلال الفترة (الخمسينات الى السبعينات)، ارتفع استهلاك المغازل (8.3) مرة عما كانت عليه الفترة الماضية، بما يعنى ان القطن في هذه المرحلة كان يساهم بشكل حقيقي في الاقتصاد القومي، اذ يصدر منه نحو70٪، بينما يصنع منه نسبة 30٪ الباقية.

- مع بداية الثمانينات بدأت تظهر تحولات جديدة في السوق العالمي للقطن حيث زاد الاتجاه نحو اضافة الالياف التركيبية كالبوليستر، والاكريلك، والنايلون، والبولي بروبلين، في صناعة الغزل والمنسوجات القطنية، مما ادى لانخفاض الطلب العالمي على الاقطان بصفة عامة، كما ظهرت "ثورة الكاجوال" وزاد التوجه نحو استخدام الخيوط والمنسوجات السميكة من خلال استخدام الاقطان قصيرة التيلة الاكثر ملائمة لتلك الغزول والمنسوجات، والارخص سعراً، وواكب ذلك تغيرات تكنولوجية في صناعة الآلات التي يمكنها انتاج تلك الغزول والتعامل معها.

- ادى ذلك الى انخفاض الطلب على القطن المصري طويل التيلة في الاسواق العالمية فانخفضت الصادرات المصرية منه بنحو 36.3٪ مما كان له اثر سلبى على زراعة القطن في السنوات التالية، والتي شهدت انخفاضاً ملحوظا في المساحات المنزرعة منه•، وقد زاد من حجم هذا الأثر عدم دراية السوق المصري بالتطورات الحادثة في الاسواق العالمية، مع استمرار زيادة استخدام المغازل للقطن طويل التيلة في الصناعة، وارتفاع حجم المخزون ليصل الى (1.6) مليون قنطار سنوياً[1].

- تعتبر فترة التسعينات هي فترة التدهور لصناعة الغزل والنسيج القائمة على القطن المصري، حيث تم تحرير زراعة وتجارة القطن اعتبارا من عام 1995/1994م فارتفعت اسعار القطن المورد للمغازل المصرية من(350) جنيه للقنطار في ذلك العام الى ان بلغت (900) جنيه/ للقنطار عام 2006/2005م، الامر الذى ادى الى انخفاض استهلاك المغازل من القطن المصري طويل التيلة بحوالي 74٪ من طاقتها، علاوة على الانخفاض المستمر في حجم الصادرات منه للأسواق العالمية.

- ايضا واكب تحرير تجارة القطن تحويل تبعية شركات القطاع العام الى وزارة قطاع الأعمال العام، وتم توزيعها على ثلاث شركات قابضة طبقاً للقرار رقم 240 لسنة 1991م حتى عام م1995م، حيث تم خصخصة شركات قطاع الأعمال في منتصف عام 2000م، وتم إدراج جميع تلك الشركات بما فيها شركات حليج، وتجارة الأقطان تحت مسمى واحد وهو الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

- لم يوكب سياسة تحرير القطن وخصخصة الشركات العاملة به أي تطوير للسياسة التكنولوجية التي تعمل في اطارها تلك الشركات، فلم يتم تحديث الماكينات والمعدات، كما لم تطرأ أي تغييرات على

• راجع الفصل الاول من البحث.

[1] مختار خطاب (دكتور) ازمة كل من القطن وصناعة الغزل والنسيج المصرية ، مرجع سابق.

مكونات الصناعة نفسها لتواكب الاتجاهات الحديثة في الصناعة العالمية، التي أدت الى التحول من استخدام الاقطان طويلة التيلة الى الأقطان قصيرة التيلة في صناعة الملابس، فمثلاً تبين أن 98٪ من انتاج صناعة الغزل والنسيج في العالم تنتج خيوط من نمرة 1 الى نمرة 40 إنجليزي* تستخدم في الانتاج الأقطان متوسطة وقصيرة التيلة، و2٪ فقط من الانتاج العالمي ينتج خيوط فوق نمرة 40 إنجليزي حيث يدخل القطن المصري ضمن فئة ال2٪ متنافساً مع الأقطان الأمريكية الطويلة والطويلة الممتازة (البيما)، والأقطان المماثلة من السودان والهند واسرائيل.

- من ناحية أخرى لا يتعدى ما تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية من الاقطان طويلة التيلة في الانتاج اكثر من 0.12٪ من إجمالي الانتاج منها، والباقي أقطان متوسطة وقصيرة التيلة، وفي الصين نحو 3.17٪، وفى الهند نحو3.6٪، بينما بلغت هذه النسبة في مصر حوالى 40.6٪ عام 2011م في شركات القطاع العام، وهي نسبة مرتفعة جدا مما يمثل خسائر كبيرة للقطاع العام، وتجدر الاشارة الى أن المنتجات التي يستخدم فيها القطن المصري تنتجها المغازل العالمية من أقطان متوسطة وقصيرة التيلة، تعادل تكلفة الاقطان المستخدمة فيها حوالى60٪ من تكلفة القطن المصري[1].

- تسببت عقود البيع المتساهلة مع المستثمرين العرب والاجانب التي قامت بها الحكومة في اطار سياسة الخصخصة، الى تفاقم ازمات شركات النسيج والغزل بعد دخول تلك الشركات في ازمات ديون نتيجة الخسائر المستمرة التي تحققها، وعدم القدرة على دفع رواتب العاملين فيها، وهروب المستثمرين العرب والاجانب للخارج، كما زادت المطالبات من قبل المسؤولين عن تلك الشركات للدولة بضرورة توفير السيولة المالية لشركات صناعة الغزل والنسيج لتتمكن من شراء الخامات وصرف اجور العمال بها، و في اطار ذلك قامت الحكومة بتقديم مساعدات لمنتجي الاقطان، الا أنه تم استخدامها في استيراد الاقطان قصيرة التيلة من الخارج ولم يتم استخدامها في تطوير المغازل المحلية [2]. ويوضح الجدول رقم (4-1) حجم الخسائر التي منيت بها شركات الغزل والنسيج المستخدمة للقطن المصري خلال الفترة الممتدة من التسعينات وحتى عام 2015م.

---

* ملحق رقم (6)

[1] مختار خطاب (دكتور)، ازمة كل من القطن وصناعة الغزل والنسيج المصرية، مرجع سابق، ص112.

[2] وجدى هندي، القطن المصري ونظرة الى المستقبل، المؤتمر السادس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين، رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة في مصر، مرجع سابق.

جدول رقم (4-1) تطور خسائر منشآت الغزل والنسيج
التابعة لقطاع الأعمال العام المستخدمة
للقطن المصري في سنوات مختارة

السنوات	الخسائر بالمليون جنيه
1990/1989م	54
1995/1994م	672
2005/2004م	1682
2009/2008م	2050
2014/2013م	2341
2015/2014م	2704

المصدر: مختار خطاب. ازمة كل من القطن وصناعة الغزل والنسيج المصرية. مرجع سابق

.

4-3 الوضع الراهن لصناعة الغزل والمنسوجات القطنية في مصر

تتضمن الصناعات النسيجية في الوقت الراهن اربعة قطاعات رئيسة هي[1] : قطاع الغزل وقطاع النسيج والتجهيز، وقطاع التريكو والمشغولات الوبرية، وقطاع الملابس الجاهزة، وتتوزع الطاقات الانتاجية لهذه القطاعات ما بين قطاع الأعمال العام، والخاص، والاستثماري، ويبلغ عدد شركات قطاع الاعمال العام (33) شركة تابعة لأحكام القانون 203 لسنة 1991م، بالإضافة الى (4) شركات مشتركة خاضعة للقانون 159، كما تعمل (9) شركات في مجال تجارة وتصدير وحلج وكبس القطن، و(21) شركة تعمل في صناعة الغزل والنسيج، بينما تعمل شركة واحدة في مجال صناعة معدات الغزل بالإضافة لشركتان متوقفتان عن العمل.

هذا ويسيطر القطاع الخاص، والاستثماري على الانتاج في صناعة الغزل والنسيج، خاصة في مجال انتاج الملابس الجاهزة، اذ يبلغ عدد الشركات العاملة في مجال الغزل والنسيج حوالي 1,15 الف شركة منها 58,52 شركة تعمل في مجال انتاج الملابس الجاهزة، بالإضافة لعدد كبير من الورش متفاوتة الحجم وغير المسجلة، وتتركز النسبة العظمى من مصانع الغزل والنسيج في القاهرة، والقليوبية، والاسكندرية، والغربية، والجيزة، وسيتناول الجزء التالي اوضاع صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في مصر، ومعوقاتها، والحلول الممكنة لهذه المعوقات.

[1] بنك التنمية والعمال المصري، ادارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي ، دراسة عن سوق صناعة غزول القطن في مصر ،مرجع سابق.

4-3-1 دور صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في الصناعات التحويلية

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (4-2) الى تراجع معدلات مساهمة صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في انتاج الصناعات التحويلية من نحو 7,4٪ كمتوسط للفترة (2000-2004م) الى نحو 2,1 ٪ كمتوسط للفترة (2010-2014م)، ثم ارتفعت تلك النسبة لتصل الى نحو 5,4٪ كمتوسط للفترة من (2015-2017م) وهي الفترة التي شهدت صدور القرارات الخاصة بالإنتاج والمساحات المستهدفة من القطن، ايضا انخفضت مساهمة صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية لتصل الى نحو 1.1٪ كمتوسط للفترة (2010-2014م)، مقابل نحو 4,4٪ كمتوسط للفترة الأولى (2000-2004م) ثم ارتفعت الى نحو 3.3٪ كمتوسط للفترة (2015-2017م).

جدول رقم (4-2) مساهمة صناعة الغزول والمنسوجات القطنية في الانتاج والقيمة المضافة للصناعات التحويلية بالمليار جنيه خلال الفترة من(2000- 2017م)

متوسط الفترات	الانتاج			القيمة المضافة		
	الصناعات التحويلية	صناعة النسيج	٪ النسيج من التحويلية	الصناعات التحويلية	صناعة النسيج	٪ النسيج من التحويلية
2000-2004م	837.86	6228.4	7,4	90.024	3965	4,4
2005-2009م	390806	11464	2,9	193623	3973	2,05
2010-2014م	647554	14245	2,1	359138	4172	1,1
2015-2017م	298.471	16179	5,4	1263535	3868	3,0

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الانتاج الصناعي للقطاع العام/الخاص، سنوات الفترة.

4-3-2 أعداد المنشآت والعاملين في صناعة الغزل والمنسوجات القطنية.

تشير البيانات الى تراجع أعداد المنشآت العاملة في تلك الصناعة من 895 منشأة كمتوسط للفترة الأولى (2000-2004م) الى390 منشأة كمتوسط للفترة (2015-2017م) و ترتفع نسبة الانخفاض في منشآت القطاع العام عن القطاع الخاص حيث تبلغ 63.9٪ في القطاع العام مقارنة ب55,7٪ في القطاع الخاص، ويفسر هذا المؤشر ضعف جاذبية تلك الصناعة للاستثمارات وعدم قدرتها على المنافسة والاستمرار في ظل تغيرات السوق، ويؤكد ذلك ايضا تراجع أعداد العاملين في تلك الصناعة من 166 الف عامل خلال كمتوسط للفترة ألأولى (2000-2005م) الى 112 ألف عامل كمتوسط للفترة الرابعة بنسبة تناقص بلغت نحو 32,5٪ ويرتفع معدل التناقص في عدد العاملين في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص وهو ما يفسر معاناة اصحاب المنشآت ليس فقط من إيجاد العمالة المدربة والماهرة، بل

ايضا من الحصول على العمالة من الشباب بمختف المهارات والخبرات، ويفسر ذلك عزوف العمال عن العمل بتلك الصناعة حيث أشارت احدى الدراسات[1] إلى أن اسباب عزوف الشباب عن العمل بصناعة الغزل والنسيج قد يرجع الى:

- توطن الصناعة في أماكن بعيدة عن أماكن تركز السكان أو في محافظات معينة وخاصة المصانع المنشأة حديثاً بالمدن الصناعية وهو ما يمثل صعوبة في الانتقال للعمل.
- نقص الأجور وعدم تناسبها مع الارتفاعات في تكاليف المعيشة.
- نقص التدريب والتأهيل للعاملين وخاصة مع صناعة تتطلب استمرارية تدريب وتأهيل العامل على كل ما هو جديد وجعله على علم باستخدامات التكنولوجيا والتغيرات المختلفة في هذا المجال. وتقوم منشآت القطاع الخاص بدور كبير في تدريب وتأهيل العمالة لديها بشكل كبير بالمقارنة بمنشآت القطاع العام.

جدول رقم (4-3) تطور عدد المنشآت العاملة في صناعة الغزل والمنسوجات القطنية والعاملين بها خلال الفترة من(2000-2017م)

متوسط الفترات	أعداد المنشآت العاملة			أعداد العمال بالألف عامل		
	القطاع العام	القطاع خاص	الإجمالي	قطاع العام	القطاع الخاص	الإجمالي
2000-2004م	83	812	895	80	86.0	166
2005-2009م	46	680	726	78	81.0	159
2010-2012م	28	471	499	58.0	80.0	138
2015-2017م	30	360	390	55.0	57.0	112

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الصناعي لمنشآت قطاع الأعمال العام، سنوات مختلفة .

هذا وقد أشار حوالى 86.9٪ من أصحاب الأعمال بأن منشآتهم قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية ومن بين هؤلاء الذين تأثروا بالأزمة أشار حوالى 49.3٪ منهم الى أن مستوى تأثير الأزمة المالية على منشآتهم كان قوياً، والجدير بالذكر ان احد اسباب تراجع عدد المنشآت بالقطاع العام هو الخسائر المتتالية التي تحققها تلك الشركات نتيجة اعتمادها الى حد كبير على القطن طويل التيلة فقط في الانتاج، في حين ان المنتجات التي يستخدم فيها القطن المصري اصبحت تنتجها المغازل العالمية مما يعنى عدم قدرة تلك المغازل على المنافسة بسبب تقادمها.

[1] محمد عبد الغنى رمضان، صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب، مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مايو 2012م، صص4-8

4-3-3 الطاقة الانتاجية في قطاع الغزل والمنسوجات القطنية

يشير الجدول رقم (4-4) الى تذبذب قيمة الطاقة الانتاج الفعلية من الغزول والمنسوجات القطنية زادت من نحو حيث من 8.7 مليار جنيه كمتوسط للفترة (2000-2004م) مثلت نحو 83٪ من إجمالي قيمة الطاقة الانتاجية المتاحة لها والبالغة نحو 10.4 مليار جنيه، ايضا فقد بلغت الطاقة العاطلة 1.8 مليار جنيه مثلت نحو 17٪ من قيمة الطاقة الانتاجية المتاحة كمتوسط لنفس الفترة، اما في الفترة (2015-2017م) فقد شهدت الطاقة الانتاجية المستغلة او الفعلية ارتفاعا كبيرا لتصل الى 23.1 مليار جنيه مثلت نحو 84.3٪ من إجمالي قيمة الطاقة الانتاجية المتاحة خلال تلك الفترة في مقابل 18.5٪ طاقة عاطلة، ومن ثم فان الطاقة العاطلة تراوحت بين 16.9٪ كحد ادنى و23٪ كحد اقصى خلال الفترة من (2000-2017م)، وتنخفض قيمة الطاقة العاطلة بالنسبة للطاقة المتاحة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام على مستوى فترات الدراسة، حيث يرجع الانخفاض في الطاقة العاطلة الى نقص الخامات، و نقص وتغيب العمال، ونقص قطع الغيار، وتقادم وتهالك الآلات والماكينات، وصعوبة التمويل، والتسويق، وغيرها من العوامل[1].

جدول (4-4) متوسط الطاقة الانتاجية الفعلية والعاطلة في قطاع الغزل والمنسوجات القطنية بالمليون جنيه خلال الفترة (2000ـ2017م)

السنوات	قيمة الطاقة الانتاجية	الطاقة المستغلة		الطاقة العاطلة		قطاع عام		قطاع خاص	
		القيمة	٪	القيمة	٪	مستغل	عاطلة	مستغلة	عاطلة
2000-2004م	10493	8715.0	83.0	1778	16.9	3961	972	5715	806
2005-2009م	9954.8	8002.7	76.3	1951	19.6	2617	1185	8142	1527
2010-2014م	16500.7	12630.0	77.0	3780	23.0	2439	1912	10189	1961
2015-2017م	27377	23095.0	84.3	4282	18.5	1317	1717	21778	2565

المصدر : جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الفعلي والطاقة العاطلة والمخزون من الانتاج التام للأنشطة الصناعية بمنشآت القطاع العام/ الخاص، أعداد مختلفة.

4-4 موقف مصر من السوق العالمي لمنتجات الغزل والنسيج

تتسم صناعة الغزل والنسيج على المستوى العالمي بالعديد من السمات التي تميزها عن أي صناعة اخرى ويتمثل ذلك ما يلى:

- الانتشار الجغرافي الواسع على مستوى العالم.
- التفاوت النسبي في مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج بين دول العالم.

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الانتاج الفعلي، والطاقة العاطلة، والمخزون من الانتاج التام الانشطة الصناعية بمنشآت القطاع الاعمال العام، عدد ديسمبر 2017م.

- التنوع في الطلب عليها من حيث حجم الطلب وطبيعة ومواصفات المنتجات، مما يقلل من مخاطر التسويق الدولي لتلك الصناعة.
- المساهمة الضئيلة لمصر في الصادرات العالمية من هذه الصناعة حيث لا تتعدى نسبة المساهمة 2٪ بالرغم من الميزة التنافسية التي تتمتع بها مصر في هذا المجال كما سبق القول.

هذا ويتبين من الجدول رقم (4-5) ان الصين تحتل المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للمنسوجات مما يعنى صعوبة منافسة مصر، كما ان الانتاج الكبير، ورخص العمالة الصينية، وتوافر المادة الخام بالإضافة لانخفاض أسعار الطاقة يزيد من قدرة الصين على النجاح، وتصدر الالم في تلك الصناعة.

جدول رقم (4-5) أهم الدول المصدرة والمستوردة لمنتجات الغزل والنسيج عالمياً كمتوسط الفترة (2011- 2017م)

أهم الدول المصدرة		أهم الدول المستوردة	
الدولة	٪ من الصادرات العالمية	الدولة	٪ من الواردات العالمية
الصين	32.9	أمريكا	13.6
الهند	4.9	المانيا	6.4
المانيا	4.3	الصين	5.4
مصر	2	مصر	0.04

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، المجموعة الاقتصادية، سياسات واليات النهوض بصناعة الغزل والنسيج في ظل الثورة الصناعية الرابعة، يوليو 2018م.

وعلى الرغم من ذلك فان هناك فرص كبيرة لزيادة الصادرات المصرية الى الاسواق العالمية وخاصة من خلال ما تتيحه بعض الاتفاقيات العالمية مثل اتفاقية الكويز، المبرمة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية، واسرائيل في ديسمبر عام 2004م، والتي دخلت حيز التنفيذ في مطلع عام 2005م وتنص على السماح للمنتجات المصرية بالدخول للأسواق الامريكية دون جمارك، بشرط ان يكون المكون الإسرائيلي من المواد الخام الداخلة في صناعة هذه المنتجات تمثل 11.5٪، ثم وانخفضت النسبة الى 10.5٪ عام 2007م، بالإضافة الى الشركات الواقعة داخل تلك المناطق تعفي من الضرائب عند النفاذ لأسواق الولايات المتحدة الامريكية، وذلك بشرط استيفاء للنسبة المقررة من المدخلات الاسرائيلية

هذا وقد بدأت المناطق الصناعية المؤهلة **(QIZ)** في اوائل 2005م بعدد 7 مواقع صناعية محددة في مصر بواقع (397) شركة صناعية في هذه المواقع السبعة ثم توسعت سريعاً لتشمل اكثر

من (15) منطقة صناعية محددة حالياً بحوالي 700 شركة مؤهلة[1]، وتشير بيانات جدول (4-6) الى الاثار الايجابية لهذه الاتفاقية على الصادرات المصرية من النسيج، حيث مكن هذا الاتفاق مصر من زيادة صادراتها من الملابس الجاهزة والمنسوجات للولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة (2005-2018م)، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة الامريكية حوالى (9) مليار دولار خلال نفس الفترة.

جدول رقم (4-6) صادرات وواردات المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)
خلال بعض سنوات الفترة من (2005 ـ 2017م)

بالمليون دولار

السنوات	صادرات الملابس الجاهزة	الواردات
2005م	288.3	36
2008م	743.7	78.6
2011م	924.1	97.5
2014م	816.7	89.1
2018م	900	104

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة ، قطاع الاتفاقات التجارية.

4-5 التجارة الخارجية المصرية من منتجات الغزل والمنسوجات القطنية

بالرغم من تمتع منتجات الغزل والنسيج المصرية المصنوعة من القطن المصري بسمعة عالمية طيبة وميزات نسبية عالية في كثير من الاسواق الدولية، الا ان صادراتها لا تزال دون الوضع المأمول بالمقارنة بالواردات، خاصة في ظل المنافسة الشديدة من الدول ألأخرى التي تتمتع بمزايا تكنولوجية تحقق لها مزايا الجودة والحجم الكبير في الانتاج، وتشير بيانات الجدول رقم (4-7) الى الميزان التجاري السلعي للقطن، ومنتجات الغزل والمنسوجات القطنية في مصر عام2018/2017م، حيث تبين ان قيمة الواردات من القطن الخام بلغت في نفس العام نحو 176,9 مليون دولار مقابل 92,1 مليون دولار صادرات بقيمة عجز بلغ نحو 84,4 مليون دولار.

كما بلغت الواردات من خيوط القطن حوالى 359,7 مليون دولار مقابل 254,4 مليون دولار صادرات بعجز نحو 105,3 مليون دولار، ايضا ارتفعت الواردات من المنسوجات القطنية بالنسبة للصادرات منها لتبلغ 531,4 مقابل 363,3 مليون دولار لكل على الترتيب بعجز بلغ نحو 167,7 مليون دولار، كما كذلك بلغت قيمة الواردات من الالبسة وتوابعها حوالى 462,9 مليون دولار مقابل

[1] http://www.qizegypt.gov.eg/About_QIZ.aspx

صادرات بقيمة 366,2 مليون دولار بعجز بلغ نحو 96,7 مليون دولار، ونتيجة لارتفاع الصادرات عن قيمة الواردات من المواد النسيجية (سجاد واغطية وأرضيات) حقق الميزان فائضا بلغ نحو 131,5مليون دولار، واجمالا لهذا حقق الميزان السلعي للقطن ومنتجات الغزل والنسيج عجزاً قدر بنحو 1020,5 مليون دولار خلال العام 2017/ 2018م.

جدول رقم (4-7) الميزان السلعي لمنتجات الغزل المنسوجات القطنية عام 2018/2017م

القيمة بالمليون دولار

البيان	الصادرات	الواردات	الفائض
قطن خام	92.1	176.9	84.8-
خيوط القطن	254.4	359.7	105.3-
منسوجات قطنية	363.7	531.4	167.7-
البسة وتوابع البسة	366.2	462.9	96.7-
سجاد واغطية وأرضيات من المواد النسيجية	191.5	60.0	131.5
ألياف تركيبية اصطناعية	107.9	805.2	697.3-
إجمالي الميزان السلعي	1375.6	2396.1	1020.5

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد 266. ديسمبر 2018م.

4-6 مساهمة منتجات الغزل والنسيج في الصادرات المصرية

تساهم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في مصر بنحو 7.2٪ من إجمالي الصادرات المصرية وذلك كمتوسط للفترة من (2011ــ2017م)، وتمثل تلك الصادرات 2٪ فقط من السوق العالمي للغزل والنسيج، وتمثل أهم الأسواق المستوعبة للصادرات المصرية من الغزل والنسيج الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، وايطاليا، وألمانيا، بينما تعتبر الصين، والهند من أهم الدول المنافسة لمصر في هذا المجال .

جدول رقم (4-8) أهم الأسواق الخارجية للصادرات المصرية من منتجات الغزل والمنسوجات القطنية كمتوسط للفترة (2011-2017م)

الدولة	٪ الحصة من الصادرات	٪ النصيب السوقي لمصر داخل الدولة	اهم الدول المنافسة لمصر
الولايات المتحدة الامريكية	25	0.01	الصين ـ الهند
تركيا	16	3.0	الصين ـ الهند
ايطاليا	12	1.3	الصين ـ اسبانيا
المانيا	5	1.4	الصين ـ الهند

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، المجموعة الاقتصادية، سياسات واليات النهوض بصناعة الغزل والنسيج في ظل الثورة الصناعية الرابعة، يوليو 2018م.

4-7 المعوقات التي تواجه صناعة الغزل والنسيج في مصر

تعانى صناعة الغزل والنسيج من تراجع في مكانتها الانتاجية والتصديرية بسبب المعوقات والمشكلات التي تواجهها و التي تتمثل فيما يلى:

4-7-1 معوقات متعلقة بإنتاج القطن

- ارتفاع اسعار القطن نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج، وخاصة تكاليف عنصر العمل في مراحل زراعة وجنى القطن الذى يتم يدياً، علاوة على ارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج، ويزداد الأمر تفاقماً مع ارتفاع أسعار صرف الجنيه المصري، وارتفاع إيجار الأرض الزراعية، هذا بالإضافة الى عزوف المزارعين عن زراعته نتيجة الاتجاه للزراعات الاكثر ربحية للمزارع مما ادى لانخفاض المساحات المنزرعة منه.
- الممارسات السيئة التي تتم على القطن حيث لا يترك الوقت الكافي للقطن ليجف قبل الجنى، ومن ثم يتم جنيه بنسبة رطوبة عالية، بالإضافة الى وارتفاع نسب التلوث بالشوائب، والشعيرات والمواد الغريبة التي تؤدى الى ظهور العيوب اثناء التصنيع، وتؤدى الى اعطال الماكينات وبالتالي انخفاض جودة المنتج المخصص التصنيع، وضعف قدرته على المنافسة في الاسواق العالمية.
- من ناحية أخرى يؤدى تأخير ميعاد الزراعة الى خفض فترة النمو الخضري على حساب النمو الثمري، مما يؤثر على حجم اللوزة ودرجة التفتيح ويقلل من الانتاجية ويخفض من صفات الجودة.

4-7-2 معوقات مرتبطة بالسياسات الحكومية الخاصة بالقطن

- ادت السياسات الخاصة بتحرير القطن الى عدم استقرار سوق القطن وعدم الوضوح والشفافية للمتعاملين في السوق الداخلي والخارجي، سواء بالنسبة لسعر الضمان أو الأسعار العالمية، وتعدد الوسطاء والسماسرة، وصعوبة حصول المنتجين على حقوقهم بعد تسليم القطن نتيجة اختلاف جهات التمويل، وقد ساهم ذلك كله في عزوف المزارعين عن الزراعة ومن ثم انخفاض المساحات المنزرعة من القطن طويل التيلة، والاعتماد على القطن المستورد قصير التيلة.
- عدم التنسيق بين السياسة الزراعية والصناعية (يوفر القطن المصري 15٪ فقط من احتياجات الصناعة المحلية)، التي تسعى لاستيراد باقي مستلزماتها من الخارج عبر استيراد القطن الشعر الأمريكي في الخارج.
- ارتفاع أسعار القطن المصري بما يفوق قدرة المغازل المحلية، لذلك تم استبداله بالأقطان المستوردة الرخيصة لاستيفاء الطلب المحلى حيث انخفض حجم استهلاك المغازل المحلية من الاقطان المصرية، نتيجة قلة الطلب على الغزول الرفيعة والاقمشة والملابس الراقية بسبب الازمة المالية العالمية، مما ادى الى توقف العديد من شركات حلج الاقطان، وفي هذا السياق أشار تقرير لغرفة الصناعات النسجية باتحاد الصناعات الى ارتفاع تكلفة كيلو الغزل من (2.3) دولار الى (4.4) دولار، كما أكد التقرير على أن مصانع الغزل مهددة بخسائر كبيرة خاصة وانها مرتبطة بعقود تصديرية طويلة الأجل فضلاً عن عقود داخلية مع الوزارات والهيئات.
- الدعم الحكومي المقدم للمغازل المحلية المستوردة للأقطان يبلغ (225) مليون جنيه على الغزول والاقمشة المصنعة من الأقطان قصيرة التيلة أدى الى عزوف المغازل المحلية عن استخدام القطن المصري طويل التيلة.
- سياسة التوظيف التي أدت الى زيادة عدد العاملين غير الماهرين بتلك الصناعة بشكل غير اقتصادي.

4-7-3 مشاكل فنية

- تفضيل المغازل المحلية استيراد الاقطان قصيرة التيلة لانخفاض اسعارها بالمقارنة بالأسعار المحلية مما أدى لزيادة المعروض المحلى وتزايد تكاليف تخزينه في بعض المواسم، ومن ثم تناقص المساحات المنزرعة منه.
- عدم إعطاء أهمية للقطن طويل التيلة واهدار قيمته في انتاج غزول سميكة ومتوسطة غير قادرة على منافسة الغزول الاجنبية المماثلة الصنع من اقطان اقل سعرا.

4-7-4 مشاكل متعلقة بتكنولوجيا الانتاج في قطاع الغزل والنسيج

- تخلف المستوى التكنولوجي لمصانع الغزل والنسيج، وخاصة في قطاع الاعمال العام نتيجة تقادم الآلات والمعدات المستخدمة، وعدم توافر قطع الغيار، وغياب اعمال الصيانة، وضعف مستوى العمالة وعدم قدرتها على التعامل مع التكنولوجيات المتقدمة، واتجاه العمالة المدربة للعمل بمصانع القطاع الخاص، مما كان له الاثر السيئ على صناعة النسيج بارتفاع تكلفة الانتاج وزيادة نسب الفاقد والانتاج المعيب.
- مشكلة خلط الاصناف من خلال عمليات الزراعة او الجنى او الحليج، حيث تؤثر تلك العملية على جودة الغزل واحداث الكثير من الاعطال اثناء مراحل التصنيع، وتجدر الاشارة الى ان هناك غرامة مفروضة من قبل الهيئة العامة للتحكيم قدرها 250 جنيه على القنطار الذى تثبت فيه الهيئة وجود خلط للأصناف متشابهة اللون وترجع عملية الخلط الى ضعف الرقابة على مصادر البذرة خاصة مع دخول القطاع الخاص الى هذا المجال.
- تغير انماط الاستهلاك العالمي من الاقطان طويلة التيلة، الى الاقطان متوسطة التيلة وقصيرة التيلة (الأصلح لإنتاج الملابس الكاجوال والحديثة)، مما اثر على اتجاه معظم مصانع التريكو والاقمشة المصدرة للخارج الى استيراد غزول اجنبية تتوافق مع تلك المنتجات.
- عدم كفاية وكفاءة الجهود المبذولة لنقل وتوطين التكنولوجيا الخاصة بتلك الصناعة، مما ساهم في انخفاض انتاجيته بالمقارنة بالدول المنافسة والمتقدمة تكنولوجياً في هذا المجال.

4-7-5 معوقات مرتبطة بالتجارة الخارجية

- ضعف قدرة الصناعة المصرية على المنافسة في الاسواق العالمية نظرا لقيام الدول المنافسة بدعم منتجي ومصنعي القطن، فالهند على سبيل المثال تدعم المصانع بحوالي 20٪ بمجرد دخول القطن مرحلة التصنيع، وتعامل مصانع الغزول بفوائد لا تزيد عن 4٪، بينما تبلغ قيمة الدعم في مصر 275 قرش لكل كيلو غزل، ويعتبر هذا مجزياً خاصة مع الزيادة في الاسعار العالمية.•
- ارتفاع أسعار الغزول بنسبة 100٪ نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج في مصر كارتفاع الفائدة البنكية والتي تعتبر من أعلى النسب في العالم إذ تبلغ 12٪ سنوياً مقابل 4ـ6٪ لدول أمريكا واليابان، و3ـ5٪ لدول جنوب شرق أسيا، وكذلك ارتفاع أسعار الطاقة، وتكلفة المرافق، وضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية، والتي تحد من قدرة المصانع على تحديث خطوط الانتاج، الجدير بالذكر ان خفض التعريفة الجمركية على الغزول القطنية (5٪) قد اثر بالسلب ايضا على الانتاج المحلى من الاقطان مما ساهم في اتجاه المصانع وتحولها لاستيراد الغزول المصنعة من الخارج بدلاً من الغزول

• راجع الجزء الخاص بدعم القطن في الفصل الخامس من الدراسة ص 96

المحلية نتيجة لانخفاض سعرها وارتفاع جودتها، مما ساهم في تزايد خسائر الصناعة وانخفاض الانتاج المحلى الفعلي وتزايد الطاقة العاطلة في المصانع.

- تفاقم مشكلة تهريب الأقمشة والمنسوجات والملابس، يعتبر تهريب الملابس والاقمشة الاجنبية للأسواق المصرية، دون ان تتحمل عبء سداد الجمارك او الرسوم، لتباع في الاسواق المصرية بالإضافة الى ان نظام السماح المؤقت الدروباك من اخطر وسائل التهريب الاقمشة والغزول المستوردة، حيث اشار رئيس غرفة الصناعات النسجية باتحاد الصناعات الى ارتفاع حجم التهريب في قطاع المنسوجات من 60 مليار جنيه قبل تحرير سعر الصرف الخير الى 100 مليار جنيه ، وهو ما يمثل مشكلة امام اصحاب المصانع والذين زادت شكواهم في السنوات الاخيرة من اغراق السوق المصري بالملابس الجاهزة الواردة من الصين وتركيا، والتي تتدنى نوعياتها وتندرج تحت مسمى الملابس الشعبية بدرجة اكبر من الملابس ذات المواصفات القطنية[1]. مما الحق الضرر بإنتاج المصانع المصرية، حتى وصل الامر لإفلاس الكثير منها، فالجدير بالذكر ايضا ان الواردات المصرية من المنتجات النسيجية من كل من الصين وتركيا فقط قد بلغت 63.3٪ في المتوسط من إجمالي واردات مصر من تلك المنتجات من دول العالم[2] عام2016/2015م، حيث ساهمت التخفيضات الجمركية التي تمت العامين 2007.2013م في تزايد الواردات من المنتجات النسيجية بشكل متزايد مما ساهم في تزايد العجز في الميزان التجاري لتلك المنتجات.

4-8 جهود تطوير صناعة الغزل والنسيج

قطاع الغزل والنسيج من القطاعات الهامة التي تسعى الدولة إلى تطويرها، واستغلال "سمعة" القطن المصري المعروفة عالميا، خاصة وان القطاع يحقق خسائر سنوية تقدر بحوالي (3) مليارات جنيه[3]، ومع عدم معنوية الاصلاح والتحسين، صعوبات تقليل الخسائر وفقا للوضع الحالي، لجأت الدولة إلى خطة لتطوير هذه الشركات والنهوض بها والتخلص من أعبائها من الديون، وبدأت في اتخاذ عدد من الاجراءات لتطوير القطاع، من خلال العمل على المحاور التالية:

---

[1] أحمد رشاد الشربيني (دكتور)، دور التدابير الحمائية في تدعيم قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر، المؤتمر الدولي السنوي للتصنيع والتنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي، مايو 2018 ، ص.254

[2] المرجع السابق .

[2] بوابة الاهرام الكترونية، 25-11-2018 .

4-8-1 دعم البنية الأساسية للصناعة

- انشاء سلسلة من المناطق النسيجية في المدن الصناعية بالاشتراك مع القطاع الخاص في مدن: العبور، والسادات، وبرج العرب، العاشر من رمضان، وبدر، وكفر الدوار، وغيرها، انطلاقا من توفر الطاقة، والعمالة، ومنح تسهيلات للمستثمرين من القطاع الخاص (اسعار الأراضي، الجمارك، الضرائب)، وذلك في اطار المبادرة التي تتبناها وزارة الصناعة والتجارة بعنوان "القطن من البذرة الى الكسوة " بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وكانت البداية تخصيص (مليون متر) مربع بمدينة بدر لصناعة الغزل والنسيج ، و(750) الف متر مربع في المحلة، وكفر الدوار.
- إنشاء المجلس الأعلى للصناعات النسيجية التابع لوزارة التجارة والصناعة، ويمثل في عضويته كل من: (المجالس التصديرية، الشركة القابضة للغزل والنسيج، ومجموعة من المتخصصين في تلك الصناعة).
- تقديم حوافز لتشجيع القطاع الخاص على انشاء مصانع للغزل والنسيج في المدن الجديدة علاوة على منح الدعم لمصدري الغزول تشجيعاً لزيادة الصادرات منها.
- اعادة هيكلة الشركات الحكومية العاملة في الغزل والنسيج، حيث يجرى تنفيذ خطة شاملة للنهوض بالشركات التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس تتمثل أهم محاورها فيما يلى:

  - دمج (23) شركة نسيج تابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة في (10) شركات فقط على مستوى الجمهورية، ودمج تخصصاتها، وزيادة الطاقة الإنتاجية للماكينات الجديدة إلى 280٪، حيث ان شركات منطقة الدلتا (معقل الصناعة) ستظل كما هي (شركات المحلة، والدقهلية ودمياط)، وسيتم دمج شركتي مصر الوسطى، ووجه قبلي، الموجودين في (4) محافظات (المنيا وأسيوط، وسوهاج، وقنا)، واندماجها في شركة واحدة تحت مسمى شركة "وجه قبلي الجديد" مقرها الرئيسي بمحافظة سوهاج، وسوف تستخدم هذه الشركات نوعية القطن جيزة 90، كما ان شركات الوجه البحري ستعمل على نوعيات القطن فائقة الطول، والخطوط الرفيعة جدا، مشيرا إلى أن الشركات كانت تنتج من قبل جميع الأنواع ولكن بعد التطوير سيتم تحديد شركات للإنتاج المحلي وشركات إنتاجها للتصدير، وشركات إنتاجها لنسيج التريكو.
  - تحديث محالج القطن التابعة للشركة القابضة، وتقليص عددها من (25) الى (11) محلجا، (اولها في محافظة الفيوم، مع رفع طاقته الانتاجية الى ثلاث أضعاف ما كان عليه، ويحتوى المحلج على (14) ماكينة بإنتاجية بطاقة (100) قنطار/ ساعة، كما تبلغ المساحة الاجمالية للمحلج حوالى 35 الف متر شاملة الشون وغيرها، بينما المباني الانتاجية مقامة على مساحة تقترب من 3000 متر)•.

• راجع الفصل الثاني من الدراسة.

- تمويل خطة تطوير المحالج الاخرى التي تبلغ تكلفتها التقديرية حوالى (25) مليار جنيه من خلال حصيلة بيع الأصول العقارية غير المستغلة، (بيع اصول 14 محلج المتبقية، والتي تقدر قيمتها نحو 27 مليار جنيه)، واستخدام حصيلتها في عمليات اعادة الهيكلة والتطوير وتمويل وضخ استثمارات جديدة، وشراء المعدات والماكينات.
- تأهيل العنصر البشرى (من ضمن بنود العقد المبرم مع الجانب الهندي تدريب العمالة في الشركات على الماكينات الحديثة).
- إنشاء ادارات تسويق قوية في شركات الغزل للمنتجات، تحسين نظام التكاليف وتسعير المنتجات، وفتح أسواق تصديرية جديدة.
- الاهتمام بمرحلتي الصباغة والتجهيز، والعمل على ضخ استثمارات ضخمة فيهما.
- تسوية مديونيات الشركات التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج بقيمة (23) مليار جنيه مع بنك لاستثمار القومي.

4-8-2 استقدام وتوطين التكنولوجيا الحديثة

- وذلك من خلال التواصل مع الجهات المختلفة ذات العلاقة للمساعدة في استيراد التقنيات الحديثة واتخاذ التدابير المساعدة لتأهيل العمالة وتدريبهم على فهم التكنولوجيا الجديدة.
- تنمية القدرات الابتكارية وزيادة المخصصات المالية لقطاعات البحث العلمي والتطوير في هذا المجال.

4-8-3 تحسين مناخ الاعمال في قطاع الغزل والنسيج

- توفير بيئة العمل المناسبة للعاملين في تلك الشركات بما يتفق مع المعايير العالمية وظروف العمل اللائق.
- تفعيل برامج المساندة التصديرية والاستفادة من التمويل الميسر من الجهات الدولية.
- منع عمليات التهريب من خلال تكثيف جهود ضبط واحكام السيطرة على المنافذ الجمركية.
- تعديد التشريعات التي تحدد العمل بقطاع الغزل والنسيج.

4-8-4 تشجيع استثمارات القطاع الخاص

- تسهيل وطرح الرخص لإنشاء مصانع جديدة في المناطق الصناعية من خلال هيئة التنمية الصناعية.
- الدعم التمويلي المناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الغزل والنسيج.

وتجدر الاشارة الى انه رغم تلك الجهود المبذولة من الدولة لتطوير قطاع الغزل والنسيج الا ان التقدم الحادث في تلك الصناعة على مستوى العالم والتحديثات التكنولوجية المختلفة بها، وخاصة فيما يتعلق بالثورة الصناعية والرقمنة، وغيرها لا زالت تشكل تحدياً كبيراً امام الصناعة المصرية التي ما زالت تعانى من العديد من المعوقات.

الفصل الخامس

التجارة الخارجية للقطن في مصر والعالم

5-1 مقدمة

يتناول هذا الفصل التجارة الخارجية للقطن المصري تصديرا، واستيراداً، والسياسة التجارية للقطن في مصر، كما يتضمن الفصل انتاج، واستهلاك القطن في العالم، وتجارته الخارجية، واهم الدول المصدرة والمستوردة، وينتهى الفصل بالتعرف على اوضاع دعم القطن في اهم دول العالم.

5- 2 التجارة الخارجية للقطن المصري

5-2-1 صادرات مصر من القطن الخام

من جدول رقم (5-1) وشكل رقم (5-1)، يتبين أن الحد الاعلى لصادرات مصر من القطن الخام حققت في عام 2010م نحو 92.5 ألف طن مثلت نحو 121.4٪ مما كانت عليه عام 2009م، مقارنة بحد ادنى بلغ نحو 28.3 الف طن عام 2016م، مثلت 37.1٪ فقط مما كانت عليه عام 2009م، ومع بداية اهتمام الدولة بالقطن خلال العامين 2017م، 2018م، عاودت الصادرات الارتفاع الى نحو 47.9 الف طن، 59.8 ألف طن مثلت نحو62.9٪، و78.6٪ على الترتيب مما كانت عليه في العام الاول، كما يبين الجدول رقم (5-2) الشكل رقم (5-2) تطور نسبة صادرات القطن الى الانتاج خلال الفترة (2009 إلى 2018م)، حيث تبين ان قد بلغت حدها الادنى عام 2014م مسجلة نحو 38.1%، وحدها الاعلى عام 2009م بنسبة نحو 82.7%.

شكل رقم (5-1) تطور صادرات وواردات القطن
المصري بالألف طن خلال الفترة من (2009-2018م)

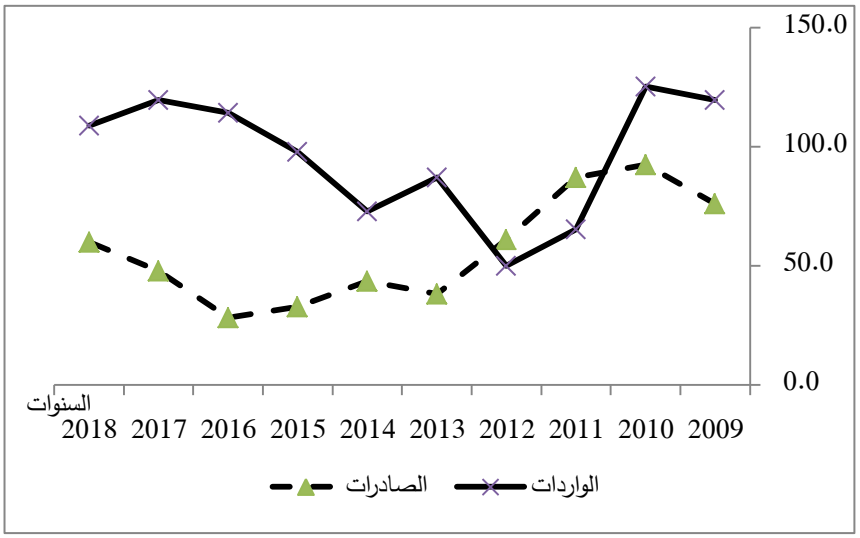

المصدر: جدول رقم (5-1)

شكل رقم (5-2) تطور نسبة صادرات القطن إلى الإنتاج
في مصر خلال الفترة (2009 - 2018م)

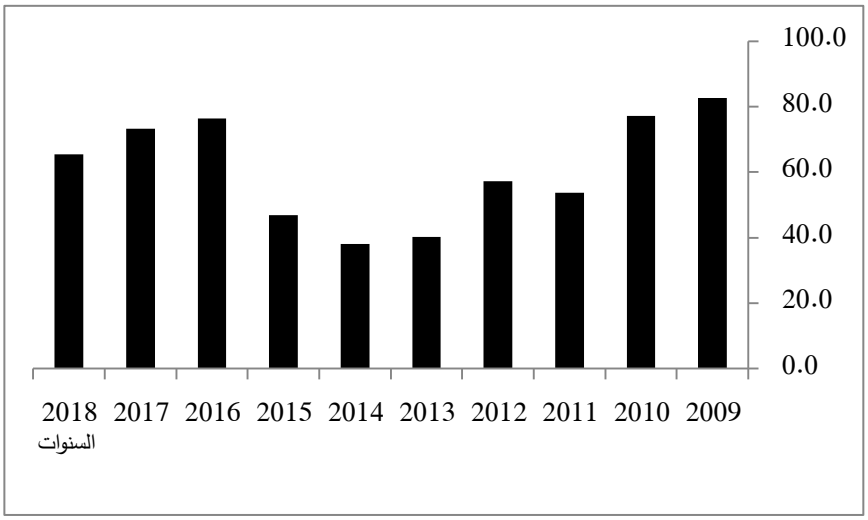

المصدر: جدول رقم (5-1)

جدول رقم (5-1) تطور صادرات وواردات القطن الخام في مصر
خلال الفترة من (2009 – 2018م)

السنة	الصادرات		الواردات	
	الف طن	الرقم النسبي	الف طن	الرقم النسبي
2009م	76.2	100.0	119.7	100.0
2010م	92.5	121.4	125.1	104.5
2011م	87.1	114.3	65.3	54.5
2012م	60.9	80.0	50.1	41.8
2013م	38.1	50.0	87.1	72.7
2014م	43.5	57.1	72.9	60.9
2015م	32.6	42.9	97.9	81.8
2016م	28.3	37.1	114.3	95.5
2017م	47.9	62.9	119.7	100.0
2018م	59.8	78.6	108.8	90.9

المصدر : جدول رقم (5-2)

5-2-2 واردات مصر من القطن الخام

من جدول رقم (5-1) وشكل رقم (5-1) يتبين أن الحد الاعلى لواردات مصر من القطن الخام تحقق في عام 2010م بنحو 125.1 ألف طن مثلت 104.5٪ مما كانت عليه عام 2009م، مقارنة بحد ادنى 50.1 ألف طن عام 2012م ، مثلت 41.8٪ فقط مما كانت عليه عام 2009م، ومع زيادة حجم الاستخدام المحلى لمصانع الغزل والنسيج ، وانخفاض المتاح من القطن المصري، عاودت الواردات ارتفاع من جديد خلال الأعوام الستة الأخيرة (2013- 2018م)، حيث بلغت عامي 2017م، 2018م نحو 119.7، 108.8 ألف طن، مثلت نحو 100٪، و90٪ مما كانت عليه الواردات عام 2009م على الترتيب.

كما يبين الجدول رقم (5-2) والشكل رقم (5-3) تطور نسبة واردات القطن الى الانتاج خلال الفترة (2009 إلى 2018م)، حيث تبين ان قد بلغت حدها الادنى عام 2011م مسجلة نحو 40.3%، وحدها الاعلى عام 2016م بنسبة نحو 385.3%، وهو العام الذى انخفضت فيه المساحة المزروعة الى ادنى قيمة لها على مدار تاريخ القطن في مصر حيث بلغت نحو (131.0) الف فدان فقط.

5-3 استهلاك القطن الخام في مصر

من الجدول رقم(5-2) يتبين ان جملة استهلاك القطن في مصر قد تراوحت خلال نفس الفترة بين حد ادنى بلغ نحو 121.9 الف طن عام 2012م، وحد اعلى بلغ نحو 176.9 الف طن عام 2009م، كما ان نسبة الاستهلاك الى الانتاج خلال نفس الفترة، بلغت حدها الادنى عام 2011م مسجلة نحو 79.6%، وحدها الاعلى عام 2016م بنسبة نحو 347.1%.

شكل رقم (5-3) تطور نسبة واردات القطن إلى الإنتاج
في مصر خلال الفترة (2009 – 2018م)

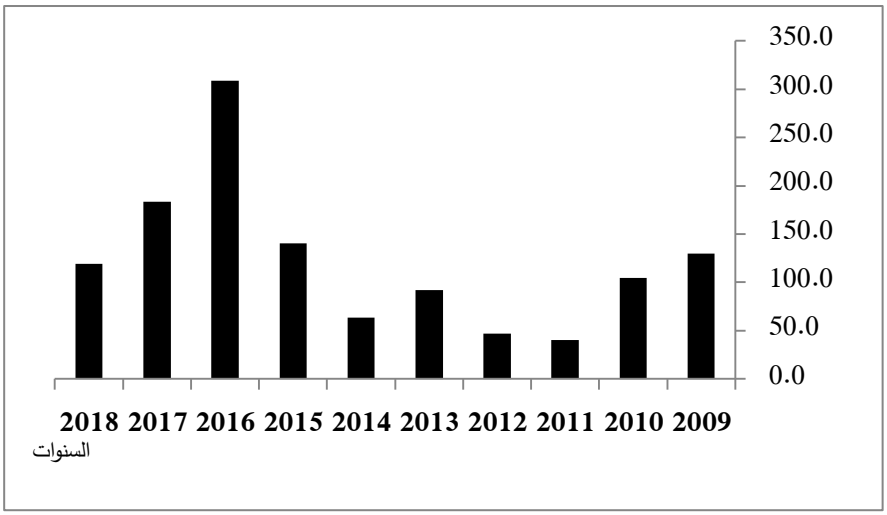

المصدر: جدول رقم (5-2)

جدول رقم (5-2) تطور انتاج وتجارة القطن الخام
في مصر خلال الفترة (2009 – 2018م)

البيان	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م
	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن
احتياطي أول السنة (1)	100.1	58.8	45.0	56.4	30.3
الإنتاج (2)	92.1	119.7	162.1	106.6	94.7
الواردات (3)	119.7	125.1	65.3	50.1	87.1
(أ) مجموع العرض (1)+(2)+(3)	311.9	303.6	272.5	213.1	212.0
(ب) الصادرات	76.2	92.5	87.1	60.9	38.1
الاستخدامات (4)	174.1	163.2	126.2	119.7	130.6
مقدار الفقد (5)	2.8	2.8	2.8	2.2	2.2
(ج) مجموع الاستهلاك المحلي= (4)+(5)	176.9	166.1	129.1	121.9	132.8
(د) إجمالي الطلب = ب + ج	253.1	258.5	216.1	182.8	170.8
(د) احتياطي أخر السنة = (أ) – (د)	58.8	45.0	131.9	30.3	41.1
نسبة الاحتياطي للاستخدام (٪) = (د)/(4)	33.8	27.6	104.5	25.3	31.5
نسبة الواردات للإنتاج =(3)/(2)	130.0	104.5	40.3	46.9	92.0
نسبة الصادرات للإنتاج= (ب)/(2)	82.7	77.3	53.7	57.1	40.2
نسبة الاستهلاك للإنتاج	192.2	138.7	79.6	114.3	140.2

تابع جدول رقم (5-2)

البيان	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن	الف طن
احتياطي أول السنة (1)	41.1	41.1	39.0	33.5	42.2
الإنتاج (2) بالألف طن	114.3	69.6	37.0	65.3	91.4
الواردات (3) بالألف طن	72.9	97.9	114.3	119.7	108.8
(أ) إجمالي العرض (1)+(2)+(3)	228.3	208.7	190.2	218.5	242.4
(ب) الصادرات بالألف طن	43.5	32.6	28.3	47.9	59.8
الاستخدام (4) بالألف طن	141.5	134.9	126.2	126.2	136.0
مقدار الفقد (5)	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2
(ج) مجموع الاستهلاك المحلي=(4)+(5)	143.6	137.1	128.4	128.4	138.2
(د) إجمالي الطلب = ب + ج	187.2	169.7	156.7	176.3	198.0
(هـ) احتياطي أخر السنة = (أ) – (د)	189.0	179.0	154.0	194.0	204.0
نسبة الاحتياطي للاستخدام (٪) = (هـ)/(4)	28.6	28.4	26.1	32.9	32.1
نسبة الواردات للإنتاج =(3)/(2)	63.8	187.5	385.3	256.7	184.5
نسبة الصادرات للإنتاج= (ب)/(2)	38.1	46.9	76.5	73.3	65.5
نسبة الاستهلاك للإنتاج = (ج)/(2)	125.7	196.9	347.1	196.7	151.2

المصدر: موقع إدارة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية https://www.usda.gov

5-4 السياسة التجارية للقطن في مصر:[1]

لحماية المنتج المحلى من القطن المصري وضعت الحكومة المصرية آلية لاستيراد القطن من الخارج وفقا لما يلى:

1. تقديم المستوردين طلب للحصول على تصريح استيراد (سأرى لمدة عام واحد) من الإدارة المركزية للحجر الزراعي.
2. تفرض مصر تعريفة جمركية على الواردات من القطن الخام أو القطن الغير الممشط (HS:520100)، والقطن الممشط (HS520300S) نحو 5٪.
3. على المستوردين طلب تصاريح استيراد قبل شهر واحد على الأقل من الاستيراد، وتحديد ميناء الدخول، وتاريخ الوصول من أجل حجز المعدات اللازمة للتبخير.

31 [1] Ahmed Wally, Cotton and products Annual: Egyptian cotton on the rise, USDA foreign agriculture service, Gain report number EG18011, 27/3/2018.

4. يجب أن تكون الشحنة مصحوبة بشهادة التبخير من سلطات الحجر الصحي في ميناء المنشأ، وأن يكون قد انقضى أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها إلى تاريخ الوصول، و إذا تم تجاوز فترة الصلاحية لمدة ثلاثة أشهر، يجب إعادة الشحنة إلى منشأها، ويجب إعادة تكرار التبخير، أو أن يتم إعادة تصدير المنتج إلى جهة ثالثة.
5. تنص لوائح استيراد القطن المصرية على خلو ضرورة القطن المستورد من البذور الكاملة أو المكسورة أو المواد الأجنبية (المادة 51 من قواعد ولوائح الحجر الزراعي المصري: القرار الوزاري رقم 2001/3007)، وفي حالة العثور على شحنة تحتوي على بذور كاملة أو مكسورة (حتى إذا تم العثور على بذرة واحدة في القطن المستورد) لا يتم الموافقة على دخولها البلاد، ويمكن للمستورد إعدام الشحنة تحت إشراف الحجر الزراعي، أو إعادة تصديرها إلى جهة أخرى أو بلد المنشأ. و إذا قرر المستورد إعادة التصدير، فسوف يحصل على شهادة من الحجر موجهة إلى الوجهة المعنية تنص على سبب رفض الشحنة.
6. تطلب مصر أن يتم تطهير القطن المصدَّر إلى مصر في بلد المنشأ باستخدام "بروميد الميثيل" أو magtoxin أو phostoxin بتركيزات محددة موجودة في تصريح الاستيراد، مع العلم بان تبخير الشحنة في بلد المنشأ لا يمنع من تطهيرها في الموانئ المصرية، إذا لزم الأمر.
7. يجب أن يرفق بالشحنة البيان التالي في شهادة المنشأ: "القطن خالي من سوسة اللحاء Anthonomus grandis". كما توصي الحكومة بإجراء فحص اختياري قبل الشحن في المنشأ، إذا تم ذلك.
8. يقوم اثنان من مفتشي الحجر بالسفر والتفتيش على الشحنة قبل مغادرتها من ميناء المنشأ، وعلى الرغم من أن الفحص ما قبل الشحن اختياري، إلا أن بعض المستوردين يفضلون تحمل تكلفة إرسال مفتشين لتجنب التأخير في ميناء الدخول وانتهاء مدة بوليصة التأمين.

5-5 انتاج واستهلاك وتجارة القطن في العالم

5-5-1 إنتاج القطن في العالم

يوضح الجدول رقم (5-3) والشكل رقم (5-41) تذبذب إنتاج القطن في العالم خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م) بين حد أدنى بلغ نحو (20.9) مليون طن عام 2016/2015م ، وحد أقصى بلغ نحو (27.7) مليون طن عام 2012/2011م، بمتوسط نحو (24.85) مليون طن خلال الفترة.

ويوضح نفس الجدول وشكل رقم (5-5) أهم سبعة دول منتجة للقطن في العالم عام (2018/2017م)، تمثل مجتمعة نحو(83.2٪) من إنتاج القطن في العالم، وتتصدرهم كل من الهند، ثم الصين ثم الولايات المتحدة ،حيث تمثل هذه الدول الثلاثة نحو (62.7٪) من الإجمالي.

شكل رقم (5-4) تطور إنتاج القطن في العالم
خلال الفترة (2009/2008-2018/2017)

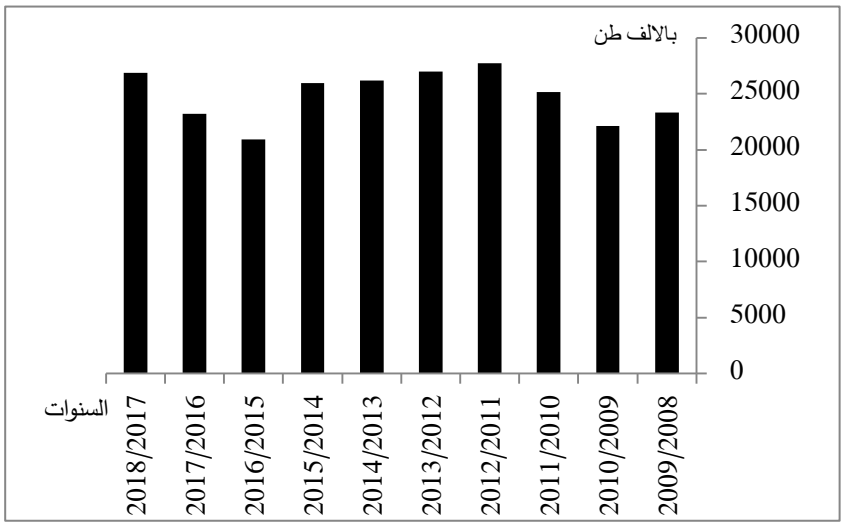

المصدر: جدول رقم (5-3)

شكل رقم (5-5) الاهمية النسبية لاهم دول العالم المنتجة للقطن
في العالم عام 2018/2017م

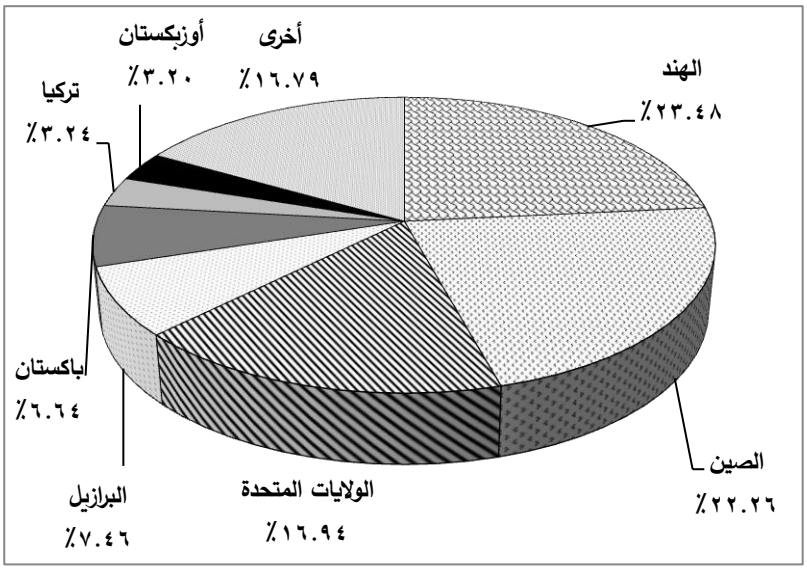

المصدر: جدول رقم (5-3)

يوضح جدول رقم (5-3) وشكل رقم (5-6) ان انتاج القطن في اهم دول العالم في الفترة (2009/2008- 2018/2017م) قد شهد ما يلى:

- تذبذب إنتاج القطن في الهند خلال الفترة بحد أدنى بلغ نحو 4.9 مليون طن عام 2009/2008م، مثلت نحو 21.1٪ من انتاج العالم في نفس العام، وحد أقصى 6.75 مليون طن عام 2014/2013م مثلت نحو 25.8٪ من انتاج العالم، وبمتوسط للفترة بلغ نحو (5.9) مليون طن.
- تذبذب إنتاج القطن في الصين خلال الفترة بين حد أدنى نحو (4.8) مليون طن عام 2016/2015م يمثل نحو 22.9٪ من انتاج العالم، وحد أقصى 7.99 مليون طن عام 2009/2008م مثلت حوالى 34.3٪ من انتاج العالم، وبمتوسط للفترة نحو 6.6 مليون طن .
- تذبذب إنتاج القطن في الولايات المتحدة، بين حد أدنى بلغ نحو 2.65 مليون طن عام 2010/2009م مثلت حوالى 12٪ من الإنتاج العالمي، وحد أقصى 4.56 مليون طن 2018/2017م مثلت نحو 16.9٪ من انتاج العالم، وبمتوسط للفترة نحو 3.4 مليون طن.
- تذبذب إنتاج القطن في البرازيل بين حد أدنى بلغ نحو 1.18 مليون طن عام 2010/2009م، مثلت نحو 5.1 ٪ من انتاج العالم في نفس العام، وحد اقصى بلغ نحو 2.0 مليون طن عام 2018/2017م مثلت 7.0 ٪ من انتاج العالم، وبمتوسط للفترة نحو1.54مليون طن.
- تذبذب إنتاج القطن في باكستان بين حد أدنى نحو 1.52 مليون طن عام 2016/2015م مثلت نحو7.3٪ من انتاج العالم في نفس العام، وحد أقصى نحو 2.308 مليون طن عام 2012/2011م مثلت نحو 8.3٪ من إجمالي العالم، وبمتوسط للفترة نحو1.96 مليون طن.
- تذبذب إنتاج القطن في تركيا بين حد أدنى 501 ألف طن عام 2014/2013م مثلت نحو1.9٪ من الإنتاج العالمي، وحد أقصى 871 ألف طن عام 2018/2017م يمثل نحو 3.2٪ من الإنتاج العالمي، وبمتوسط للفترة نحو 701 ألف طن خلال الفترة.
- تذبذب إنتاج القطن في أوزبكستان بين حد أدنى 811 ألف طن عام 2017/2016م مثلت نحو 3.5٪ من الإنتاج العالمي، وحد أقصى 1.045 مليون طن عام 2011/2010م مثلت نحو 4.2٪ من الإنتاج العالمي، وبمتوسط للفترة 901 ألف طن خلال الفترة.

شكل رقم (5-6) تطور الإنتاج في أهم الدول المنتجة للقطن
خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م)

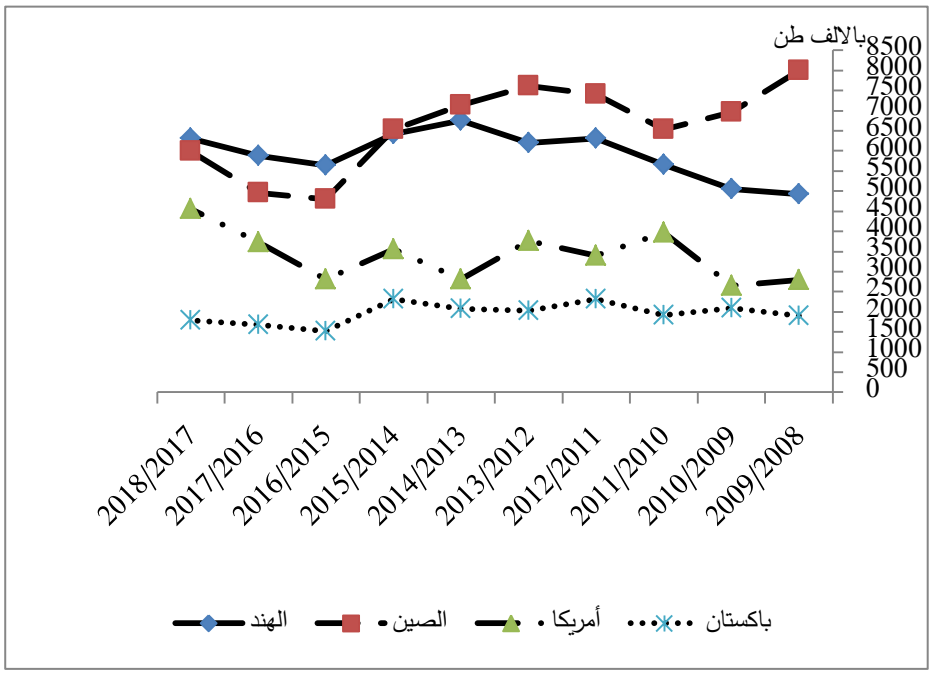

المصدر: جدول رقم (5-3)

5-5-2 استهلاك القطن في العالم

يوضح جدول رقم (5-3) وشكل رقم (5-7) تذبذب استهلاك العالم من القطن خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م) بين حد أدنى نحو 22.7 مليون طن عام 2012/2011م ، وحد أعلى نحو 26.8 مليون طن عام 2018/2017م وبمتوسط للفترة نحو 24.65 مليون طن.

يوضح جدول رقم (5-3) وشكل رقم (5-8) أهم سبعة دول مستهلكة للقطن في العالم عام 2018/2017م، مثلت حوالى 79.5٪من إجمالي الاستخدام العالمي للقطن ، وتتصدرهم كل من الهند ثم الصين ثم باكستان حيث تمثل هذه الدول الثلاثة نحو62.1٪ من استهلاك القطن في العالم في نفس العام، يوضح جدول رقم (5-3) وشكل رقم (5-9) ان استهلاك القطن في اهم دول العالم في الفترة (2009/2008- 2018/2017م) قد شهدت ما يلى:

شكل رقم (5-7) تطور استهلاك القطن في العالم
خلال الفترة (2009/2008 - 2018/2017م)

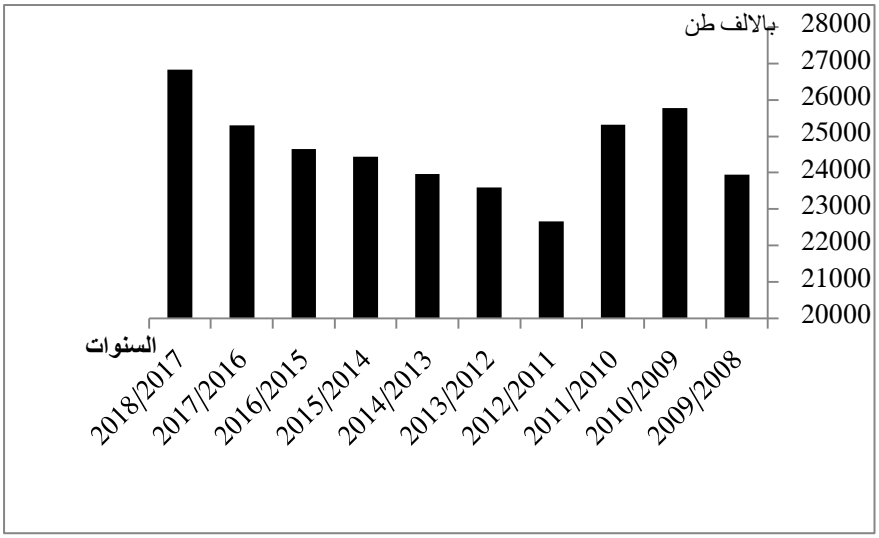

المصدر: جدول رقم (5-3)

شكل رقم (5-8) الاهمية النسبية لاهم الدول المستهلكة
للقطن في العالم عام 2018/2017م

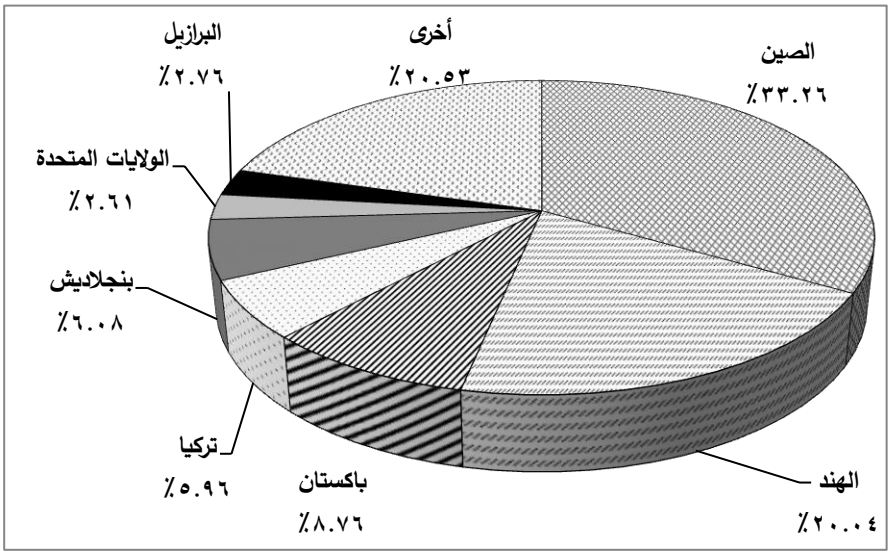

المصدر: جدول رقم (5-3)

- تذبذب استهلاك القطن في الصين خلال الفترة بين حد أدنى 7.4 مليون طن عام 2015/2014م مثلت نحو 30.30٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي، وحد أقصى 10.89 مليون طن عام 2010/2009م مثلت نحو 42.2٪ م من الاستهلاك العالمي، وبمتوسط للفترة نحو 8.6 مليون طن.

- في الهند تذبذب استهلاك القطن بين حد أدنى 3.87 مليون طن عام 2009/2008م مثلت نحو 16.15٪ ممن الاستهلاك العالمي، وحد أقصى 5.39 مليون طن عام 2016/2015م مثلت نحو 21.86٪ من الاستهلاك العالمي، وبمتوسط للفترة نحو 4.8 مليون طن.

- تذبذب استهلاك القطن في باكستان بين حد أدنى 2.18 مليون طن عام 2012/2011م مثلت نحو 9.6٪ من إجمالي استهلاك العالم، وحد أقصى 2.45 مليون طن عام 2009/2008م مثلت نحو 10.23٪ من استهلاك العالم، وبمتوسط للفترة نحو 2.29 مليون طن.

- تذبذب استهلاك القطن في تركيا خلال نفس الفترة بين حد أدنى 1.1 مليون طن عام 2009/2008م مثلت نحو 4.64٪ من إجمالي استهلاك العالم ، وحد أقصى 2.35 مليون طن عام 2018/2017م مثلت نحو 8.76٪ من استهلاك العالم، وبمتوسط للفترة نحو 1.34 مليون طن.

- تذبذب استهلاك القطن في بنجلاديش بين حد أدنى 806 ألف طن عام 2012/2011م مثلت نحو 3.56٪ من إجمالي استهلاك العالم، وحد أقصى 1.63 ألف طن عام 2018/2017 م مثلت نحو 6.08٪ من استهلاك العالم، وبمتوسط للفترة نحو 1.1 ألف طن.

- تذبذب استهلاك القطن في الولايات المتحدة الامريكية ايضا خلال الفترة بين حد أدنى 702 ألف طن عام 2018/2017م مثلت نحو 2.6٪ من إجمالي استهلاك العالم ، وحد أقصى 778 ألف طن عام 2015/2014م مثلت نحو 3.18٪ من استهلاك العالم، وبمتوسط للفترة نحو 749.9 ألف طن.

- تذبذب استهلاك القطن في البرازيل بين حد أدنى 675 ألف طن عام 2016/2015م مثلت نحو 2.74٪ من الاستهلاك العالمي ، وحد أقصى 1.317 ألف طن عام 2013/2012م مثلت نحو 5.58٪ ممن الاستهلاك العالمي ، وبمتوسط للفترة نحو 915.3 ألف طن.

شكل رقم (5-9) تطور استهلاك القطن في أهم الدول المستهلكة
خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م)

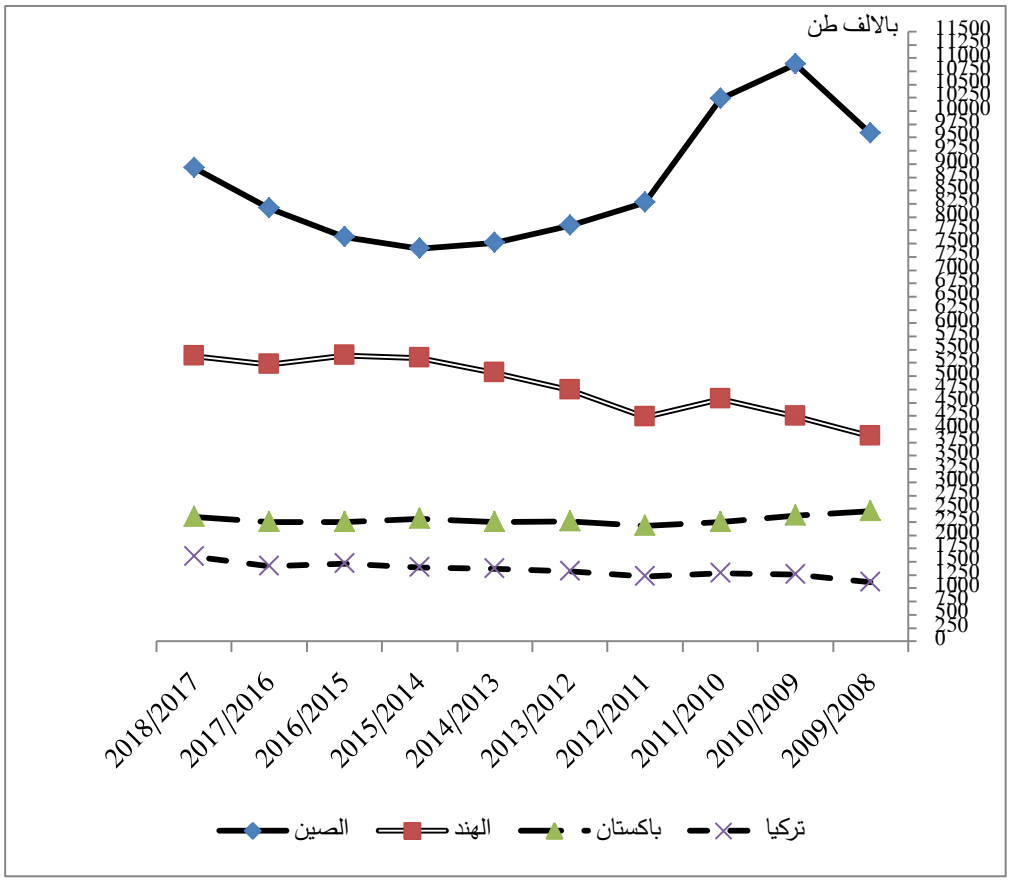

المصدر: جدول رقم (5-3)

جدول (5-3) تطور انتاج واستهلاك القطن في العالم

واهم الدول بالألف طن خلال الفترة (/2009/2008-2018/2017م)

السنة	2009/2008م		2010/2009م		2011/2010م		2012/2011م		2013/2012م	
البيـان	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪
الانتاج										
العالم	23319	100	22108	100	25154	100	27743	100	26971	100
الهند	4921	21.1	5051	22.9	5661	22.5	6314	22.8	6205	23.0
الصين	7991	34.3	6967	31.5	6532	26.0	7403	26.7	7620	28.3
الولايات المتحدة	2790	12.0	2654	12.0	3977	15.8	3391	12.2	3770	14.0
البرازيل	1193	5.1	1187	5.4	1764	7.0	1894	6.8	1306	4.8
باكستان	1894	8.1	2090	9.5	1916	7.6	2308	8.3	2025	7.5
تركيا	820	3.5	800	3.6	720	2.9	749	2.7	577	2.1
أوزبكستان	1002	4.3	849	3.8	1045	4.2	871	3.1	1002	3.7
أخرى	2708	11.6	2510	11.4	3539	14.1	4813	17.4	4466	16.6
الاستهلاك										
العالم	23938	100	25775	100	25310	100	22666	100	23596	100
الصين	9580	40.0	10886	42.2	10233	40.4	8274	36.5	7838	33.2
الهند	3865	16.2	4246	16.5	4572	18.1	4235	18.7	4736	20.1
باكستان	2449	10.2	2373	9.2	2243	8.9	2177	9.6	2264	9.6
تركيا	1110	4.6	1263	4.9	1285	5.1	1219	5.4	1317	5.6
بنجلاديش	816	3.4	827	3.2	871	3.4	806	3.6	1023	4.3
الولايات المتحدة	781	3.3	754	2.9	773	3.1	718	3.2	762	3.2
البرازيل	914	3.8	958	3.7	980	3.9	1219	5.4	1317	5.6
أخرى	4423	18.5	4468	17.3	4353	17.2	4018	17.7	4339	18.4

تابع جدول رقم (5- 3)

السنة	2014/2013م		2015/2014م		2016/2015م		2017/2016م		2018/2017م	
البيان	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪
الإنتاج										
العالم	2620	100	2595	100	2093	100	2320	100	2689	100
الهند	6750	25.8	6423	24.8	5639	26.9	5879	25.3	6314	23.5
الصين	7131	27.2	6532	25.2	4790	22.9	4953	21.4	5987	22.3
أمريكا	2811	10.7	3553	13.7	2806	13.4	3738	16.1	4555	16.9
البرازيل	1742	6.7	1524	5.9	1258	6.1	1524	6.6	2007	7.5
باكستان	2068	7.9	2308	8.9	1524	7.3	1676	7.2	1785	6.6
تركيا	501	1.9	697	2.7	577	2.8	697	3.0	871	3.2
أوزبكستان	893	3.4	849	3.3	827	4.0	811	3.5	860	3.2
دول	4311	16.5	4064	15.7	1599	76.4	3923	16.9	4517	16.8
الاستهلاك										
العالم	2395	100	2443	100	2465	100	2529	100	2684	100
الصين	7512	31.4	7403	30.3	7620	30.9	8165	32.3	8927	33.3
الهند	5062	21.1	5334	21.8	5389	21.9	5225	20.7	5378	20.0
باكستان	2246	9.4	2308	9.5	2243	9.1	2243	8.9	2351	8.8
تركيا	1372	5.7	1393	5.7	1459	5.9	1415	5.6	1600	6.0
بنجلاديش	1154	4.8	1263	5.2	1372	5.6	1459	5.8	1633	6.1
أمريكا	773	3.2	778	3.2	751	3.1	707	2.8	702	2.6
البرازيل	914	3.8	740	3.0	675	2.7	697	2.8	740	2.8
دول	4922	20.6	5217	21.4	5147	20.9	5381	21.3	5509	20.5

المصدر: موقع وزارة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية (USDA) https://www.usda.gov

5-5-3 صادرات القطن في العالم

يوضح جدول رقم (5-4) وشكل رقم (5-10) تذبذب صادرات العالم من القطن خلال الفترة (2009/2008- 2018/2017م) بين حد أدنى نحو 6.55 مليون طن عام 2009/2008م ، وحد أقصى نحو 10.1 مليون طن عام 2013/2012م، بمتوسط للفترة نحو8.4 مليون طن.

شكل رقم (5-10) تطور صادرات القطن في العالم
خلال الفترة (2009/2008- 2018/2017م)

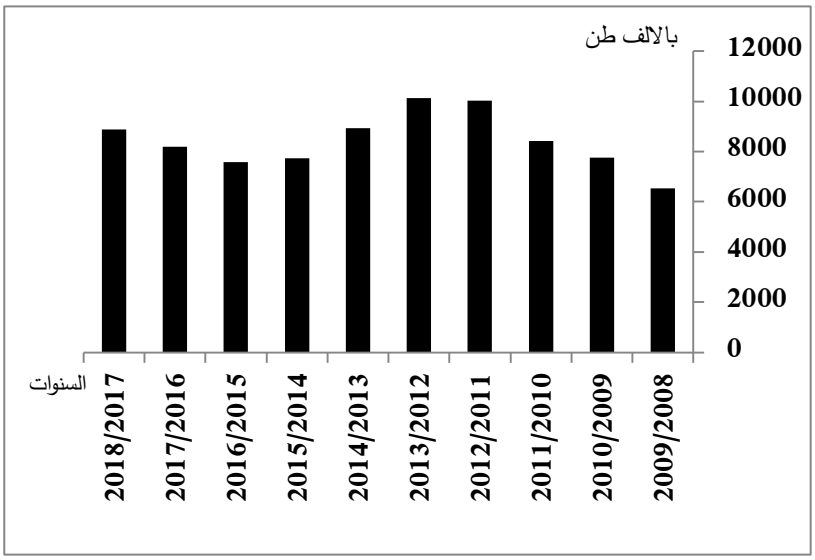

المصدر: جدول رقم (5-4)

شكل رقم (5-11) الاهمية النسبية لأهم الدول
المصدرة للقطن عام 2018/2017م

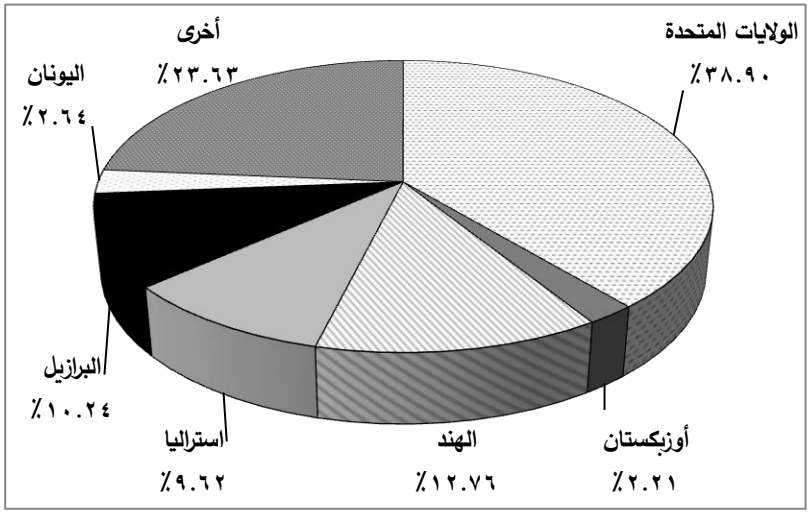

المصدر: جدول رقم (5-4)

يوضح جدول رقم (5-4) وشكل رقم (5-11) أهم ستة دول مصدرة للقطن في العالم عام 2018/2017م حيث تمثل هذه الدول نحو 76,37٪ من إجمالي التصدير العالمي للقطن، وتتصدرهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الهند ثم البرازيل ثم أستراليا حيث تمثل هذه الدول الأربع نحو71.5٪ من إجمالي صادرات العالم من القطن في نفس العام.

يوضح الجدول رقم (5-4) والشكل رقم (5-12) صادرات القطن في اهم الدول في الفترة (2009/2008 - 2018/2017م) كما يلى:

- تذبذبت صادرات الولايات المتحدة الامريكية من القطن خلال الفترة بين حد أدنى نحو 1.99 مليون طن عام 2016/2015م مثلت نحو 20.6٪ من الصادرات العالمية، وحد أقصى نحو 3.5 مليون طن عام 2018/2017م مثلت نحو 38.9٪ من الصادرات العالمية، وبمتوسط للفترة نحو 2.8مليون طن خلال الفترة.
- تذبذبت صادرات أوزبكستان من القطن خلال الفترة بين حد أدنى نحو196ألف طن عام 2018/2017م مثلت نحو 2.12٪ من الصادرات العالمية، وحد أقصى 827 ألف طن عام 2010/2009م مثلت نحو 10.7٪ من الصادرات العالمية، وبمتوسط للفترة نحو 572.4 ألف طن.
- تذبذبت صادرات الهند من القطن خلال الفترة بين حد أدنى نحو 514 ألف طن عام 2009/2008م مثلت نحو 7.0٪ من الصادرات العالمية، وحد أقصى 2.4 مليون طن عام 2012/2011م مثلت نحو 24.0٪ من الصادرات العالمية، وبمتوسط للفترة نحو 1.34 ألف طن.
- تذبذبت صادرات استراليا من القطن خلال الفترة بين حد أدنى نحو 261 ألف طن عام 2009/2008م مثلت نحو 4.0٪ من الصادرات العالمية، وحد أقصى 1.3 مليون طن عام 2013/2012م مثلت نحو 13.0٪ من الصادرات العالمية، وبمتوسط للفترة نحو 752 ألف طن.
- تذبذبت صادرات البرازيل من القطن خلال الفترة بين حد أدنى نحو 433 ألف طن عام 2010/2009م مثلت نحو 5.0٪ من الصادرات العالمية، وحد أقصى 1.0 مليون طن عام 2013/2012م مثلت نحو 10.0٪ من الصادرات العالمية، وبمتوسط للفترة نحو 737 ألف طن.
- تذبذبت صادرات اليونان من القطن خلال الفترة بين حد أدنى نحو 190 ألف طن عام 2010/2009م مثلت نحو 2.0٪ من الصادرات العالمية، وحد أقصى 254 الف طن عام 2015/2014م مثلت نحو 3.0٪ من الصادرات العالمية، وبمتوسط للفترة نحو 220 ألف طن.

شكل رقم (5-12) تطور صادرات القطن بالألف طن في اهم دول العالم
خلال الفترة (2009/2008-2018/3017م)

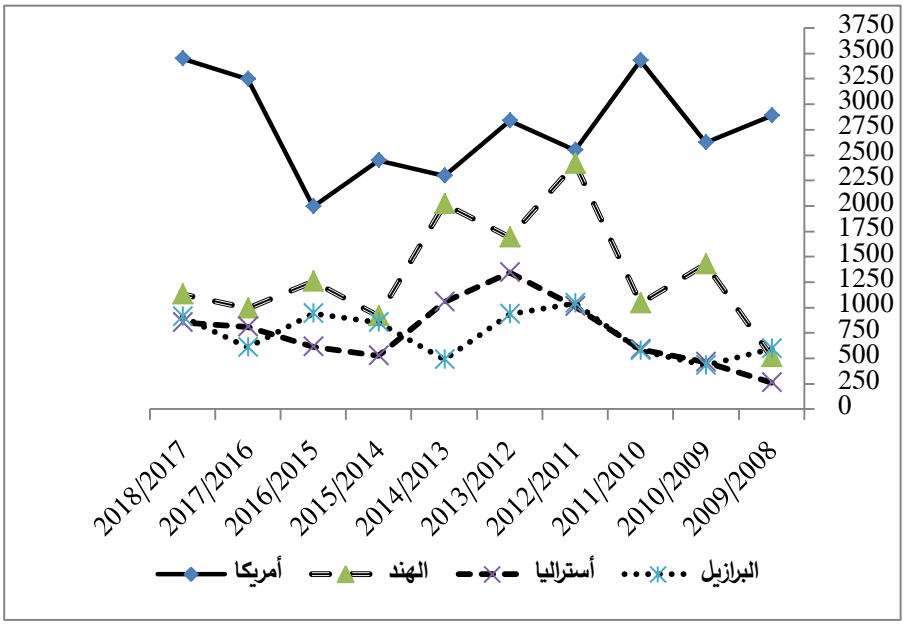

المصدر: جدول رقم (5-4)

5-5-4 واردات القطن في العالم

يوضح جدول رقم (5-4) وشكل رقم (5-13) تذبذب واردات العالم من القطن خلال الفترة (2009/2008-2018/2017) بين حد أدنى 6.537 ألف طن عام 2009/2008، وحد أقصى 10.356 ألف طن عام 2012/ 2013 ، بمتوسط قدره 8469.2 ألف طن خلال الفترة 2009/2008-2018/2017م.

يوضح جدول رقم (5-4) وشكل رقم (5-14) أهم تسعة دول مستوردة للقطن في العالم عام 2018/2017م حيث تمثل هذه الدول التسعة حوالى 82.97٪ من إجمالي واردات القطن العالمي ، وتتصدرهم كل من بنجلاديش، و فيتنام، والصين وتركيا، وإندونيسيا وباكستان حيث تمثل هذه الدول الستة حوالى 75.72٪ من إجمالي واردات القطن في العالم.

شكل رقم (5-13) تطور واردات القطن في العالم
خلال الفترة (2009/2008- 2018/2017م)

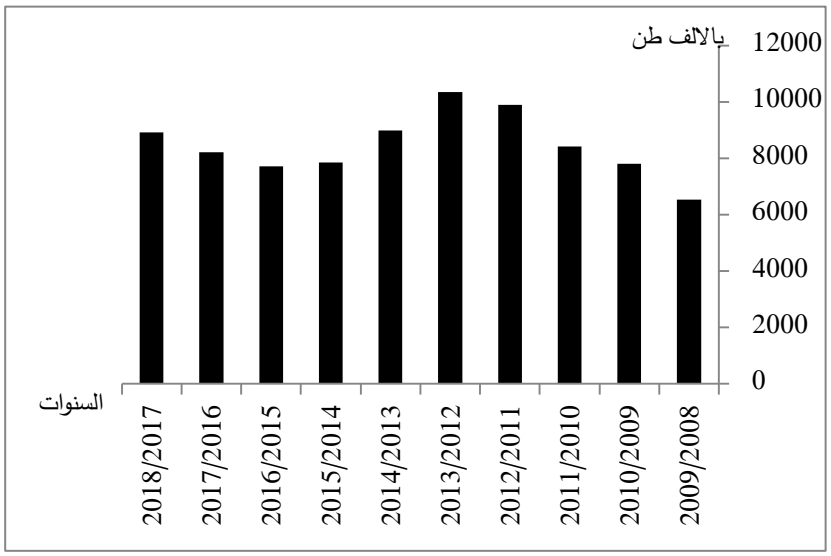

المصدر: جدول رقم (5-4)

شكل رقم (5-14) الاهمية النسبية لواردات القطن لأهم الدول المستوردة
في العالم عام 2018/2017م

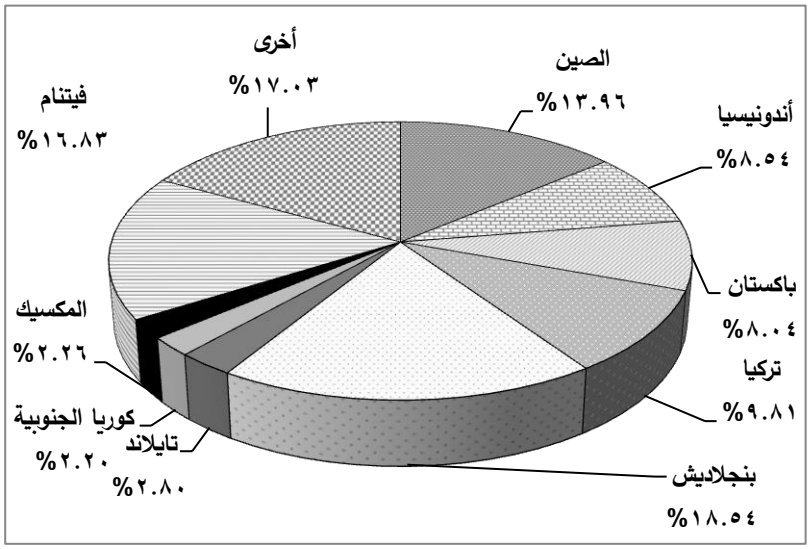

المصدر: جدول رقم (5-4)

يوضح الجدول رقم (5-4) والشكل رقم (5-15) تذبذب واردات القطن في اهم الدول الفترة (2009/2008 - 2018/2017م) كما يلى:

- في الصين تذبذب حجم الواردات بين حد أدنى 959 ألف طن عام 2016/2015م يمثل حوالى 12.41٪ من الواردات العالمية، وحد أقصى5.341 ألف طن عام 2012/2011م يمثل حوالى 53.97٪ من الصادرات العالمية، بمتوسط قدره 2511 ألف طن خلال الفترة.
- في بنجلاديش تذبذب حجم الواردات بين حد أدنى 740 ألف طن عام 2012/2011م يمثل حوالى 7.48٪ ممن الواردات العالمية ، وحد أقصى 1.655 ألف طن عام 2018/2017م يمثل حوالى 18.54٪م من الصادرات العالمية، بمتوسط قدره 1125.6 ألف طن خلال الفترة.
- في فيتنام تذبذب حجم الواردات بين حد أدنى 368 ألف طن عام 2009/2008م يمثل حوالى 4.71٪ من الواردات العالمية، وحد أقصى 1.502 ألف طن عام 2018/2017م يمثل حوالى 16.83٪ من الصادرات العالمية، بمتوسط قدره 716.3 ألف طن خلال الفترة.
- تذبذب واردات القطن في تركيا بين حد أدنى 519 ألف طن عام 2012/2011م يمثل حوالى 5.24٪ من الواردات العالمية، وحد أقصى 957 ألف طن عام 2010/2009م يمثل حوالى 12.25٪ من الصادرات العالمية، بمتوسط قدره 791 ألف طن خلال الفترة.
- في إندونيسيا واردات القطن بين حد أدنى 419 ألف طن عام 2011/2010م يمثل حوالى 4.98٪ من الواردات العالمية، وحد أقصى 762 ألف طن عام 2018/2017م يمثل حوالى 8.54٪من الصادرات عالميا ، بمتوسط قدره 605.7 ألف طن خلال الفترة.
- ذبذب واردات القطن في باكستان بين حد أدنى 196ألف طن عام 2012/2011م يمثل حوالى 1.98٪ من الواردات العالمية، وحد أقصى 718 ألف طن عامي 2016/2015م، 2018/2017م يمثلا حوالى 9.31٪ ، 8.04٪ من الصادرات العالمية على الترتيب، بمتوسط قدره 406.4 ألف طن خلال الفترة.
- في تايلاند تذبذب واردات القطن بين حد أدنى 250 ألف طن عام 2018/2017م يمثل حوالى 2.8٪ من الواردات العالمية، وحد أقصى 393 ألف طن عام 2010/2009م يمثل حوالى 5.03٪ من الصادرات العالمية ، بمتوسط قدره 315.1 ألف طن خلال الفترة.
- في المكسيك تذبذب واردات القطن خلال الفترة بين حد أدنى 181 ألف طن عام 2015/2014م يمثل حوالى 2.3٪ من الواردات العالمية ، وحد أقصى 303 ألف طن عام 2010/2009م يمثل حوالى 3.88٪ من الصادرات العالمية ، بمتوسط قدره 238.8 ألف طن خلال الفترة.

- في كوريا الجنوبية تذبذب واردات القطن بين حد أدنى 197 ألف طن عام 2018/2017م يمثل حوالى 2.2٪ من الواردات العالمية ، وحد أقصى 287 ألف طن عام 2015/2014م يمثل حوالى 3.66٪ من الصادرات العالمية ، بمتوسط قدره 243.6 ألف طن خلال الفترة.

شكل رقم (5-15) تطور الواردات في أهم الدول المستوردة للقطن
خلال الفترة (2009/2008-2018/2017م)

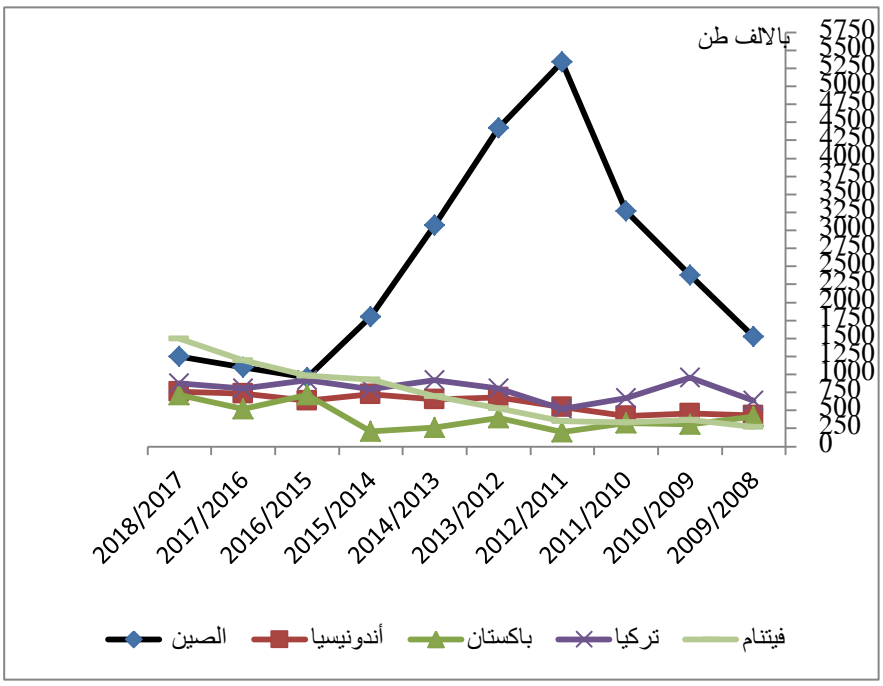

المصدر: جدول رقم (5-4)

جدول (5-4) تطور صادرات وواردات القطن في العالم
واهم الدول بالألف طن خلال الفترة (2008-2009م)

السنة	2009/2008م		2010/2009م		2011/2010م		2012/2011م		2013/2012م	
البيـان	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪
الصادرات										
العالم	6546	100	7751	100	8421	100	10029	100	10131	100
الولايات المتحدة	2887	44.1	2621	33.8	3429	40.7	2550	25.4	2836	28.0
أوزبكستان	653	10.0	827	10.7	816	9.7	544	5.4	697	6.9
الهند	514	7.9	1426	18.4	1045	12.4	2412	24.1	1690	16.7
أستراليا	261	4.0	460	5.9	588	7.0	1010	10.1	1343	13.3
البرازيل	596	9.1	433	5.6	577	6.9	1043	10.4	938	9.3
اليونان	174	2.7	190	2.5	168.7	2.0	239	2.4	239	2.4
دول أخرى	1461	22.3	1794	23.1	1798	21.4	2231	22.2	2388	23.6
الواردات										
العالم	6537	100	7815	100	8412	100	9897	100	10356	100
الصين	1523	23.3	2374	30.4	3266	38.8	5341	54.0	4426	42.7
إندونيسيا	435	6.7	457	5.8	419	5.0	544	5.5	683	6.6
باكستان	417	6.4	305	3.9	327	3.9	196	2.0	392	3.8
تركيا	636	9.7	957	12.2	675	8.0	519	5.2	804	7.8
بنجلاديش	827	12.7	827	10.6	860	10.2	740	7.5	1089	10.5
تايلاند	349	5.3	393	5.0	354	4.2	275	2.8	329	3.2
كوريا الجنوبية	215	3.3	220	2.8	218	2.6	255	2.6	286	2.8
المكسيك	286	4.4	303	3.9	283	3.4	218	2.2	207	2.0
فيتنام	272	4.2	368	4.7	337	4.0	354	3.6	525	5.1
دول أخرى	1577	24.1	1611	20.6	1673	19.9	1456	14.7	1615	15.6

المصدر: موقع وزارة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية (USDA) https://www.usda.gov

تابع جدول(5-4)

السنة	2014/2013م		2015/2014م		2016/2015م		2017/2016م		2018م/2017	
البيـان	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪
الصادرات										
العالم	8938	100	7731	100	7592	100	8198	100	8871	100
الولايات المتحدة	2293	25.7	2449	31.7	1993	26.3	3248	39.6	3450	38.9
أوزبكستان	566	6.3	566	7.3	479	6.3	381	4.6	196	2.2
الهند	2016	22.6	914	11.8	1255	16.5	991	12.1	1132	12.8
أستراليا	1056	11.8	523	6.8	616	8.1	811	9.9	853	9.6
البرازيل	486	5.4	851	11.0	939	12.4	607	7.4	909	10.2
اليونان	280	3.1	254	3.3	209	2.8	222	2.7	234	2.6
دول أخرى	2241	25.1	2174	28.1	2102	27.7	1938	23.6	2097	23.6
الواردات										
العالم	8977	100	7852	100	7712	100	8207	100	8927	100
الصين	3075	34.3	1804	23.0	959	12.4	1096	13	1246	14.0
إندونيسيا	651	7.3	728	9.3	640	8.3	738	9	762	8.5
باكستان	261	2.9	207	2.6	718	9.3	523	6.4	718	8.0
تركيا	924	10.3	800	10.2	918	11.9	801	9.8	876	9.8
بنجلاديش	1154	12.9	1252	15.9	1393	18.1	1459	18	1655	18.5
تايلاند	337	3.8	320	4.1	277	3.6	267	3.3	250	2.8
كوريا الجنوبية	280	3.1	287	3.7	256	3.3	223	2.7	197	2.2
المكسيك	280	3.1	181	2.3	212	2.7	218	2.7	201	2.3
فيتنام	697	7.8	931	11.9	980	12.7	1197	15	1502	16.8
دول أخرى	1318	14.7	1342	17.1	1359	17.6	1685	21	1520	17.0

المصدر: موقع وزارة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية (USDA) https://www.usda.gov

5-6 دعم القطن في العالم[1]

قدر الدعم العالمي للقطن في عام 2018/2017 م نحو (5.9) مليار دولار، مقارنة بنحو(4.4) مليار دولار عام 2017/2016، وارجعت اللجنة الدولية الاستشارية للقطن ذلك الى زيادة الانتاج في العام الاول[2]

بنحو (6.5) مليار دولار أنفقتها عشرة دول كدعم لمنتجي القطن في العام الماضي 2013م، وفقاً لتقرير صادر عن اللجنة الاستشارية الدولية للقطن "ICAC"، وقد اشتمل الدعم المقدم على كل من: الدعم المباشر للإنتاج، وحماية الحدود، وإعانات تأمين المحاصيل، وآليات الحد الأدنى لسعر الدعم في الفترة 2014/2013، بانخفاض عن رقم قياسي بلغ نحو (7.4) مليار دولار في 2013/2012م، وفقا لتقرير من اللجنة الاستشارية الدولية للقطن.[3] هذا وقد اشارت "ICAC" أن دعم القطن في ٢٠١٣/٢٠١٤م بلغ في المتوسط نحو (26) سنت / رطل، مساوى لما كان عليه في ٢٠١٢ / ٢٠١٣م، و فيما يلي ملخص عن سياسات الدعم التي تؤثر في صناعة القطن لكل دولة على حدة.

5-6-1 دعم القطن في الصين

تدعم الصين إنتاج القطن من خلال التحكم في حجم الواردات، والأسعار، وتطبيق إجراءات حماية على أساس الحصص، وفرض رسوم تصاعدية، مع فرض تعريفة فعالة بنسبة40٪ على القطن المستورد بدون حصة، و خلال المواسم الثلاثة الأخيرة ، طبقت الصين نظام دعم الحد الأدنى للسعر من خلال شراء القطن مباشرةً من المنتجين، ثم يتم تحديد سعر الشراء، حيث كان في عام 2014/2013م بقيمة (1.51) دولار/ رطل.

أعلنت الحكومة الصينية عن وضع سياسة جديدة في عام 2015/2014م يتم بمقتضاها تقديم دعماً مباشراً لمنتجي القطن في مقاطعة "شينجيانج" مع سعر مستهدف يبلغ (1.46) دولار/ رطل، الا ان تفاصيل تنفيذ برنامج الدعم الجديد لازالت غير واضحة، الا انه بشكل عام يقدر الدعم الذي تلقاه المنتجون في الصين نتيجة التدخلات الحكومية نحو (4.8) مليار دولار في 2014/2013م ، أو(32) سنتا للرطل ، مقارنة بـ (5.5) مليار دولار في 2013/2012م ، أو 34 سنتا / رطل.

---

[1] , World cotton subsidies estimated, Oct 03, 2014.Elton Robinson

[2] اللجنة الدولية للقطن (ICAC)، البيان الختامي للجلسة العمومية السابعة والسبعين، (تحديات القطن ـ حلول زكية ومستدامة)، ساحل العاج،2018م.

[3] http://bit.ly/1n0RH5Q

5-6-2 دعم القطن الولايات المتحدة الامريكية

تلقى منتجو القطن في الولايات المتحدة نحو (593) مليون دولار في شكل مدفوعات مباشرة عام 2014/2013م ، مقابل (580) مليون دولار عام 2013/2012م، بحيث يتم فصل تلك الدفعة المباشرة ، وهى (6.67) سنت / رطل، عن الإنتاج ولا يتم احتسابها كإعانة للإنتاج من قبل ICAC، و قد بلغ متوسط الدعم المدفوع على قسط التأمين على المحاصيل (226) مليون دولار سنوياً في الفترة بين عامي 1997م و2010م، وفي عام 2011 / 2012م، بلغ إجمالي إعانات تأمين محاصيل القطن(819) مليون دولار، أو (11) سنتاً / رطل. و يعود سبب الارتفاع إلى ارتفاع أقساط التأمين المرتبطة بارتفاع أسعار السوق، وفي الفترة 2013/2012م، انخفضت إعانات التأمين على القطن إلى ما يقدر بنحو 562 مليون دولار ، أو 7 سنتات للرطل الواحد. و اخيرا في عام 2014/2013م ، قدرت إعانات تأمين المحاصيل بمبلغ (453) مليون دولار، أو ما يعادل 7 سنتات/ رطل.

5-6-3 دعم القطن في الهند

لم يكن هناك أي دعم للمزارعين في إطار برنامج دعم الحد الأدنى للسعر في الهند خلال الفترة 2014/2013م بسبب ارتفاع أسعار السوق، كما تم في نفس العام تحديد سعر للقطن متوسط التيلة قيمته (82) سنتا للرطل الواحد، ايضا لم يستفيد مزارعي القطن في الهند من الإعفاء من الديون، ومن إعانات الأسمدة، وتدعم الحكومة قطاع النسيج بعدد من البرامج التي تقدم الدعم المباشر والقروض الميسرة.

5-6-4 دعم القطن في الاتحاد الأوربي

تعتبر اليونان وإسبانيا هما أكبر منتجي القطن في الاتحاد الأوروبي، ويحصل منتجو القطن على 65٪ من دعم الاتحاد الأوروبي في شكل دفعة واحدة غير منفصلة ، وال 35٪ المتبقية في شكل معونة إنتاجية محلية، وفي عام 2014/2013م ، قدرت قيمة الدعم المباشر للإنتاج في اليونان بمبلغ (274) مليون دولار، مقارنة بمبلغ (262) مليون دولار في 2013/2012م، أي ما يعادل 44 سنتا للرطل، ويقدر دعم القطن في إسبانيا بمبلغ (91) مليون دولار في 2014/2013م ، أو (84) سنتا للرطل الواحد.

5-6-5 دعم القطن في تركيا

تقدر اللجنة الاستشارية الدولية للقطن "ICAC" أن إجمالي المدفوعات لمنتجي القطن في تركيا انخفض من(488) مليون دولار في عام 2013/2012م إلى(452) مليون دولار في عام 2014/2013 م بسبب انخفاض زراعة القطن.

5-6-6 دعم القطن في البرازيل

يتم تحديد سعر الحد الأدنى بما يعادل 60 سنت لكل رطل بسعر الصرف السائد في منتصف يوليو 2014م. وخلال المواسم الثلاثة الماضية، ظلت أسعار السوق أعلى من السعر الأدنى المحدد، كما تقدم البرازيل الدعم لإنتاج القطن من خلال الائتمان المدعوم للإنتاج، والتسويق، والاستثمارات، وتشير التقديرات إلى أن الائتمان السنوي المدعوم لمنتجي القطن بلغ متوسطة نحو(500) مليون دولار خلال العقد الماضي. وتقدر "ICAC" أن الحد الأقصى للإعانات السنوية التي تلقاها مزارعي القطن في شكل فائدة مدعومة بلغت نحو (75) مليون دولار على مدى العقد الماضي.

5-6-7 دعم القطن في كولومبيا

قدرت المدفوعات الحكومية المباشرة للمنتجين في عام 2014/2013م بمبلغ (18) مليون دولار ، بمتوسط (30) سنتا للرطل، أما في عام 2013/2012م ، قدرت المدفوعات الحكومية المباشرة بمبلغ (21(مليون دولار، بمتوسط (44) سنت لكل رطل.

5-6-8 دعم القطن في غرب افريقيا

تقدم عدة دول في غرب أفريقيا دعماً للمنتجين خاصة فيما يتعلق بالأسمدة وزراعة البذور، وفي الفترة 2014/2013 م، قدمت بوركينا فاسو دعما يقدر بنحو(30) مليون دولار، أو 6 سنتات للرطل، كما قدمت مالي (38) مليون دولار، أو (10) سنتات للرطل، وقدمت كوت ديفوار 14 مليون دولار، أو (4) سنتات للرطل، وقدمت السنغال مليوني دولار ، أو (7) سنتات للرطل الواحد.

الفصل السادس
مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية
(متطلبات استعادة المكانة)

6-1 مقدمة

بعد ان بدأ الذهب الابيض الذى حبا الله به مصر طريقه الى الاندثار، وبلغت المساحة المنزرعة به ادناها عام 2016م مسجلة نحو (130) الف فدان فقط مقابل (1.8) مليون فدان، ونحو (721.3) الف فدان عام 1994م، وهو عام تخلى الدولة عن القطن. فمع بداية عام 2017م، اخيراً ادركت الحكومة المصرية، انه قد آن الاوان للعمل على استعادة مكانة القطن المصري طويل التيلة وفائق الطول، على المستوى المحلى والعالمي، ففي شهر يوليو من نفس العام تم توقيع بروتوكول تعاون بين الحكومة المصرية، ممثلة في كل من وزارة التجارة والصناعة، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو"، بالتعاون مع الحكومة الإيطالية[1]، لتنفيذ مشروع تحت شعار " القطن المصري من البذرة الى الكسوة" على مدار عامين، تصل تكلفته الإجمالية إلى (1.5) مليون يورو.

هذا ويهدف المشروع الى تطوير سلسلة زراعة وإنتاج القطن المصري طويل التيلة وفائق الطول، والتغلب على المشكلات التي يواجهها، نتيجة تفتت الرقعة الزراعية ونقص العمالة المدربة، ونقص الابتكار، وتعظيم القيمة المضافة للقطن المصري، وتعزيز دخوله إلى الأسواق العالمية، استنادا إلى السمعة الواسعة التي يحظى بها في العالم.

ايضا يتضمن المشروع رفع كفاءة مزارعي القطن فيما يتعلق بالممارسات الزراعية المستدامة للقطن العضوي، وتعزيز القدرات الإنتاجية لعدد من شركات القطاع الخاص العاملة في مجال صناعة الغزل والنسيج، ورفع مهارات مجموعة من القائمين على تجارة التجزئة، وتنمية مهارات عدد من العاملين والفنيين والمهنيين بمجال الزراعة، وشركات الغزل والنسيج، فضلاً عن تنفيذ برامج تدريبية لعدد من طلاب المدارس الصناعية والزراعية، وبناء القدرات لمجموعة من مؤسسات الدعم الفني والمراكز المتخصصة.

واستمالا لأهداف هذه الدراسة، وبعد التعرف على الاوضاع التاريخية، والراهنة للقطن المصري، والمعوقات التي يواجهها، وجهود الدولة في التعامل مع هذه المعوقات، وايضا التعرف على اوضاع تجارة القطن في مصر والعالم، وما تقدمه دول العالم من دعم، يستعرض هذا الفصل المتطلبات اللازمة للارتقاء بمنظومة زراعة القطن المصري وصولاً الى المستقبل الذى يستحقه محلياً وعالمياً، وهى

[1] موقع صحيفة اليوم السابع، رئيس الوزراء يشهد توقيع اتفاقية مشروع "القطن من البذرة إلى الكسوة" الثلاثاء، 18 يوليه، 2017م.

المتطلبات الخاصة بجوانب المنظومة، الزراعية، والصناعية، والتسويقية، والتجارية، انطلاقا مما تضمنته استراتيجية وزارة الزراعة لإصلاح منظومة انتاج وتسويق القطن المصري.[1] ملحق رقم (1)، وما اسفرت عنه فصول هذه الدراسة.

6-2 المتطلبات الإنتاجية

- ربط مساحة القطن بالطاقات الفعلية للمحالج، ومتطلبات الصناعة المحلية، وطلبات التصدير، من خلال تفعيل الزراعة التعاقدية في الوقت المناسب وفقا للطلب الفعلي المحلى والعالمي، تجنبا لتعرض القطن المصري الى ما يؤثر على سمعته عالميا، او ما يمثل خبرة سيئة للمزارعين مثلما حدث في موسم 2018م[2].
- خلق طلب محلى على القطن، بهدف تعظيم القيمة المضافة، وخلق فرص عمل جديدة حقيقية.
- توفير الاحتياجات من الاسمدة والمبيدات، بالكفاية والجودة اللازمة، وبالسعر والتوقيت المناسب.
- الاشراف على جنى وتعبئة القطن وتوفير الاكياس والخيوط المناسبة لتعبئة المحصول، لضمان خلوه من الشوائب الملوثات.
- بحث إمكانية التطبيق العملي لتصنيع آلات جنى القطن المصري على ان تكون ملائمة للمساحات الصغيرة، والمواصفات المورفولجية لنبات القطن المصري، بالتعاون بين كل من وزارتي الإنتاج الحربى، والصناعة، والزراعة واستصلاح الأراضي.
- زيادة فروق الأسعار بين رتب القطن المختلفة لتشجيع أساليب الجنى المحسنة، وتقليل محتوى القطن من الملوثات والمواد الغريبة، مما يؤدى لتحسين مستوى الرتبة والجودة، وتحسين سعر القطن، وربط ذلك بمبادرة أفضل قطن مصري يحصل على علامة مميزة من خلال ختم معتمد للتصدير.
- وضع خطة قومية لزراعة الأقطان قصيرة التيلة، والبحث عن مناشئ جديدة لاستيراد بذور هذه الاقطان لتلبية احتياجات الصناعة المحلية المتزايدة من هذه الأقطان التي يتم استيرادها والتي يعتمد عليها ما يزيد عن 95٪ من صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر، مع اتخاذ التدابير اللازمة لمنع خلط أصنافه مع الأقطان المصرية، بحيث يتم زراعته في الأراضي الجديدة والمستصلحة مثل مناطق الفرافرة، وشرق العوينات، ومناطق غرب المنيا، وضمن مشروع المليون ونصف المليون فدان، خاصة وانه قد تم تجريب زراعة الأصناف الجديدة مثل جيزة 90 وجيزة 95 بتلك المناطق وحققت نتائج جيدة، كما ان زراعة هذه الاقطان يتيح مجالاً أوسع لصناعة الغزل والنسيج بالاعتماد على نوعين من القطن

---

[1] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مجلس القطن والالياف والمحاصيل الزيتية معهد بحوث القطن، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ، 2030، ملحق رقم (1).

[2] وزير الزراعة المصري، من المتوقع انخفاض المساحة من (336) الف فدان موسم 2018م الى (200) الف فدان فقط موسم 2019م.

في التصنيع، وهو ما من شأنه ان يؤدى الى وجود صناعة مزدهرة نتيجة توافر المادة الخام، كما يسهم من جهة أخرى في تشغيل العمالة بشكل أفضل، مما يسهم في زيادة الحصيلة من النقد ألأجنبي الذي يمكن استخدامه في تحديث الصناعة بصفة مستمرة ومواكبة الأسواق العالمية، مع الاخذ في الاعتبار انه ليس بالضرورة ان يعطى نفس الانتاجية المحققة في الخارج تحت الظروف المناخية وظروف التربة المصرية، مثلما ان الاقطان المصرية فائقة الطول عند زراعتها في الخارج لن تكون بنفس جودة زراعته في مصر.

- حظر زراعة القطن من النوع "الأبلند" الأمريكي او أي نوع من أنواع القطن القصير التيلة، وغيره من أصناف القطن التي لم يرد ذكرها في القرار الوزاري الاخير[1]، على أن تتخذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية لإزالة ما يزرع بالمخالفة فور اكتشافه وعلى نفقة المخالف.
- أن تقوم وزارة الزراعة بتوزيع علاوة إكثار (تحددها الوزارة) لكل منتج يقوم بتوريد الأقطان قبل بداية موسم الحليج، بالإضافة لتوزيع علاوة (تحددها الوزارة) لكل منتج يزيد متوسط انتاجه عن (10) قنطار للفدان، للتشجيع على زيادة الانتاجية الفدانية.
- تطبيق التدابير العقابية على مزارعي بذور الاكثار المعتمدين، في حال قيامهم ببيع محاصيلهم للتجار، بما في ذلك عدم توفير البذور، أو عدم تسليم البذور إلى الإدارة المركزية لإنتاج البذور، ووقف جميع الخدمات الزراعية لمزارعي البذور الذين ينتهكون شروط العقد مع وزارة الزراعة، وإنشاء مراكز لتوزيع البذور وجمعها بواسطة الإدارة المركزية لإنتاج البذور، وتحديد أسعار البيع والشراء.
- الحفاظ على الإدارة المركزية لبحوث إنتاج البذور باعتبارها الكيان المسؤول الوحيد عن فحص وإنتاج البذور.
- ضرورة وضع نظام متكامل وواضح لدعم القطن، اسوة بما هو معمول به في الدول المنافسة لمصر،

3-6 المتطلبات البحثية والارشادية الزراعية

- دعم المراكز البحثية (مراكز البحوث والجامعات)، وتوفير الإمكانيات المادية والفنية، من اجل وضع برامج وسياسات بحثية جديدة تؤدى إلى:
  - استنباط أصناف قطن مبكرة النضج، مقاومة للآفات تتحمل ارتفاع درجات الحرارة بالوجه القبلي والملوحة بالوجه البحري.
  - إنتاج أصناف طويلة ممتازة، وأصناف طويلة وسط جيدة، وعالية الانتاجية، تلبي متطلبات التصدير واحتياجات الصناعة المحلية، وكذا استعادة النصيب السوقي العالمي للقطن المصري،

[1] القرار الوزاري ملحق رقم (2)

وهو ما يستلزم استجلاب أصول وراثية جديدة وإجراء تعديلات جوهرية في أساليب التربية لأصناف وسلالات القطن المصري.[1]

- تحديث الخريطة الصنفية باختيار أفضل المناطق لزراعة الأصناف الجديدة.
- تطوير طرق فحص وفرز القطن وتحسين طرق حلج القطن، بما يكفل المحافظة على صفات الجودة، وخفض نسبة الشوائب بالقطن المحلوج.
- تحسين محتوي البذرة من الزيت والبروتين وتحسين طرق استخلاص الزيت.
- وضع حزمة التوصيات الفنية اللازمة لكافة مناطق الزراعة.

- دعم جهاز الارشاد الزراعي، في تطبيق التوصيات الفنية الصادرة عن مركز بحوث القطن، بما يحقق أقصى استفادة من الاصناف تحت الظروف المناطق المختلفة، وتنفيذ الحملات الارشادية الفاعلة في جميع مراكز الانتاج[2]، واعداد البرامج التدريبية اللازمة لتنمية قدرات المرشدين الزراعيين وإكسابهم مهارات إدارة محصول القطن.

4-6 المتطلبات التسويقية والتجارية

- تطوير منظومة تسويقية فاعلة للقطن المصري، وتفعيل الزراعة التعاقدية لربط المساحات المزروعة وفقا للأصناف، بالطلب المحلى والأجنبي بشكل مباشر، وصياغة العقود بين أطراف التعامل وفقاً للغرض من الإنتاج (الإكثار – التجاري)، والتنسيق بين المزارعين والجمعيات التعاونية واتحادات المنتجين والتنسيق بين الجهات المنتجة والمصنعة، مع ضرورة توفير السيولة النقدية من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعي كضامن ووسيط.
- إنشاء صندوق لموازنة أسعار القطن يتولى التنسيق بين القطاعات العاملة في مجال انتاج وتجارة وتصنيع القطن لتحقيق التوازن بين حقوق المزارعين والتجار وشركات الغزل.

- التزام وزارة الزراعة بتوفير كافة احتياجات المزارعين من التقاوي النقية للأصناف المصرية المتميزة ، بالسعر المناسب وفي التوقيت المناسب، مع دراسة إمكانية إدخال القطاع الخاص في إنتاج تقاوى القطن، بعد مرحلة إنتاج تقاوى الأساس تحت الإشراف الفني والعلمي المباشر لمعهد بحوث القطن والإدارة العامة لفحص واعتماد التقاوي، وتخصيص مساحات كافية بالمزارع الحكومية لإنتاج تقاوى الأساس والمربى للقطن.

---

[1] تجرى زارة الزراعة حالياً تجارب عديدة لزراعة أصناف جديدة عالية الإنتاجية والجودة في مصر حيث أدخلت الوزارة (4) أصناف قطن جديدة خلال الأربع سنوات الماضية، كما شهد عام 2018م زراعة صنفين جديدين في مصر هما جيزة 97 وجيزة 98، وهي أصناف تلائم استخدام طرق الزراعة الحديثة. https:// ebr.ae/ar/post/4673

[2] ملحق رقم (1).

6-5 المتطلبات التمويلية والائتمانية

- توفير خط ائتمان بسعر فائدة تشجيعية لتغطية مستلزمات الإنتاج خاصة لصغار المزارعين.
- وضع نظام تأميني متكامل يغطى كافة المخاطر الانتاجية، والسعرية، وغيرها، والتي يمكن ان يتعرض لها المحصول، في اطار صندوق التكافل الزراعي المصري.
- تفعيل دور الجهاز المصرفي، في نجاح منظومة القطن، خاصة فيما يتعلق بضرورة توفير السيولة النقدية من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعي كضامن وسيط لعقود الزراعة التعاقدية، وتمويل شراء المحصول.

6-6 المتطلبات الخاصة بالمحالج

- الادارة الجيدة لعملية الحليج وضمان الحفاظ على جودة القطن وخلوه من الشوائب.
- اصدار تشريع يجرم عمل دواليب الحليج الاهلية، خاصة وانها لا تقوم بدفع ضرائب، وتستغل صغار المزارعين، حيث تقدم لهم الدعم المالى في بداية الموسم واثناء الزراعة، وتتفق معهم على سعر منخفض عند الجنى.
- الإسراع في تطوير المحالج التجارية، وفقا لخطة وزارة قطاع الاعمال العام، والشركة القابضة للغزل والنسيج والسابق الاشارة اليها في الفصل الثاني من الدراسة.•
- تزويد المحالج بمنظفات القطن الزهر، والشعر للحصول على قطن نظيف خالي من الملوثات، حيث أن الزيادة في سعر القطن الخالي من الشوائب والملوثات تفوق الزيادة الراجعة للتحسين في صفات القطن وجودته.
- كبس القطن في بالات قياسية الوزن والحجم، وتعميم ذلك في كل المحالج، وتعبئتها في منسوجات قطنية لمنع التلوث، ووضع علاوات للمحالج، التي تبين ذلك، وتشوين القطن الزهر في مراكز التجميع بطريقة لا تعرضه للتلوث.

6-7 المتطلبات الخاصة بصناعة الغزل والنسيج

- نقطة البدء في اصلاح صناعة الغزل والنسيج في مصر اعداد الدراسات اللازمة للتعرف على معدلات الاستهلاك الصناعي للأقطان والغزول المحلية، والمستوردة بمختلف أنواعها، الأمر الذى يعمل على تحديد الفجوات بين المعروض من الإنتاج المحلى، والمطلوب من الغزول والأقطان المستوردة، ومن ثم

• الدراسة ص 26

وضع اولويات جذب استثمارات خارجية في كافة حلقات سلسلة الانتاج، لتعميق الصناعة وتعظيم القيمة المضافة للقطن المصري ومنتجاته.

- تشجيع دخول استثمارات جديدة في مجال تصنيع الغزل والنسيج القائم علي استخدام الاقطان المصرية طويلة التيلة، لتعظيم الاستفادة من قيمة هذه الاقطان مع التركيز على صناعات الغزل والنسيج، المكملة كالصباغة والتجهيز، والإكسسوار، والالياف الصناعية، مع منح حوافز خاصة للمستثمر المحلي في هذه الصناعات المغذية، ايضا تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مراكز البحث العلمي في مجال الغزل والنسيج.
- على الرغم من الأهمية الكبرى لتطوير الآلات في شركات الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام، إلا أن ذلك لابد أن يتم في إطار استراتيجية متكاملة واضحة المعالم يتم وضعها بناء على تقييم للشركة القابضة والشركات التابعة لها، يتحدد فيها عناصر أساسية مثل ماهي الشركات التي يمكن استمراراها وما هي مجالات تطويرها، والشركات الواجب تصفيتها، وكذلك كيفية التعامل مع مشكلة العمالة وكذلك كيف يمكن الاستفادة من الأصول المهدرة لشركات قطاع الاعمال العام[1].
- بناء وزيادة القدرة الاستيعابية لمصانع الغزل والنسيج للاقطان الطويلة وفائقة الطول، بهدف تصنيع اكبر قدر ممكن من القطن المصري وتحويله الى منسوجات، وترشيد وتنظيم استيراد الأقطان الأجنبية بحيث لا يتم الاستيراد إلا عند عدم كفاية المعروض من الأقطان المصرية، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الغزل والنسيج في تحديث الصناعة النسجية المصرية.
- ضرورة وضع استراتيجية لمناطق المدن النسجية الجديدة، وتصميمها بحيث تضم كافة حلقات الصناعة، إلى جانب إدخال تكنولوجيا جديدة لزيادة القيمة المضافة، وكذا إدراج صناعات الصباغة، الطباعة والتجهيز، الأقمشة المنسوجة، الغزول الرفيعة، اكسسوارات الملابس الجاهزة على رأس قائمة مصانع المرحلة الأولى من مشروعات هذه المدن.
- تعظيم الاستفادة من مشروع " من البذرة الى الكسوة" المشار اليه في صدر هذا الفصل، والعمل على استدامته، خاصة فيما يرتبط بتعزيز القدرات الإنتاجية لشركات القطاع الخاص العاملة في مجال صناعة الغزل والنسيج، وتنمية مهارات العاملين والفنيين والمهنيين في هذه الشركات.

- ضرورة ربط سعر القطن المصري بالمؤشر العالمي (INDEX A)[2]، مع منح ميزة نسبية للاقطان فائقة الطول بالوجه البحري 30 ـ40٪، الوجه القبلي 20 ــ30٪.

---

[41] المركز المصري للدراسات الاقتصادية، صناعة النسيج في مصر، ورقة عمل،2015

[2] عز الدين ابو ستيت (دكتور)، وزير الزراعة المصري، لقاء في قناة "dmc" التليفزيونية، فبراير 2019م.

- وضع آليات فاعلة تضمن استدامة التنسيق بين اتحاد المصدرين، وشركات النسيج، ووزارة الزراعة لتوفير احتياجات التصنيع المحلى من الاقطان المصرية، بهدف خفض الاستيراد من الخارج وتوفير النقد الأجنبي.
- تفعيل انظمة مكافحة الاغراق من خلال رسوم محددة وفقا لمنظمة التجارة العالمية.
- وضع نظام واضح لدعم مكونات الصناعة وفق دراسات متخصصة.

6-8 متطلبات تصنيع بذرة القطن

- تحديث معاصر بذرة القطن.
- رفع كفاءة العاملين في معاصر بذرة القطن.
- ان تقوم وزارة التموين بشراء كامل كمية بذرة القطن التجاري المنتجة، وتصنيعها، وتسويقها، وتسويق الكسب، والمخلفات الاخرى.

6-9 المتطلبات القانونية والتشريعية

- مراجعة التشريعات والقوانين التي تحافظ على النقاوة الوراثية لأصناف القطن المصري، والحفاظ على جودته، مع مراجعة نصوص العقوبات وتغليظها لتكون أداة رادعة للمخالفين، خاصة لمن يزرعون الأقطان الأجنبية المخالفة، وكذلك عقوبة نقل الأقطان الزهر بين المحافظات، وتجريم وتغليظ عقوبة عمل الدواليب الأهلية (المحالج الخاصة)، ومراجعة كافة القوانين والتشريعات الخاصة بالقطن انتاجا، وحلجا، وتصنيع، وتجارة.
- تفعيل القرار الوزاري رقم (442) لسنة 2018م، بشأن استئصال نباتات القطن الغريبة من حقول إنتاج التقاوي من الأصناف السابق تحديدها بالقرارات الوزارية في الموسم الزراعي 2018/2017م، تحت إشراف الاجهزة المعنية التابعة للوزارة وهي: (صندوق تحسين الأقطان، ومعهد بحوث القطن، ومجلس القطن ومحاصيل الألياف والمحاصيل الزيتية، والادارة المركزية لإنتاج التقاوي، والادارة المركزية لفحص واعتماد التقاوي)، على أن يتم صرف أجور العمال من صندوق تحسين الأقطان المصرية
- اتخاذ اجراءات حاسمة وصارمة للحد من ظاهرة التصرف في السلع لغير الغرض المستوردة من اجله، وتهريب خامات الصناعة، والمنسوجات، والملابس الجاهزة، وتشديد الرقابة على المنافذ الجمركية وفرض قيود غرامات رادعة على المهربين.

6-10 المتطلبات المشتركة

- تحقيق التجانس بين القطاعات ذات العلاقة بالقطن في منظومة واحدة (زراعة/ تجارة / صناعة).
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى (التعاونيات، واتحادات المنتجين، اتحادات المصدرين)، وإشراكهم الفعال في النهوض بالقطن المصري، واستعادة مكانته محلياً، وعالميا، يوضح الشكل رقم (6-1) متطلبات الارتقاء بمنظومة القطن في مصر.

هذا ويتبين من الشكل رقم (6-1) متطلبات الارتقاء بمنظومة القطن في مصر.

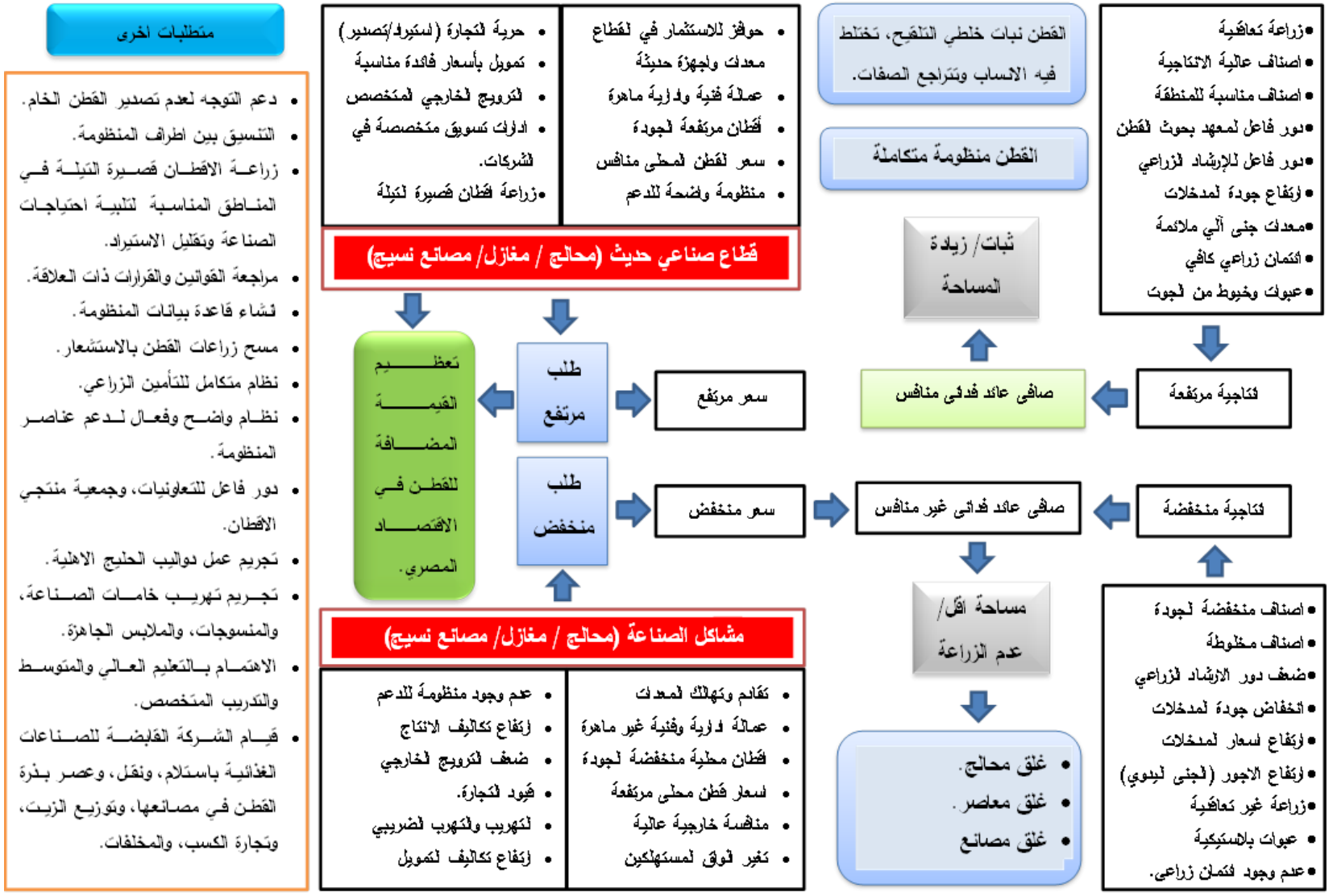

شكل رقم (6-1) متطلبات الارتقاء بمنظومة القطن في مصر

المراجع

مراجع باللغة العربية

1. صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج، القطن المصري بين الماضي والمستقبل، النشرة الربع سنوية، الربع الرابع،2016م.
2. عبد العزيز، خيرية عبد الفتاح، (دكتورة)، تحرير قطاع الزراعة في مصر.. وهدف تنظيم الربح، مجلة مصر المعاصرة، المجلد97، العدد 483، 2006م.
3. مختار خطاب، أزمة كل من القطن وصناعة النسيج المصرية، المؤتمر السادس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين، رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية في مصر، القاهرة ، نوفمبر 2018م.
4. وجدى هندي (دكتور)، مستقبل القطن المصري واقتصاديات انتاجه وتصنيعه وتجارته داخلياً وخارجياً، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ندوة مستقبل القطن المصري واقتصاديات انتاجه وتصنيعه وتجارته داخلياً وخارجياً، سبتمبر 2015م.
5. موقع صحيفة المصري اليوم، الحكومة تلغى دعم القطن، الأحد 4 يناير 2015م.
6. موقع صحيفة الشروق، وزير الزراعة المصري، عودة القطن المصري لسابق عهده تزعج بعض الأطراف الدولية، لأربعاء 6 مارس 2019م.
7. اللجنة الاستشارية الدولية للقطن، دعم القطن في العالم، اكتوبر2014م.
8. معهد التخطيط القومي، السوق المصرية للغزول، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (195)، 2006م.
9. مفرح محمد البلتاجي (دكتور)، صناعة الحليج في مصر بين الماضي والحاضر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ندوة الوضع الراهن والمستقبلي للقطن المصري، مايو 2012م.
10. أحمد السيد محمد الدقن (دكتور)، الاستراتيجية القومية لتنمية الصناعات النسيجية في مصر (2007–2020)، دراسة تقويمية للأداء والآثار الأولية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية، قسم الإدارة العامة، المجلة العلمية لكلية التجارة ـ جامعة دمنهور، يناير 2014م.
11. وزارة قطاع الاعمال، تصريحات لكل من هشام توفيق، وأشرف الشرقاوي، وزيرا قطاع الاعمال، لعدد من الصحف المصرية.
12. موقع مبتدأ، على شبكة الانترنت، لماذا اختفى الكنز الذى يبحث عنه العالم؟، 2018/2/22م.

13. أحمد مصطفى (دكتور)، ملامح خطة تطوير قطاع الغزل والنسيج التابع للشركة القابضة – للقطن والغزل والنسيج والملابس، بغرض استعادة القطن المصري لمكانته العالمية بين منتجي الاقطان الطويلة الممتازة، ورقة مقدمة لمؤتمر الاقتصاديين الزراعيين ، نوفمبر 2018م.

14. بنك التنمية والعمال المصري، ادارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي ، دراسة عن سوق صناعة غزول القطن في مصر.

15. محمد عبد الغنى رمضان، صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب ، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مايو 2012، ص ص4 –8.

16. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لإحصاءات الانتاج الفعلي والطاقة العاطلة والمخزون من الانتاج التام للأنشطة الصناعية، بمنشآت قطاع الاعمال العام، عدد ديسمبر 2017م.

17. أحمد رشاد الشربيني، دور التدابير الحمائية في تدعيم قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر، المؤتمر الدولي السنوي للتصنيع والتنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي، مايو 2018م، ص254.

18. موقع صحيفة اليوم السابع، رئيس الوزراء يشهد توقيع اتفاقية مشروع "القطن من البذرة إلى الكسوة" الثلاثاء، 18 يوليه، 2017م.

19. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مجلس القطن والالياف والمحاصيل الزيتية معهد بحوث القطن، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، 2030م.

20. قناة "dmc" التليفزيونية، عز الدين ابو ستيت (دكتور)، وزير الزراعة المصري، لقاء عن اوضاع القطن المصرع، فبراير 2019م.

21. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة البحث العلمي، الخطة التنفيذية للتنمية الزراعية 2015/2014 -2018/2017م.

22. اللجنة الدولية للقطن (ICAC)، (تحديات القطن ـ حلول زكية ومستدامة)، البيان الختامي للجلسة العمومية السابعة والسبعين، ساحل العاج، 2018م.

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية

1. Ahmed Wally, Cotton and products Annual: Egyptian cotton on the rise, USDA foreign agriculture service, Gain report number EG18011, 27/3/2018.
2. http://gate.ahram.org.eg/News/2058963.
3. Elton Robinson, World cotton subsidies estimated, Oct 03, 2014.
4. World Trade Organization. Retrieved, United States-Subsidies on Upland Cotton". 12September .2017
5. International Centre for Trade and Sustainable Development, Cotton: What could a Doha deal mean for trade?" (PDF).. November 2010. Retrieved .25-10-2011
6. Schnepf, Randy, "Brazil's WTO Case Against the U.S. Cotton Program" Congressional Research Service. Retrieved .30-07-2008
7. Lazzeri, Thomas. "Western Cotton subsidies endanger African Farmers". African Europe Faith and Justice Network. Retrieved 12April .2015
8. International cotton Advisory Committee(ICAC) The Final Statement Of The77Th Plenary Meeting. Dec 2018.

ثالثا: مواقع الكترونية

1. http://www.alhayat.com/article/4609567
2. http://www.ahram.org.eg/News/202795/3/674755
3. https://www.elbalad.news/3700599
4. http://www.egyptcotton-catgo.org/CottonActivityAr.aspx?id=3
5. https://www.mubasher.info/news/3351868/
6. http://www.ahram.org.eg/NewsQ/417023.aspx
7. https://www.elwatannews.com/news/details/3678925
8. https://www.youm7.com/story/2017/9/123408150
9. https://www.youm7.com/story/2018/10/3/3972311
10. https://www.youm7.com/story/2018/7/2/3856879
11. https://www.youm7.com/story/2018/9/25/3963363
12. https://www.youm7.com/story/2018/10/4/3975997
13. https://www.akhbarak.net/news/2018/10/05/18008139
14. http://www.ahram.org.eg/News/202791/27/674154
15. http://gate.ahram.org.eg/News/2020280.aspx
16. https://www.youm7.com/story/2018/10/9/3981824
17. https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2018/10/11/1442617
18. https://m.youm7.com/story/2018/10/19/3995438
19. https://m.youm7.com/story/2018/10/27/4006334
20. http://www.ahram.org.eg/NewsQ/558068.aspx

21. https://www.almasryalyoum.com/news/details/1337625
22. https://www.tahrirnews.com/Story/881893
23. https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2018/11/2/1455558
24. https://m.youm7.com/story/2018/11/20/4037846
25. http://gate.ahram.org.eg/News/2057309.aspx
26. http://www.dostot.org/2231234
27. https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2018/11/25/1468213
28. https://www.mubasher.info/news/3376417
29. https://m.youm7.com/story/2018/12/23/4078217
30. https://m.youm7.com/story/2019/2/12/4138181
31. https://www.masrawy.com/news/news_videos/details/2019/2/12/1513385

الملاحق

ملحق رقم (1)

استراتيجية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

إنتاج وتسويق القطن المصري[1]

أولاً: إصلاح منظومة الإنتاج

1. إنتاج القطن

- توفير التقاوي النقية للأصناف المصرية المتميزة.
- تدبير احتياجات الصناعة المحلية من الأقطان متوسطة الجودة بديلاً عن الاستيراد.
- التوسع في مساحات أقطان الوجه القبلي خصوصا في الأراضي الجديدة بالوجه القبلي لسد احتياجات المغازل المحلية التي تنتج الخيوط المتوسطة واتخاذ كافة السبل لنشر زراعة القطن بالأراضي الجديدة نظرا للمنافسة الشديدة التي تواجهها في الوادي والدلتا.
- تشجيع زراعة القطن في تجميعات ومكينة زراعته لرفع كفاءة إدارة المحصول وتقليل تكاليف الإنتاج.

2. البرامج البحثية

- الاستمرار في استنباط أصناف جديدة تتفوق في المحصول والجودة علي الأصناف التجارية المنزرعة وتلبي متطلبات التصدير واحتياجات الصناعة المحلية.
- استنباط أصناف قطن مبكرة النضج مقاومة للآفات تتحمل ارتفاع درجات الحرارة بالوجه القبلي والملوحة بالوجه البحري.
- المحافظة على النقاوة الوراثية للأصناف المنزرعة من خلال انتاج سلالات جديدة نقية وراثيا بصفة دورية لخفض مدة تداول السلالة في الزراعة.
- تحديث الخريطة الصنفية باختيار أفضل المناطق لزراعة الأصناف الجديدة.
- استمرار البرامج البحثية لتحسين محتوي البذرة من الزيت والبروتين وتحسين طرق استخلاص الزيت.
- تطوير اساليب تقييم صفات جودة التيلة والكفاءة الغزلية وصفات جودة الخيوط للأصناف والهجن.
- في برامج استنباط الاصناف الجديدة وكذلك للأصناف التجارية وإمداد صناعة الغزل والنسيج بالمعلومات الكاملة عن صفات جودة تلك الأصناف وكفاءتها الغزلية.

[1] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مجلس القطن و الالياف و المحاصيل الزيتية، و معهد بحوث القطن، استراتيجية اصلاح انتاج وتسويق القطن المصري،

- تطوير طرق فحص وفرز القطن وتحسين طرق حلج القطن بما يكفل المحافظة على صفات جودة القطن المصري وخفض نسبة الشوائب بالقطن المحلوج.

3. البرنامج الارشادي

- تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة بما يحقق أقصى استفادة من الاصناف تحت الظروف البيئية المختلفة.
- تنمية قدرات المرشدين الزراعيين وإكسابهم مهارات إدارة محصول القطن.

ثانياً: إصلاح منظومة التسويق

1. تسويق وتجارة القطن

- إنشاء صندوق لموازنة أسعار القطن يتولى التنسيق بين القطاعات العاملة في مجال انتاج وتجارة وتصنيع القطن لتحقيق التوازن بين حقوق المزارعين والتجار وشركات الغزل.
- تطبيق سياسة الزراعة التعاقدية من خلال تقدير الطلب المحلي والأجنبي وتحديد سعر ضمان للقطن والإعلان المبكر عنه وصياغة العقود بين أطراف التعامل وفقاً للغرض من الإنتاج (الإكثار – التجاري).

2. حلج القطن

- الإسراع في تطوير المحالج التجارية وتزويدها بمنظفات القطن الزهر والشعر للحصول على قطن نظيف خالي من الملوثات حيث أن الزيادة في سعر القطن الخالي من الشوائب والملوثات تفوق الزيادة الراجعة للتحسين في صفات جودته
- مراجعة ضبطات الحليج لأصناف القطن المختلفة بما يتناسب مع رتبها وصفات جودتها بهدف رفع كفاءة الحليج وانتاجيته وتحسين الرتبة والمحافظة على صفات الجودة وتقليل نسبة العوادم وتكوين العقد.
- كبس القطن في بالات قياسية الوزن والحجم وتعميم ذلك في كل المحالج وتعبئتها في منسوجات قطنية لمنع التلوث ووضع علاوات للمحالج التي تراعى ذلك.
- تشوين القطن الزهر في مراكز التجميع بطريقة لا تعرضه للتلوث.

3. صناعة الغزل والنسيج

- تطوير قطاع الغزل والنسيج لاستعمال القطن المصري حتى المنتج النهائي وعدم تصدير القطن خام.
- ترشيد وتنظيم استيراد الأقطان الأجنبية بحيث لا يتم الاستيراد إلا عند عدم كفاية المعروض من الأقطان المصرية.

آليات تنفيذ المنظومة

1. ضرورة ضبط عمليات تداول القطن الزهر وتجارته خصوصاً أقطان الإكثار.
2. صدر بالفعل القرار الجمهوري بالقانون رقم 4 لسنه 2015 باستثناء أقطان الإكثار من قانون التجارة الحرة رقم 210 لسنه 1994 على أن يتم تداولها عن طريق وزارة الزراعة دون غيرها لمنع خلط الأصناف.
3. صدر القرار الوزاري رقم 95 لسنة 2015م بالإجراءات التنفيذية لشراء أقطان الإكثار للحفاظ على النقاوة الوراثية.
4. زراعة 300 ألف فدان من الأراضي الجديدة بأقطان الوجه القبلي متوسطة الجودة المساوية في سعرها للمستورد ويكون ذلك علي ثلاث سنوات بدءا من العام القادم بواقع 100 ألف فدان كل سنة يمكن تدبيرها من مشروع المليون ونصف مليون فدان أو أي مساحات أخري)، ويوجد حاليا بذرة نقية لهذه الأصناف تكفي لزراعة أكثر من 100 ألف فدان. ويمكن إكثارها ومضاعفتها وتغطية المساحات المطلوبة متي تم تدبيرها ويتم زراعتها بأساليب حديثة تحقق إنتاجية عالية 10 قنطار / فدان فأكثر.
5. تفعيل دور الزراعات التعاقدية والتنسيق بين المزارعين والجمعيات التعاونية واتحادات المنتجين والتنسيق بين الجهات المنتجة والمصنعة مع ضرورة توفير السيولة النقدية من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعي كضامن وسيط.
6. استمرار معهد بحوث القطن بمركز البحوث الزراعية بإنتاج بذرة المربي وتقاوي الأساس لكل أصناف القطن المصري التجارية المتداولة والجديدة والمستنبطة حديثا وسلالاتها نقية وراثيا لضمان عدم تعرضها لأي تلوث حيث لا تسمح البرامج البحثية المستخدمة وضوابطها.
7. تجريم زراعة الاقطان الأجنبية في مصر خاصة بعد أن أثبتت الاقطان المصرية تفوقها على أى أصناف أجنبية انتاجا وجودة.

8. تعظيم دور الإرشاد الزراعي ووضع برامج تدريب وتنمية قدرات المرشدين الزراعيين وإعداد كوادر من المزارعين المتميزين وإكسابهم مهارات إدارة محصول القطن. وتوعية المزارعين بإتباع وسائل الجنى المحسن التي تؤدى لتحسين رتبة وخواص جودة القطن الناتج.
9. تفعيل دور التعاونيات واتحادات المنتجين وإشراكهم في تشخيص المشاكل ووضع الحلول.

المردود الاقتصادي

1. توفير أكثر من 3 مليون قنطار قطن مصري متوسط الجودة لصناعة الغزل المحلية بسعر المستورد وقد يقل عنه وأعلي جودة وأقل في نسبة العوادم وعدد العقد ويمكن وضع لوجو القطن المصري عليه دون شبهة غش تجاري.
2. وقف استيراد القطن الخام وتوفير أكثر من 300 مليون دولار وزيادة حصيلة الصادرات من القطن وبالتالي توفير العملة الأجنبية وتحسين الوضع في ميزان المدفوعات وخلق فرص عمل جديدة للشباب.
3. إنتاج 55 الي 60 ألف طن زيت من بـــذرة القـطن لتقليل الفجوة في إنتاجـــه (الفدان ينتج 900 إلـي 1000كجم بذرة بها 18 الـي 21٪ زيـت) مما يساهم في تقليل الفجوة الغذائية للزيوت.
4. إنتاج 200 الـي 250 ألف طن كسب بذرة قطن تقوم عليها مشروعات إنتاج حيواني لسد الفجوة في الأعلاف.
5. اقامة صناعات حليج وغزل ونسيج جديدة أو بنقل بعض المصانع اليها وما أكثرها وتصبح نموذج للتنمية المستدامة والمشروعات المتكاملة وتفعيل دور سلسلة القيمة.
6. تحقيق الاستقرار في صناعة الغزل والنسيج وزيادة نسبة المكون المحلي في الصناعة. وبالتالي توفير العملة الصعبة المستخدمة في الاستيراد.

تحسين مستوى دخول المزارعين: من خلال الدخل المزرعى المتحصل عليه من زراعة وتوريد المحصول وزيادة معدلات النشاط التجاري بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي.

ملحق رقم (2)

القرار الوزاري رقم 154 لسنة 2019م

بشان تحديد مناطق زراعة أصناف القطن موسم 2019م[2]

- لا يجوز أن تزرع في موسم 2019م أصناف من القطن تخالف الأصناف المحددة لكل منطقة، ويستثنى من هذا القرار مزارع وزارة الزراعة والحقول التي تجرب عليها تجارب من معهد بحوث القطن بمركز البحوث الزراعية بما فيها المزارع المعاونة أيا كان موقعها والتي يحددها معهد بحوث القطن تطبيقا لإحكام المادة 21 من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم 53 لسنة 1966م المشار اليه.
- حظر زراعة القطن من النوع الأبلند الأمريكي او أي نوع من أنواع القطن القصير التيلة وغيره من أصناف القطن التي لم يرد ذكرها في هذا القرار على أن تتخذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية لإزالة ما يزرع بالمخالفة فور اكتشافه وعلى نفقة المخالف.
- زراعة صنف جيزة 92 بمحافظة دمياط بأكملها ما عدا المساحات المتعاقد عليها من أصناف جيزة 45 وجيزة 87 وجيزة 96 وبعد تحقيق مسافات العزل، ويزرع من أصناف التعاقد المذكورة بالمادة السابقة أي مساحات يتم التعاقد عليها كزراعات عضوية بعد موافقة معهد بحوث القطن وتحت إشرافه بأماكن اخرى بخلاف ما ذكر وبعد عمل مسافات العزل.
- زراعة صنف جيزة 86 بالمناطق بمحافظات الغربية بأكملها عدا مركز المحلة الكبرى، والمنوفية بأكملها، والقليوبية بأكمها، والإسكندرية بأكمها، و البحيرة بأكملها، ومنطقة النوبارية بأكملها.
- زراعة صنف جيزة 94 محافظة الغربية بمركز المحلة الكبرى، محافظة الدقهلية بأكملها، والشرقية بأكملها ، وبورسعيد بأكملها، محافظة الإسماعيلية بأكمها.
- زراعة صنف جيزة 96 يزرع بالمناطق الاتية ، محافظة كفر الشيخ بمركزي فوة – مطوبس.
- زراعة صنف جيزة 90 بالمناطق الاتية: محافظة أسيوط بأكملها، وسوهاج بأكملها، المساحات التي تزرع بمحافظة قنا.
- زراعة صنف جيزة 95 يزرع بالمناطق الاتية: محافظة الفيوم بأكملها، محافظة بني سويف بأكملها، محافظة المنيا بأكملها، وايضا المساحات التي تزرع بمحافظة الوادي الجديد.
- لا يجوز زراعة أي صنف من أصناف القطن في نطاق كيلو متر واحد من حدود مرتب القطن لزراعات مزارع الوزارة اذا كان الصنف مغايرا او كانت لا توجد بذرة كافية للزراعة من الصنف المنزرع بمزارع الوزارة لحماية مزارع الوزارة حتى ولو أدى ذلك لحظر كامل للزراعة في نطاق الكيلو متر.

---

[2] موقع اليوم السابع، بشائر زراعات القطن، الأربعاء، 13 مارس 2019م

ملحق رقم (3)

قرار وزاري رقم 155 لسنة [3] 2019م

بشان تحديد المناطق المخصصة لتعميم زراعة

التقاوي المعتمدة لأصناف القطن المصري ومناطق الاكثار

حدد القرار الذى حمل رقم 155 لسنة 2019، ، أنه يخصص لتعميم زراعة التقاوي المتعددة لأصناف القطن لإكثار في السنة الزراعية 2019 بالمحافظات والمراكز والأصناف الموضحة كالتالي.

- صنف جيزة 86 يزرع في محافظة البحيرة بمركز المحمودية ودمنهور وحوش عيسي.
- صنف جيزة 92 يعمم بمحافظة دمياط بالجمعيات المختارة بمركزي كفر سعد وكفر بطيخ.
- صنف جيزة 94، و96 يعمم بمحافظة كفر الشيخ بمراكز بيلا والحامول ائتمان وإصلاح، ومطوبس.
- صنف جيزة 90 يعمم بمحافظة اسيوط بمراكز الفتح، وابنوب، وأبو تيج.
- صنف جيزة 95 يعمم بمحافظتي بني سويف والفيوم بمراكز ببا واهناسيا، وبني سويف، وإطسا.

3 موقع اليوم السابع، بشائر زراعات القطن، الأربعاء، 13 مارس 2019م

ملحق رقم (4)

قرار وزاري

رقم (177) لسنة 2018 (قانونى)

بشأن تحديد مناطق زراعة أصناف القطن موسم 2018

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

- بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم 53 لسنة 1966م والقوانين المعدلة له .
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم 4 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 210 لسنة 1994 بإصدار قانون تنظيم القطن بالداخل .
- وعلى موافقة لجنة توفير التقاوي لبذرة القطن
- وعلى مذكرة الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي بتاريخ 2018/1/22.
- وعلى ما عرضه رئيس قطاع الخدمات الزراعية و المتابعة.

قـــــــرار

مادة(1):لا يجوز أن تزرع في موسم 2018 أصناف القطن التي تخالف الأصناف المحددة لكل منطقة.

مادة(2): (يستثنى من هذا القرار مزارع وزارة الزراعة و الحقول التي تجرى عليها تجارب من معهد بحوث القطن بمركز البحوث الزراعية تطبيقا لأحكام المادة21 من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم 53 لسنة 1966 المشار إليه .

مادة(3): يحظر زراعة القطن من النوع الأبلند (الأمريكي) و غيره من أصناف القطن التي لم يرد ذكرها في هذا القرار، وفي حالة زراعته يتم إزالته على نفقة المخالف.

مادة(4): صنف (جيزة 92): يزرع بمحافظة دمياط بأكملها ما عدا المساحات المتعاقد عليها من أصناف جيزة 45 و جيزة 87 و جيزة 93، وبعد تحقيق مسافات العزل.

مادة(5): صنف (جيزة / 86) يزرع بالمناطق الآتية:

1- محافظة كفر الشيخ بمراكز دسوق – قلين – كفر الشيخ.
2- محافظة الغربية بأكملها عدا مركز المحلة.
3- محافظة المنوفية بأكملها .
4- محافظة القليوبية بأكملها .

5- محافظة الإسكندرية بأكملها .
6- محافظة البحيرة بأكملها.
7- منطقة النوبارية بأكملها .

مادة (6):(صنف (جيزة / 94) يزرع بالمناطق الآتية:
1- محافظة كفر الشيخ بمراكز بيلا – الحامول . بلطيم . الرياض . سيدى سالم .
2- محافظة الغربية بمركز المحلة.
3- محافظة الدقهلية بأكملها.
4- محافظة الشرقية بأكملها.
5- محافظة بورسعيد بأكملها.
6- محافظة الإسماعيلية بأكملها.

مادة(7): صنف (جيزة / 96)يزرع بالمناطق الآتية:
يزرع بمحافظة كفر الشيخ بمراكز فوه . مطوبس.

مادة (8): صنف (جيزة/ 90) يزرع بالمناطق التالية:
1. محافظة أسيوط بأكملها.
2. محافظة سوهاج بأكملها.
3. المساحات التي تزرع بمحافظة قنا.

مادة(9): صنف (جيزة / 95) يزرع بالمناطق الآتية:
1.محافظة الفيوم بأكمله.
2.محافظة بنى سويف بأكملها.
3.محافظة المنيا بأكملها
4. المساحات التي تزرع بمحافظة الوادي الجديد.

مادة (10):
1. لا يجوز زراعة أي صنف من أصناف القطن في نطاق كيلو متر واحد من حدود مرتب القطن لزراعات مزارع الوزارة
2. اذا كان الصنف مغايراً أو لا توجد بذرة كافية للزراعة من الصنف المنزرع بمزارع الوزارة لحماية مزارع الوزارة.

مادة (11):
ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية و يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

ملحق رقم (5)

قرار وزاري رقم (178) لسنة 2018

بشأن تحديد المناطق المخصصة لتعميم زراعة التقاوي المعتمدة لأصناف القطن

(مناطق الإكثار) في السنة الزراعية 2018م

وزير الزراعة و استصلاح الأراضي

- بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم 53 لسنة 1966 و القوانين المعدلة له.
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم 4 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 210 لسنة 1994 بإصدار قانون تنظيم القطن بالداخل.
- وعلى القرار الوزاري رقم 177 لسنة 2018 بتعيين مناطق زراعة أصناف القطن في السنة الزراعية 2018.
- وعلى موافقة لجنة توفير التقاوي لبذرة القطن.
- وعلى مذكرة الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي بتاريخ 2018/1/22.
- وعلى ما عرضه رئيس قطاع الخدمات الزراعية و المتابعة .

قـــــرر

مادة (1): يخصص لتعميم زراعة التقاوي المعتمدة لأصناف القطن (الإكثار) في السنة الزراعية 2018 المراكز و الأصناف الموضحة بالجدول التالي:

الصنف	المحافظة	المـــــراكز
جيزة 86	كفر الشيخ	• مركزي دسوق – قلين
	الغربية	• مركز قطور – بسيون
جيزة 92	دمياط	• الجمعيات المختارة بمركزي (كفر سعد – كفر بطيخ)
جيزة 94	الدقهلية	• مركز بلقاس (استصلاح ، إصلاح ، ائتمان).
	كفر الشيخ	• مركز بيلا – الحامول (استصلاح ، إصلاح ، ائتمان)
جيزة 96	كفر الشيخ	• مركز مطوبس – فوه
جيزة 90	أسيوط	• الفتح – ابنوب – أسيوط– منفلوط – أبو تيج – صدفا – القوصية
جيزة 95	بنى سويف	• المحافظة بأكملها
	الفيوم	• مركز اطسا – الفيوم
	المنيا	• مركز بنى مزار – مطاي

مادة (2): ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية و يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره..... صدر في 2018/2/6م

ملحق رقم (6)

الترقيم الإنجليزي للقطن

- وضع هذا الترقيم علي اساس لف طول معين من الخيط علي اطار سداسي محيطه 1.5 ياردة، فاذا تحرك الاطار بمقدار لفه واحدة فمعنى ذلك الحصول علي خيط طوله 1.5 ياردة. واذا دار هذا التيار 80 لفة كانت المحصلة 80×1.5 =120 ياردة تسمى (lea) شلة صغيرة، واذا تكررت هذه العملية 7 مرات كانت المحصلة 7×120=840 يارده ويكون هذا الطول هو شلة قطن واحدة(hank)، وعلي هذا الاساس او المنوال تعمل جميع شلل القطن حسب الترقيم الإنجليزي أي ان شلة القطن يكون طولها دائما 840 ياردة.
- اذا اخذنا شلة واحدة ووضعت علي ميزان وكانت قراءة الميزان تزن رطلا انجليزيا واحدا(باوند) فان رقم الخيط يكون واحد (1)، واذا اخذنا شلتين وتم وزنهما وكان الوزن رطلا واحدا كان رقم الخيط هو(2)، واذا اخذنا ثلاث شلات ووزنت وكان الوزن رطلا واحدا كان رقم الخيط (3)، وهكذا، وهذا هو اساس ترقيم القطن، معنى ذلك ان النمرة هي عبارة عن عدد الشلل التي تزن رطلا انجليزيا واحدا، وبالتالي عندما يراد معرفة رقم خيط نضع علي احدي كفتى الميزان صنجة وزنها رطل إنجليزي وفي الكفة الاخرى نضع عددا من شلل القطن حتي يتساوى كفتى الميزان، ويكون عدد الشلل التي تزن رطلا واحدا هو رقم الخيط.

م	العنوان	التاريخ	اسم المؤلف
1	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور
2			
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978	
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978	
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978	
6	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر 1978	
7	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (1970/69 – 1975)	أكتوبر 1978	
8	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979	
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (1970 1976)	أغسطس 1979	د. كمال الجنزورى
10	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير 1980	د. كمال الجنزورى
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (1970/71-1978)	مارس 1980	د. كمال الجنزورى
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. كمال الجنزورى
14	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. كمال الجنزورى
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	د. كمال الجنزورى
16	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر 1970 – 1979	ابريل 1981	د. كمال الجنزورى
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	د. كمال الجنزورى
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو 1981	د. كمال الجنزورى

19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. كمال الجنزورى
20	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. كمال الجنزورى
21	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. محمد عبد الفتاح منجى
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى
23	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر 1985	د. احمد عبد الوهاب برانيه
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. رجاء عبد الرسول حسن
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام
28	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. فتحى الحسيني خليل
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه
31	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق فياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د.علا سليمان الحكيم
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	Sep, 1986	د.عماد الشرقاوى امين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986	معهد التخطيط القومي
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس 1988	د.هدى محمد صالح

38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د.مصطفى أحمد مصطفى
39	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى 1985/80	مارس 1988	د.احمد حسن ابراهيم
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام
41	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د.على ابراهيم عرابي
42	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د.محمد سمير مصطفى
43	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر 1988	د. محمد عبد المجيد الخلوى
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د.سيد حسين احمد
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير 1989	د.احمد حسن ابراهيم
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام
48	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير 1990	د.سيد حسين احمد
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوى
50	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د.احمد برانيه
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر 1990	د.محمد عبد الفتاح منجى
53	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر 1990	د.عماد الشرقاوى امين
54	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر 1990	د.وفاء احمد عبد الله
55	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د.محمد سمير مصطفى
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد عثمان

57	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د.رأفت شفيق بسادة
58	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د.فتحى الحسيني خليل
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د.محمد سمير مصطفى
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د.مجدي محمد خليفه
62	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير 1991	د. سعد طه علام
63	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل 1991	د.سيد حسين احمد
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د.صالح حسين مغيب
65	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر 1991	د.سعد حافظ
68	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د.اماني عمر
69	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د.راجيه عابدين خير الله
70	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان
71	انعكاسات أزمة الخليج(1991/90) على الاقتصاد المصرى	يناير 1992	د.مصطفى أحمد مصطفى
72	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو 1992	د.عبد القادر دياب
73	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو 1992	د.ابراهيم حسن العيسوي
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د.فتحى الحسيني خليل

75	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د.عثمان محمد عثمان
76	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر 1992	د.السيد عبد المعبود ناصف
77	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير 1993	د.سيد حسين احمد
78	احتياجات المرحلة المقبلة للآقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير 1993	د.محرم الحداد
79	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو 1993	د.محمد عبد الفتاح منجى
80	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو 1993	د.محمد عبد العزيز عيد
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو 1993	د. الفونس عزيز قديس
82	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د.محمد سمير مصطفى
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د.محمود عبد الحى صلاح
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د.محرم الحداد
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 فى مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د.وفاء احمد عبد الله
88	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	د.محمد ماجد صلاح الدين خشبة
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي
90	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د.محمد عبد العزيز عيد
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د.عبد القادر دياب
92	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر 1994	د.سعد طه علام

93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير 1995	د.راجيه عابدين خير الله
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د.محرم الحداد
95	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل 1995	د.محمود عبد الحى صلاح
96	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية 1995	د.ثروت محمد على
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د.إجلال راتب
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير 1996	د.صالح حسن مغيب
99	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير 1996	د.سعد طه علام
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د.محرم الحداد
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996	
102	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د.محمد عبد العزيز عيد
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د.سعد طه علام
104	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د.اجلال راتب
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د.محرم الحداد
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د.نادرة وهدان
107	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر 1996	د.راجية عابدين خير الله
108	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس 1997	د.محمد عبد العزيز عيد
109	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس 1997	د.ثروت محمد على
110	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر 1997	د.ممدوح فهمي الشرقاوى

111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير 1998	د.راجية عابدين خير الله
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د.عبد القادر دياب
113	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د.سعد طه علام
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د.اجلال راتب
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د.محرم الحداد
116	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن21	يونية 1998	د.وفاء احمد عبد الله
117	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د.ابراهيم العيسوى
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د.عبد القادر دياب
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر 1998	د.سعد طه علام
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر 1998	د.سيد محمد عبد المقصود
121	حولت الى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د.ايمان احمد الشربيني
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د.عبد الله الداعوشى
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر 1998	د.ماجدة ابراهيم
124	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر1998	د.اجلال راتب
125	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د.سيد محمد عبد المقصود
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د.سعد طه علام
127	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر 1999	د.اجلال راتب
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د.محرم الحداد
129	جاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير 2000	د.ماجدة ابراهيم
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د.عزه عبد العزيز سليمان

131	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير 2000	د.محمد عبد العزيز عيد
132	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د.سيد محمد عبد المقصود
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د.محمد محمود رزق
134	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو 2000	د.نادرة وهدان
135	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير 2001	د.محمد عبد العزيز عيد
136	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د.عزه عبد العزيز سليمان
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير 2001	د.احمد عبد الوهاب برانيه
138	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير 2001	د.نادرة وهدان
139	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير 2001	د.محمد محمد الكفراوي
140	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير 2001	د.اجلال راتب
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د.السيد محمد كيلاني
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د.عبد القادر دياب
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د.هدى صالح النمر
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د.محمد عبد العزيز عيد
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان
146	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د.عبد القادر دياب
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د.محمد محمد الكفراوي
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس 2002	د.محمود محمد عبد الحى
150	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د.وفاء احمد عبد الله

151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو 2002	د.هدى صالح النمر
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو 2002	د.محرم الحداد
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د.محمد عبد العزيز عيد
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان
157	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د.سلوى مرسي محمد فهمي
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو 2002	د.السيد عبد العزيز دحيه
159	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو 2002	د.عزه عمر الفندري
160	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو 2002	د.محمد محمد الكفراوي
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د.سمير عريقات
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د.سيد محمد عبد المقصود
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو 2003	د.محرم الحداد
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د.عبد القادر دياب
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003	د.محمد عبد العزيز عيد
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د.سلوى مرسي محمد فهمي
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين
168	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د.عزه عبد العزيز سليمان
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د.عبد القادر حمزه

170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د.فادية عبد السلام
171	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو 2003	د.هدي صالح النمر
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو 2003	د.عزيزة على عبد الرازق
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د.مصطفى احمد مصطفى
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو 2004	د.محرم الحداد
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو 2004	د.نفيسه ابو السعود
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو 2004	د.عبد القادر حمزه
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د.عبد القادر دياب
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو 2004	د.فادية عبد السلام
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د.محمد سمير مصطفى
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو 2004	د.زينات محمد طباله
182	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د.محرم الحداد
183	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير 2005	د.محرم الحداد
184	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د.محرم الحداد
185	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د.محرم الحداد

186	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس2005	د. لطف الله امام صالح
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د.عبد الحميد سامى القصاص
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د.علا سليمان الحكيم
189	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د.محمود عبد الحى
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د.فاديه محمد عبد السلام
191	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د.هدى صالح النمر
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د.محرم الحداد
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د.عبد القادر دياب
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د.سلوى مرسي محمد فهمي
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د.محمد محمد الكفراوي
198	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د.اجلال راتب
199	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د.
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا
201	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د.فريد احمد عبد العال
202	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د.راجيه عابدين خير الله
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د.عزه عمر الفندري
205	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى

206	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د.ايمان احمد الشربيني
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج
208	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د.فريال عبد القادر احمد
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د.نادرة وهدان
211	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفاده	نوفمبر 2008	د.فاديه عبد السلام
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د.ابراهيم العيسوي
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج
216	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى
217	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير 2010	د.ايمان احمد الشربيني
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود
220	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032	يولية 2010	د.مجدي عبد القادر
222	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د.دسوقى عبد الجليل
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر2010	د.خضر عبد العظيم ابو قوره
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد
226	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د.ابراهيم العيسوي
227	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال

228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد
229	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس 2011	د.مجدي عبد القادر
230	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د.اجلال راتب
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي
233	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس 2012	د.اماني حلمى الريس
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د.وفاء احمد عبد الله
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د.فريد احمد عبد العال
237	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د.نفيسه سيد ابو السعود
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربينى
239	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د.اجلال راتب
241	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر 2012	د.وفاء احمد عبد الله
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د.مجدي عبد القادر
243	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د.فريد احمد عبد العال
245	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي
246	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د.دسوقى عبد الجليل
247	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د.سهير ابو العينين
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر 2013	د.اجلال راتب
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى
250	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د.ايمان احمد الشربيني
251	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتى

252	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د.اجلال راتب
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر 2014	د.دسوقى عبد الجليل
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د.منى عبد العال دسوقى
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د.حنان رجائي عبد اللطيف
257	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د.محمد سمير مصطفى
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو 2015	د.ايمان احمد الشربيني
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر2014	د. عبد القادر محمد دياب
263	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة– (2016 – 2030)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر
266	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو 2016	أ.د. حسن صالح
267	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	أ.د. ماجد خشبة
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو 2016	أ.د. سهير أبو العينين
270	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس2016	أ.د. فريد عبد العال

271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس2016	أ.د سمير مصطفى
272	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى فى مصر	أغسطس2016	ا.د محرم الحداد
273	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د.دسوقى عبد الجليل
274	كفاءة الاستثمار العام فى مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	أ.د.أمل زكريا
275	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر2016	ا.د.إيمان الشربينى
276	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو2017	ا.د. نفيسة أبو السعود
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو2017	ا.د.علاء زهران
278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس2017	د.هدى صالح النمر
280	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس2017	ا.د. دسوقى عبد الجليل
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر2017	د.حنان رجائى عبد اللطيف
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر2017	ا.د عبد القادر دياب
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر 2017	أ.د محمد عبد الشفيع
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر2017	ا.د حسام نجاتى
285	ص ناعة الرخام فى مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر2017	ا. د إيمان أحمد الشوبينى
286	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر 2017	د.محرم صالح الحداد
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر2017	د.محمد سمير مصطفى
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو2018	ا.د هدى صالح النمر
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	ا.د محمد ماجد خشبة
290	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام	يونيو2018	ا.د أمانى حلمى الريس

	تحليل الشبكات		
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو2018	ا.د فادية عبد السلام
292	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	ا.د محرم الحداد
293	التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة المصرية	يوليو 2018	ا.د سمير عريقات
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصرى 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقى عبد الجليل
295	التعاون المصرى الافريقى فى مجال استنجار الأراضى والتصنيع الغذائى	سبتمبر2018	د. سمير مصطفى
296	لا مركزية الادارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د.نفيسة أبو السعود
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها فى مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د.حجازى عبد الحميد الجزار
298	الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع الغذائية الأساسية فى مصر	أكتوبر 2018	د. عبد القادر دياب
299	سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام
300	تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربينى
301	دور العناقيد الصناعية فى تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث فى مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق
302	سياحة التراث الثقافى المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها فى مصر	يوليو 2019	د. حجازى عبد الحميد الجزار
304	مستقبل القطن المصرى فى سياق استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام

Abstract

The future of Egyptian cotton in the context of the agricultural development strategy

Egyptian cotton played An important roles In the Economic, Social and Political history of the State, and Create several important industries. It provided extensive employment opportunities in cultivation, Harvest, manufacturing and marketing, as well as the training of these workers. Its exports contributed a major source of foreign exchange, which contributed to the financing of economic and social development plans, as well as the financing of Egyptian imports.

During the last period, the Egyptian cotton deteriorated for several reasons, The state began Liberalization of cotton cultivation and trade, which had severe repercussions. Its conditions deteriorated, cultivation, manufacture, and trade, both locally and globally. Where its area decreased, reaching its lowest level in 2016, registered about (131.8) thousand acres, compared to about (1.8) million acres as an average for the fifties.

Research problem is that there is no clear vision to restore the position of Egyptian cotton locally and globally so far. Therefore This research aims to identify the current status of Egyptian cotton, the main reasons for Decreasing its area at previous period and the current limitations and obstacles facing its cultivation, and it's manufacturing. and identify the conditions of its trade in Egypt and the world, and it's subsidies in the most important countries

To achieve the objectives of the research, the descriptive approach was adopted in reviewing, analyzing data, information, research, published studies, relevant websites and data and information available to related parties Egyptian cotton, agricultural, industrial and commercial, as well as ministerial decisions issued in it, and access to a number of personal interviews published for officials

The most important results of the research were to identify the most important requirements to restore the status of Egyptian cotton, This is the following :production, research, agricultural Extension, marketing, ginning, oil production, and requirements for the production of yarns and cotton textiles, In the context of the current trends of the state and the strategy of agricultural development in Egypt.

Key words: Egyptian cotton - Agricultural development - Agricultural economy - ginning - yarns - textiles

رقم الإيداع:2019/23895

ISBN: 978-977-6641-42-6

Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

The Future of Egyptian Cotton in the Context of Agricultural development Strategy

No: (304) – July 2019